

سابغات



أحمد بن يوسف السيد

تقديم
د. علي بن حمزة العمري

قام بتحويل كتاب سايغات إلى صيغة نصية

وليد Whaled

Whllud@gmail.com

سابعات

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة

أحمد يوسف السيد

(ح) أحمد يوسف حامد السيد، 1437هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيد، أحمد يوسف حامد

سابغات: الوقاية الفكرية من شبهات الملحدين ومنكري
السنة. / أحمد يوسف حامد السيد، - المدينة المنورة،
1437هـ.

238ص؛ 24x17سم

ردمك: 978 - 603 - 01 - 9940 - 2

1- الإلحاد والملحدون 2- الإسلام - دفع المطاعن

أ. العنوان ديوي 249

1437/1252

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الثالثة

1438هـ./2017م

«الآراء التي يتضمنها هذا
الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
نظر المركز»

مركز تكوين للدراسات والأبحاث

TAKWEEN

Studies and Research

WWW.Takween-center.com

Info@Takween-center.com

تقريظات

• «قرأت كتاب سابغات، وهو بحمد الله كتاب رائع، وقد وفق فيه أحمد أيما توفيق، وكان مفاجأة لي بما حواه من حسن السبك، وعذوبة اللغة، وتسلسل الأفكار، ووضوح الهدف.

الكتاب حوى معان إيمانية لها أثر على القارئ، ومملوء بالحجة والبراهين والإحالات المفيدة للمصادر، مع اختصار وخفة ورشاقة.

بارك الله في أعمالك بني، ونفع الله بك.

وأرى أن نساهم في نشره بقوة في أوساط القراء وأهل المعرفة والشباب والعائلات والمكتبات.

اللهم لك الحمد أن كتبت لنا هذا الشرف ولك الحمد على نعمة الإسلام والقرآن والسنة.»

الوالد الكريم، المهندس

يوسف السيد

• «لا أحصي كم مرة طُلب منا في المركز أن نقدم كتابًا علاجيًا شاملًا لملف الشبهات والإشكالات يناسب شريحة مجتمعية واسعة، بحيث يشمل على أمهات تلك التساؤلات والشبهات، ويُصاغ بلغة علمية سهلة، ويخرج مع ذلك كله في حجم مقبول يجعل من قراءته والنظر فيه عملية يسيرة وفي متناول الكل. وكم كانت فرحتي حين راسلنا الصديق الشيخ أحمد السيد بكتابه هذا، والذي وجدته موفيًا بهذا المتطلبات جميعًا وزيادة، فهو يقدم لقارئه صورة بانورامية لملف الشبهات، وخارطة عامة تمكن الناظر فيها من ملاحظة مختلف جوانب هذه الظاهرة، فبالإضافة لذلك الاستعراض الجميل والسريع لأمهات الشبهات والإشكالات الموردة إما على أصل الدين وسؤالته الكبرى، أو ما يتعلق بملفاته الداخلية من مصادر معرفية ومنهجية للفهم، فالكتاب يُقدم أصولًا منهجية مهمة للتعامل مع هذا الملف، فهو ينثر بين يدي القارئ عددًا من القواعد الوقائية والتي تحصن صاحبها من تداعيات وآثار موجة التشكيك في أصل الدين أو أصوله، كما أنه يسجل عددًا من القواعد العلاجية، والتي تسهم في معالجة من وقع في فخ بعض تلك الشبهات، مع رصد سريع لواقع الموجة التشكيكية ومختلف الأطراف الفاعلة فيه»..

الشيخ عبد الله العجيري

مدير مركز تكوين

• «كتاب سايعات هو بمثابة متن لما بعده؛ لذلك فحفظه أو استظهاره = كحفظ أو استظهار متن الورقات أو الاجرومية؛.. غير أنه أحال على مراجع للتوسع في مباحثه، فالله الله فيه».

م. عبد الرحمن شاهين

رئيس قسم الأسئلة عن القرآن وصحته في موقع الحوار

• «مؤخرًا مع كل التحولات الكبرى لأمتنا تثار العديد من الأسئلة، من شبابنا المتعطش لمعرفة الحق، وهذه فرصة اقتنصها المؤلف لإبراز متانة أسس هذا الدين العظيم بأيسر عبارة، وأوضح بيان، يصل للغالبية من الشباب، وينسف شبهات أهل الزيغ ودعاة الفتنة»..

الباحث في القضايا الفكرية

أ. عبد الكريم الدخيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احتلت الحروب موقفاً بارزاً في التاريخ الإنساني، واقتطعت حصّةً كبيرةً من جسده، وهي تكشف جزءاً من الطبيعة البشرية وما فيها من قيم القوة والقسوة، ولئن كانت بعض الحروب بل أكثرها تعبر عن تفاهة الإنسان ونزعة الظلم المغرورة فيه، إلا أن بعضها يمكن اعتباره ضرورةً عادلة.

وإذا سعينا في تحليل ظاهرة الحرب، فيمكن ملاحظة أنها تقوم على مرتكزين أساسيين: الهجوم والدفاع، ومن ثمّ احتاج الإنسان إلى آلاتٍ للحرب في الحالتين؛ فاتخذ للهجوم آلات، وللدفاع أخرى، فصنع السيوف والرماح والنبال، وأعدّ للدفاع: السابغات.

ولسنا ندرك بدقة متى استعمل الإنسان الحديد كوقاية له في الحرب؛ إلا أنه قبل وقت نبي الله داود عليه السلام لم تكن هذه الأدوات الوقائية على هيئة مناسبة الطبيعة الحرب وما فيها من كره وقر، فإن الله سبحانه وتعالى قد كشف لنا في القرآن عن نعمته علينا، بتعليم نبيه داود عليه السلام هذه الصنعة، فقال: (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) [الأنبياء: 80] والمقصود باللبوس هنا: الدروع السابغات، والهدف منها هو التحصين من البأس؛ أي: الحرب. وفي سورة سبأ نجد أمر الله لداود عليه السلام بأن يُثَبِّرَ عمل السابغات، فقال له سبحانه: (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرَ فِي السَّرْدِ) [سبأ: 11] وقد تكلم المفسرون في معنى هذه الآية، وذكرها فيها أقوالاً، تعود إجمالاً إلى طريقة عمل حلقات الدرع أو مسامير تلك الحلقات بشكل يؤدي إلى تماسك الدرع وعدم وجود ثغرة فيه، وأن تكون الدروع مناسبة لحاجة الناس في الوقاية والحماية والخفة.

وإذا استرسلنا في الحديث عن الصراع الإنساني فسنجد أنه لا يقتصر على القتال بالسيوف والرماح والأسلحة النارية، فثمّة ساحات أخرى للصراع، أدواتها الأقلام والألسنة، وأهدافها الانتصار بالحجة على المخالف إن كانت حرباً شريفة، أو تدمير قيمه وعقائده وتسميته بالتشويه والافتراء إن كانت حرباً غير نزيهة.

وحين نطوي مراحل تاريخية طويلة، لنقف عند صفحة من أهم صفحات التاريخ كله، صفحة انطلاقة أعظم ناموس طرق الأرض؛ بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فسنجد أن أعداءه قد اتخذوا ضده الحريين: الكلامية والحسّية، وسلك هو في سبيل صد عدوانهم حرب الحجة والبيان، وحرب السيوف والرمح، وقد أمره الله سبحانه وتعالى في أول الأمر أن يجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً، فقال تعالى:

(فَلَا تَطْعِ الْكُافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا) [الفرقان: 52] به؛ أي: بالقرآن، وتولى الله ذو العظمة بنفسه الردّ على المشركين وأهل الكتاب فيما أثاروه ضد نبيه صلى الله عليه وسلم فقال: (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَلٍ إِلَّا جُنُودًا بِالْحَقِّ وَأَخْسَنَ تَفْسِيرًا) [الفرقان: 33] وردّ رسول الله عليهم وجادلهم.

واجتهد علماء المسلمين عند كل حرب كلامية موجهة إلى الإسلام ومبانية في مجادلة مثيريها، ونقد أدلتهم، وبيان دلائل الحق، وبراهينه، بالعقل، والنقل، فأظهروا بطلانها، وقوّضوا بنيتها، وأقاموا البراهين على صحة دين الإسلام، وجماله، وصلاحه لكل الأزمان.

ولا زالت الشبهات تثار ضد القرآن ورسول الإسلام وشريعة الله، ولا تُحْطَى عين المتابع - اليوم - اغتلام البحر في الأفق، وتلبّد سمانه بغيوم قائمة، وهباجه موجات تشكيكية عالية، امتد أثرها إلى السفن في مراسيها، فاضطرب بعضها، وتطامنت أخرى فازدادت رسواً وسكوناً، بينما انفلتت حبال البعض الآخر فابتلعها اليمّ غير ظالم.

وما هذه الموجات إلا مدّ جديد من الحروب الكلامية التي من اتقاها بالسابغات نجا، ومن لم يُحْكَمْ نسج دروعه فأصابه سهم منها فأنقذ فهو الملام.

والذي أريده من كل ما سبق أن يكون مدخلاً لبيان هدفي من الكتاب، ألا وهو المساهمة في نسج دروع فكرية حصينة؛ يسهل حملها، وتكون وقاية بإذن الله من الموجة التشكيكية المعاصرة الموجهة ضد الإسلام وثوابته.

وسأجتهد في هذا الكتاب للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الأسباب التي أدت إلى إلحاد بعض الشباب في مجتمعاتنا المحلي، أو إلى إنكارهم بعض الثوابت الشرعية وإن ظلوا متمسكين بأصل الإسلام؟ وهل للخطاب الديني دور في ذلك؟

وما معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتها؟ وما طبيعة التأثير بها؟

وهل الأسئلة التي تُشكّلها هذه الموجة محدودة؟ أم أنها لا تُحصَرُ؟

وما أهم تلك الأسئلة؟ وكيف نجيب عنها؟

وما سبل وقاية الجيل الصاعد من سلبات هذه الموجة دون أن تغلق عليهم أو أن نسلبهم الرؤية والتفكير؟

وهل يمكن إعطاؤهم أدوات منهجية يتعاملون بها مع ما يطراً عليهم من أفكار مخالفة للإسلام؟

وكيف نحاور المتأثرين ببعض هذه الإشكالات؟

وقد حرصت على إبراز مراجع مهمة في أغلب الأبواب للاستزادة ومضاعفة الفائدة.

وأصل مادة هذا الكتاب دورات قدمتها بعنوان «كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة» مع زيادات وتنقيحات وصياغة جديدة.

أحمد يوسف السيد

المدينة النبوية

1/1/1437هـ.

بريد الكتروني:

alsaiyd998@gmail.com

معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتها وطبيعة التأثير بها

حين يستخرج الأطباء لقاخًا للمناعة من داء معين، فإن هذا الاستخراج مسبوق بخطوات في تحديد طبيعة الداء وحقيقته وأسبابه، وهكذا في الأمور الفكرية وفي الظواهر الاجتماعية، لا يحسن علاج أي مشكلة ما لم يكن المعالج على دراية بحقيقتها وطبيعتها وأسبابها، ومع أن القصد الأكبر في هذا الكتاب: بيان منهجية الوقاية والمعالجة من الشبهات الفكرية، وعرض أبرز التساؤلات والإشكالات والإجابة عنها، إلا أنه يحسن في البداية وصف الموجة التشكيكية المعاصرة، وبيان سماتها ثم أسباب التأثير السلبي بها، وبعد ذلك نلج إلى المقصود بإذن الله:

معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتها:

أولاً: هذه الموجة في غالبيتها هدمية لا بنائية، فوضوية لا منهجية؛ تثير الإشكالات، وتُبرز الاعتراضات، ثم لا تقدم رؤية أو فكرة بديلة متماسكة، ويظهر هذا في صور واقعية متعددة:

منها: أن المتابع للطرح الإلحادي يجد في كثير منه البعد عن تقرير الفكرة الإلحادية الأساسية، وهي نفي وجود الخالق، وإنما تجد أكثر اهتمامهم بنقد الدين - وخاصة الإسلام -، مع وجود الثغرات الكبرى في صميم الفكرة الإلحادية ذاتها، ولكنهم يُعرضون عنها، ولا ينشغلون بالإجابة عن الأسئلة الحقيقية التي تواجه اعتقادهم، وإنما ترتفع أصواتهم استهزاءً بحديث بول العبير، وخبر سبن عائشة عند الزواج، وإذا ارتقوا قليلاً تحدثوا عن عقوبة الردة، وحد الرجم، وهذا يُبرز سمة الفوضى والهدم، في مقابل الانتظام والبناء.

وتبرز في ذهني الآن صورة ريتشارد دوكنز - كبير المُلحدين - وهو يسأل «مهدي حسن» في لقاء عرض على قناة الجزيرة، - وهو مرفوع على الشبكة -:

إن كان يؤمن بأن محمدًا صلى الله عليه وسلم قد صعد إلى السماء فبرس له أجنحة؟ وأثارت طريقة عرضه التهكمية للسؤال إعجاب جمهوره فصفقوا له¹، بينما هو نفسه حين سئل في برنامج آخر عن شيء متعلق بأصل فكرته الإلحادية، وهو أصل نشأة الحياة كان رده محيياً لأمل الملحد ومُظهِراً لضعفه، فقد ذكر أنه ربما في وقت ما، وفي مكان ما في الكون، تطورت حضارة بالطريقة الداروينية على الأرجح، وصممت شكلاً من أشكال الحياة، وربما بذروه في كوننا!²

وكذلك حين تحدث مع الفيزيائي الملحد ستيفن واينبرج عن تفسير نشأة الكون على قوانين دقيقة، عرض عليه احتمال أن يكون ذلك بسبب وجود أكوان متعددة نشأ كوننا منها، فرد عليه واينبرج بأن ذلك يتطلب أن يكون عدد الأكوان الأخرى 10 مرفوعاً إلى 120، ثم قال: وفي الحقيقة فهذا شيء مُزعج³.

وهكذا ترى أن القضايا الكبرى عند أصحاب الفكر الإلحادي مشوشة، غير قائمة على بنيان، وبدل أن يقيموا الدلائل على صحة فكرتهم، صاروا يتوجهون إلى الأديان بالظن والهدم.

ومن الصور أيضاً للطرح الهدمي غير المنهجي: مشروع د. عدنان إبراهيم، وهو من أكثر المشاريع تأثيراً في السنوات الأخيرة، عبر المقاطع التي تنشر خطبه وآراءه، وهو إن استفاد منه بعض الناس إيمانياً أو معرفياً - إلا أنه لا يقدم رؤية معرفية بنائية متماسكة بقدر الاضطراب المنهجي الذي يمارسه ومن ثم ينتقل إلى جمهوره، فالمتابع له لا يخرج بموقف واضح تجاه عدد من القضايا الشرعية المهمة التي أكثر الحديث عنها؛ كالموقف من السنّة، فنارة يجد منه تعظيماً لأصح الكتب في هذا المجال: صحيح البخاري، إذا كان ذلك في سياق استدلاله بحديث منه على قضية يؤيدها، ثم يجده في مقام آخر، وفي حديث من الصحيح نفسه، يُنزل بالكتاب وصاحبه إلى الحضيض إذا كان مما لا يؤيده، ويستعمل في ذلك ألفاظاً قاسية للتعبير عن الاستنكار والاستبشاع والاستفطاع، حتى أنه ليُخيل لك أن البخاري إنما كان بائع حلوى، أو سانس خيول، لا عالماً جهلداً قل في التاريخ نظيره.

وكثيراً ما يكتسب المتابع له جرأة على الثوابت والمُسلّمات دون مفاتيح منهجية، ودون اعتبارات فقه الخلاف وأدبه، فيتعامل أحدهم مع النصوص بناء على بوابته المعرفية والفكرية التي يظنها العقل الصريح -؛ فيدخل من النصوص ما ناسب فهمه، ويرد منها ما لا يناسبه.

ولم يكن دافعي إلى هذا الكلام محاربة التجديد، ولا مُنطلق في الرضى بالواقع العلمي الذي نعيشه، وإنما هو رفض التجديد الذي يبنى على الاضطراب المنهجي، وعلى الثورة الهدمية النقضية لا على الرؤية البنائية، أو النقد المنهجي العادل، إذ إن هذه الفوضى لن تكون محرّجاً لما نحن فيه من تأخر في مجالات العلم والتفكير والمعرفة، بل إنما تكرس هذا التأخر وتزيده تعقيداً.

وقد وقفت على حالات ترك أصحابنا الإسلام، مصرحين بأن أول خطوة في إحداهم ذلك كانت: متابعة عدنان إبراهيم⁴، ثم الانحدار إلى «شحرور»⁵، ثم السقوط إلى المذهب الربوبي أو الإلحاد، ولا أظن أن هذه النتيجة هي ما نسعى إليه من تجديد!

ثانياً: هذه الموجة مُحمّلة بالأسئلة المفتوحة دون حدود؛ ولا يوجد سؤال يُمكن أن يُستبعد منها، سواء ما كان منها متعلقاً بالله سبحانه، أو بأفعاله، أو بالتشريعات الإسلامية، أو بالأنبياء، أو بالقضايا الفلسفية في أزلية الكون أو حدوثه، ونحو ذلك، وهذا يستدعي استعداداً نفسياً ومعرفياً من المتخصصين للتعامل مع هذه الأسئلة.

ثالثاً: تحمل الموجة التشكيكية المعاصرة شعارات عامة ذات بريق وجاذبية، ولكنها غير محددة المعالم، وغير منسوجة نسجاً منهجياً علمياً بقي صاحبه من الفوضى أو التناقض، ومن أبرز هذه الشعارات: (تحرير العقل، نقد الموروث، رفض الوصاية، الحرية) ونحوها، وهذه الشعارات ليست باطلاً محضاً، وإنما تحتاج إلى بيان الإجمال الذي فيها، وفرز المقاصد الخاطئة التي يدعو إليها المشككون في الإسلام وثوابته عن طريقها، وتقييم المعاني الصحيحة عن تلك المقاصد الفاسدة؛ حتى لا تتحكم الأهواء في تطبيقها على الواقع، فعلى سبيل المثال هناك من يُكرّر السنّة كلها تحت دعوى (نقد الموروث)؛ وهذا استعمال فاسد نتيجة الشعارات الفضفاضة والتحكم في تنزيلها.

رابعاً: التأثير بمجده الموجة في مجتمعنا المحلي يأخذ حالة بين الخفاء والعلن، وهي إلى الخفاء أقرب⁶، ولذلك فإن قياس حجم الشريحة المتأثرة بمجده الموجة فيه صعوبة، وفي نفس الوقت فإن حالة الخفاء هذه تعتبر أمراً مقلقاً للأباء والأمهات والمربين.

خامساً: الميدان الأكبر لبث شبهات هذه الموجة، ولاستقبالها هو شبكات التواصل الاجتماعي - حتى هذه اللحظة -، وهذا يعطي الموجة بعداً توسعياً كبيراً غير خاضع للموانع

الجمعية المفترضة، وأقصد بالموانع الجمعية المفترضة (المسجد، المدرسة، الأسرة)، فيمكن أن يتأثر بهذه الموجة من يرتاد المساجد، ويمكن أن يتأثر بها من عاش في كنف أبوين صالحين، وقد لاحظت ذلك من خلال نقاش عدد من المتأثرين بها، منهم امرأة اتصلت تذكر أنها تكفر بالإسلام صراحة وبدأت تناقش بعض القضايا، ثم قطعت اتصالها فجأة، وبعد أن أكملت اعتذرت بأن أباها (مطوع)⁷ فخشيت أن يسمع كلامها فقطعت الاتصال!

سادساً: خطورة هذه الموجة أنها موجهة ضد أصل الإسلام وثوابت الشريعة المتفق عليها، بخلاف ما لو كانت الإشكالات موجهة ضد إحدى المدارس الشرعية - مثلاً -، أو ضد عالم من علماء المسلمين، دون المساس بأصول الإسلام وثوابته لكان الأمر أهون بكثير مما هو عليه الآن، ووجه الخطورة يظهر إن نظرنا إلى المتأثرين بها؛ فحين يفقد أحدهم أصل الإسلام فذلك كفر يؤدي إلى النار، كما أن خسارة الثواب الشرعية تضيغ للهوية والمخرف للبوصله والمخلال من التكليف، بل إن إنكار بعض الثواب كفر، وكل هذا يجعل الأمر في مستوى لا يحتمل التغافل والتجاهل والتهاون.

وسأشرح في الموضوع السادس والسابع من هذا الكتاب أبرز الشبهات التي تتضمنها هذه الموجة؛ كي ندرك خطورتها بصورة تفصيلية.

سابعاً: مما يزيد من خطورة هذه الموجة، أن أغلب المتأثرين بها هم شريحة الشباب ذكوراً وإناثاً؛ ومعنى ذلك أن تكامل ظهور الآثار السلبية سيكون في المستقبل القريب حين يصل هؤلاء الشباب إلى مرحلة العطاء والعمل والتربية والإرشاد - ما لم يحصل تدارك وإع على المستوى الذي تتطلبه المرحلة -.

ثامناً: ينقسم المتأثرون بموجة الشبهات المعاصرة إلى قسمين:

الأول: العابثون الفوضيون الباحثون عن أهوائهم الشخصية في ثنايا هذه الشبهات، وهم كثير.

الثاني: الذين تأثروا بالشبهات تأثراً فكرياً حقيقياً أدى إلى تبنّيهم لأفكار جديدة فيها مخالقات شرعية.

وهذا يدفعنا إلى عدم تعميم الأحكام، وإلى الكف عن إطلاق التهم العامة، وعدم اختزال الظاهرة في صورة مجتزأة، وإلى البحث عن سبل متنوعة للعلاج بما يتناسب مع اختلاف الحالات.

تاسعاً: تختلف مرادفات مثيري موجة الشبهات المعاصرة، فبعضهم يقصد صرف الناس عن الإسلام، وإخراجهم منه، بل وعن الأديان كلها، وهذا يمثل الملاحدون الجدد، والربوبيون، والمستفيدون سياسياً من ضياع قوة المسلمين وتفتت كياناتهم.

والبعض الآخر من مثيري الشبهات لا يريد هدم الإسلام ولا تقويض بنيانه، بل ربما يغيرها بمقصد حسن في نفسه، ألا وهو تحسين صورة الإسلام، وإظهاره بما يوافق النَّفس العصري، وقد يؤدي به تحقيق هذا الغرض إلى إنكار بعض الثواب الشرعية، أو تأويلها بما يخفف من إثارة حفيظة غير المسلمين. وأقصد بالثواب الشرعية: الأحكام والأخبار التي اتفق أهل السنّة والجماعة على الأخذ بها، مثل اعتبار السنّة مصدرًا تشريعيًا للأحكام والأخبار الدينية، ومثل الحدود الشرعية.

عاشراً: هذه الموجة تتشكل من مجموعة من الاعتراضات على وجود الله وكمالته وعلى النبوة والشريعة، وفي الغالب تجد أن الأسئلة ذاتها تتكرر على ألسنة المتأثرين بما على اختلاف أعمارهم وبلدانهم، ولم يكن ذلك نتيجة تفكير واستنتاج عقلي اكتشفوا به هذه الأسئلة والاعتراضات، وإنما لتداول المعلومات في فضاء الشبكة التي قرّبت البعيد وجعلت العالم مجتمعاً على طاولة واحدة، وسأذكر في ثنايا الكتاب طائفة من أبرز هذه الأسئلة والاعتراضات التي تتضمنها الموجة، وهناك كتب متعددة اعنت ببيان أبرز الإشكالات بوجه عام أو في أبواب معينة، منها موسوعة بيان الإسلام، وكتاب تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى الطاعنين، ومن أفضلها في نظري رسالة الدكتوراه السلطان العميري بعنوان «ظاهرة نقد الدين في الفلسفة الحديثة».

وأختم السمات بالإشارة إلى مرجع يفيد في وصف الإلحاد الجديد ألا وهو كتاب: ميليشيا الإلحاد لعبد الله العجيري.

الخير المنطوي ضمن موجة الشبهات الفكرية المعاصرة

لا أحب أن أكون متشائمًا مهما كان الواقع مليئًا بالتحديات، والله سبحانه لا يخلق شرًا محضًا، وحين نتلمّس جوانب هذه الموجة ونكشف خباياها نتفائل بخير يمكن أن يحصل بسببها! ولكن حصول هذا الخير مشروطٌ بأمر مهم سأذكره بعد بيان وجوه هذا الخير:

أولاً: قد تؤدي هذه الموجة إلى ردة فعل عكسية عند كثير ممن تأثر بها أو من يشعر بخطورتها، وردة الفعل هذه هي (إعادة أخذ الإسلام بيقين لا بتقليد)، وفي الحقيقة فإنه لا شيء أنفع للإسلام من أن يكون أهله على يقين تام بصحته وعلى تذوق مستمر لحلواته. وربما يكون في طريق هذه النتيجة الجميلة مرحلةٌ فتنة يسقط فيها أقوام، وينهض آخرون.

وإذا استظهرنا حالة إيمان الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم قبل إسلامهم كانوا قد ذاقوا مرارة الشرك والكفر والحيرة والغفلة وكانوا في جاهلية، ثم أذن الله بمدايتهم حين أشرق نور الإسلام ببعثة محمد، فنتطلبوا حقيقة الدعوة فوجدوا أنها نبوة صادقة، وصراط مستقيم، ونور مبین، فتمسكوا به أشد التمسك، وثبتوا عليه أعظم الثبات مع شدة الأذى، ثم أوصلوا للبشرية هذا النور، وصبروا على الشدائد، وتجاوزوا الصعاب، وكان ذلك كله من ثمرات أخذهم الإسلام بيقين لا بتقليد.

ثانيًا: بث روح البحث والحوار والمناظرة.

ثالثًا: استنهاض الهمم الميّنة.

إن كثيرًا من حملة العلم الشرعي لم يحققوا الآمال المرجوة منهم في مجال بث العلم، والدفاع عن الإسلام، والدعوة إليه، غير أنّ مما يرجى تحقيقه فيهم حين يرون رياح الشك تعصف من حولهم أن تتبعث فيهم جذوة الغيرة على الإسلام، فتستنهض منهم العزائم والهمم، وهذا الأمر - وحده - لو تحقق فإنه خير كبير.

رابعًا: مراجعة الدعاة أنفسهم من جهة أساليبهم في تبليغ الدعوة.

وسياقي - بإذن الله - شيء من التفصيل في ذلك عند الحديث عن:

سمات الخطاب الدعوي المؤثر في الساحة الفكرية المعاصرة.

وما مضى ذكره من جوانب الخير المنطوي ضمن الموجة التشكيكية المعاصرة مشروط بالاجتهاد من حاملي العلم والإيمان في نشر براهين الحق بأفضل طريق، وأمّا إن أعرضوا عن هذا التحدي، أو هؤنوا من شأنه ولم يقوموا بما تستحقه هذه الموجة من معالجة واعية متميزة، فأخشى أن نستيقظ جميعًا على كارثة تبقى آثارها السيئة زمنًا طويلًا.

أسباب التأثير السلبي بالشبهات الفكرية المعاصرة

يميل كثير من الناس عند تحليلهم لمشكلة أو ظاهرة اجتماعية إلى اختزال أسبابها، والحكم عليها بناءً على ما يمليه طرف الذهن وحديث المجالس، وحين يُطرح سؤال: لماذا يلحد بعض شبابنا؟ أو ينكرون السنّة؟ نجد البعض يختصر أسباب المشكلة في سبب واحد أو اثنين، وهذا غير صحيح، فهي مشكلة معقدة مبنية على مجموعة من الأسباب متداخلة فيما بينها، ولذا؛ فقد حاولت جمع ما استبان لي - بعد التأمل - من الأسباب لهذه المشكلة، ثم ضمنت النظر إلى نظيره منها، وصنفها تحت أنواعٍ من المؤثرات يندرج تحت كل نوع عدد من الأسباب:

النوع الأول: مؤثرات خارجية، وسأذكر منها خمسة مؤثرات:

1- شبكات التواصل الاجتماعي:

لا يخفى على أحد ما في شبكات التواصل من جوانب الخير والمعرفة والتكافل، غير أنّها في الوقت ذاته تعد أكبر عاملٍ في تسريع تداول الشبهات والإشكالات، وساهمت في بناء الجسور بين مصادر الإشكالات القديمة وبين الشريحة القابلة للتأثر، كما أنّها يسّرت لأصحاب الشبهات بث شبهاتهم دون إجراءات وتعميدات، ومنحت لطالبي الشهرة فرصة لأن يبحثوا عنها في المخالفة والشذوذ، على قاعدة: (خالِفْ تُعْرَفْ)، وكونها توصل الشبهات إلى المتابعين دون استئذان فهذا مكن آخر لخطرها.

2- الأفلام والروايات:

قلّ أن نجد في الإعلام المرئي أو الكتب المقروءة ما يتمتع بجاذبية كبيرة للشباب من الجنسين مثل الأفلام والروايات، مما يوسع من الشريحة المتأثرة بها، وتكمن إشكالية كثير منها في التأثير غير المباشر، وذلك عن طريق نقل الثقافة الأجنبية بما فيها من صواب وخطأ، وخير وشر، دون تمييز لما يعارض منها مع قيم الإسلام.

3- التواصل والاحتكاك المباشر بالثقافات الأجنبية عن طريق الدراسة ونحوها:

والإشكالات الأبرز هنا أن الشاب المسلم يجلس على مقعد التعلم والتلقي من معلمين غير مسلمين، وفيهم من هو مهتم بنشر بعض الأفكار الإلحادية، وقد تأثر بعض الطلاب بذلك حتى من أصحاب الدراسات العليا، ولو كان الشاب قبل ذهابه إلى الدراسة هناك على مستوى عالٍ من الإيمان واليقين، وكان يملك قدرًا لا بأس به من التأصيل الشرعي والأدوات المعرفية التي يقيّم بها المعلومات الجديدة ويخضعها للنقد العلمي، لكان الأمر أهون من ذهابه وهو عريٌّ عن ذلك كله.

4- انتشار الشبهات المحرمة:

نحن نعيش مرحلة استثنائية مخيفة في انفجار وسائل الإغراء الجنسي، فهل هناك علاقة بين انتشار الشبهات المحرمة وبين قابلية التأثر بالشبهات؟

و الإشكالي في طبيعة الشبهات المعاصرة أنّها متشعبة ومتسلسلة، ويدعو أولها إلى آخرها، ويُمكن أن تستقطب كل اهتمام الشاب وعواطفه وتفكيره إليها، وهذا كله قد يؤدي

بعض المتعلقين بما إلى أن يستقلوا التكاليف الشرعية، ثم إلى أن يبحثوا عن قطع ما ينغص عليهم كمال الاستمتاع بهذه الشهوات وهو تأنيب الضمير من ممارسة الحرام، ومن طُرق ذلك الخروج من الدين أو إنكار الجزاء والحساب.

ربما لا يكون التسلسل السابق هو الأكثر من ناحية الواقع، ولكنه خطير وغير بعيد.

وهناك وجه آخر: ألا وهو أن الإكثار من الذنوب، وعدم التوبة منها يؤدي إلى تكوّن (الزان) الذي إذا تكاثر على القلب حَجَبَهُ عن البصر بالحق، كما قال الله سبحانه: (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [المطففين:14]، وإذا كثرت الحواجب على القلب فإن نور الإيمان يخفت، فيصبح قابلاً للتأثر بأدنى شبهة أو تشكيك، وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله، قال: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكثت في قلبه نكتة سوداء فإذا نزع واستغفر وتاب سقل قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه، وهو الران الذي ذكر الله: (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [المطففين:14] قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح 8.

وهذه المعاني الغيبية وأمثالها مما ورد في الشرع يجب ألا تغفل عنها في تحليل أي مشكلة متعلقة بالبعد عن الدين.

5- التقدم المادي للعالم الغربي وتأثير الثقافة الغربية:

الكاتبة الألمانية الشهيرة زجرید هونكه صاحبة كتاب «شمس الله تشرق على الغرب» الذي صدر عام 1960م ميلادي، كتبت أيضاً: (الله ليس كذلك) وهو كتاب تدافع فيه عن المسلمين والحضارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، وقد نُقِلَتْ فيه نصّاً طريفاً ومهماً في الوقت ذاته، يتحدث عن موقف مشابه تماماً لما يعيشه كثير من المسلمين من انبهار بالحضارة الغربية اليوم، ولكن بصورة عكسية، فالمحدث هو أسقف قرطبة (ألقاروا) وقت تفوق الحضارة الإسلامية، وقد راح يجار بشكواه بكلمات مؤثرة تصور بلواه - على حد تعبير المؤلفة - ، فقال: «إن كثيرين من أبناء ديني يقرؤون أساطير العرب ويتدارسون كتابات المسلمين من الفلاسفة وعلماء الدين، ليس ليدحضوها وإنما ليتقنوا اللغة العربية، ويحسنوا التوصل بها حسب التعبير القويم والذوق السليم، وأين تقع اليوم على النصرائي من غير المتخصصين الذي يقرأ التفاسير اللاتينية للإنجيل؟ بل من ذا يدرس منهم حتى الأناجيل الأربعة، والأنبياء ورسائل الرسل؟

واحسرتها! إن الشبان النصارى جميعهم اليوم، الذين لمعوا وبدؤوا أفراعهم بمواهبهم لا يعرفون سوى لغة العرب والأدب العربي، إنهم يتعمقون دراسة المراجع العربية باذلين في قراءتها ودراساتها كل ما وسعهم من طاقة، منفقين المبالغ الطائلة في اقتناء الكتب العربية، ويذيعون جهراً في كل مكان أن ذلك الأدب العربي جدير بالإكبار والإعجاب! ولئن حاول أحد إقناعهم بالاحتجاج بكتب النصارى فإفهم يردون باستخفاف، ذاكرين أن تلك الكتب لا تحظى باهتمامهم!

وامصبيتها! إن النصارى قد نسوا حتى لغتهم الأم، فلا تكاد تجد اليوم واحداً في الألف يستطيع أن يدبج رسالة بسيطة باللاتينية السليمة، بينما العكس من ذلك لا يستطيع إحصاء عدد من يحسن منهم العربية تعبيراً وكتابةً وتحبيراً، بل إن منهم من يقرضون الشعر بالعربية، حتى لقد حذقوه وبدؤوا في ذلك العرب أنفسهم» انتهى.

لقد سبق أن ذكرتُ في المؤثر الثاني: أنّ الأفلام والروايات من وسائل تمرير القيم الغربية بطريقة غير مباشرة إلى مجتمعنا، وليس هذا مؤثراً قوياً وحده ما لم يكن مصحوباً بانحزام حضاري داخل نفس المسلم.

لقد أطلق ابن خلدون في مقدمته قاعدة بلغت شهرتها الآفاق، ألا وهي تأثير الغالب على المغلوب، فقال: «ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل في سائر أحواله...»

حتى إنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا التشبه والافتداء حظ كبير» 10 انتهى باختصار.

ومن الكتابات اللطيفة في هذا الباب كتاب «ينبوع الغواية الفكرية» لعبد الله العجيري، وقد قرر في مقدمة الكتاب أن كثيراً من الانحرافات الفكرية في هذا الزمان عائدة إلى مركب من أمرين:

(هيمنة النموذج الثقافي الأجنبي).

مع ضعف التسليم لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) 11 .

ثم قال: «وإذا تأملت في كثير من (الموضات الفكرية) التي عصفت بالأمة المسلمة في تاريخها المعاصر.. عرفت أثر هيمنة النماذج الثقافية في تشكيل التصورات والأفكار، وبه يمكنك تفسير كثير من محاولات أسلمة الأفكار الشرقية أو الغربية، ففي زمن هيمنة النموذج الاشتراكي تم تقديم القراءة الاشتراكية للإسلام، وفي زمن هيمنة القيم العسكرية تمت قراءة الإسلام قراءة عسكرية، وفي زمن هيمنة النموذج السياسي الديمقراطي تمت قراءة الإسلام قراءة ديمقراطية، فمن الطبيعي أن يتم قراءة الإسلام قراءة ليبرالية في زمن الهيمنة الليبرالية. ومع هذا الحضور الطاغى في المشهد العالمي للقيم الليبرالية تخلق مزاج ليبرالي عام، وأضحى هذا المزاج كقدر ضغط تتشكل من خلاله - بوعي أو بغير وعي - كثير من القناعات والتصورات بتبني هذه القيم أو بعضها، وقراءة النص الشرعية من تمّ في ضوء تلك القيم والتصورات، في محاولة لإعادة ترتيب المشهد الإسلامي وفق القيم الليبرالية.

ومع أهمية تفكيك المفاهيم الليبرالية وبيان ما فيها من إشكاليات وانحرافات وعدم تواؤم مع كثير من القيم الشرعية، فستظل هذه الجهود محدودة الأثر نتيجة استقواء هذه المفاهيم بالحضارة الغربية الطاغية» انتهى باختصار 12 .

وسأتي بإذن الله في القواعد الوقائية أن إعادة ترتيب الأولويات الكبرى في النظر الإنساني من الأمور المهمة في إبطال تأثير هذا السبب. ومن الكتابات المثيرة أيضاً في هذا الموضوع، كتاب «سُلطة الثقافة الغالبة» لإبراهيم السكران.

النوع الثاني من المؤثرات: عوامل داخلية:

إن العوامل الخارجية التي تساهم في التأثير بالتشكيكات المعاصرة في الإسلام وثوابته، لا تعمل عملها الحقيقي إلا بوجود محل قابل في الشريحة المستهدفة؛ أي: وجود تغرات وفجوات في الشريحة الإسلامية المتعرضة للمؤثرات الخارجية السابقة، وسأذكر منها ستة مؤثرات فقط 13 :

المؤثر الأول: ضعف اليقين:

لن أطيل كثيراً في التعليق على هذا المؤثر مع أنه من أهم المؤثرات؛ لأني سأحدث عنه في القواعد الوقائية، غير أن الذي أريد أن أقوله هنا أو أثر به التساؤل في عقل القارئ الكريم النقطة التالية:

قضية مثل وجوب الصلاة على وقتها هي من القضايا المتفق على كونها أهم الفرائض العملية بين المسلمين، وهم متفقون كذلك على أن تأخيرها إلى أن يخرج وقتها من عظام الذنوب، والسؤال هنا: ما تفسير التفريط المشاهد في أداء الصلاة على وقتها من عدد غير قليل من المسلمين؟

و أزعم أن ضعف اليقين هو السبب الأكبر في ذلك مع وجود أسباب أخرى أيضاً..

إن كثيراً من المسلمين في عافية من الكفر والإلحاد مع ضعف يقينهم لأنهم لم يبتلوا بمن يُشككهم في دينهم، وأما لو تعرضوا لشبهة قوية في أصل الإسلام أو ثوابته فقد لا يصمد إيمانهم أمام ذلك، كما في هذا النص البديع لابن تيمية رحمه الله:

«فعمامة الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله؛ فهم مسلمون، ومعهم إيمان جمل، ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئاً فشيئاً، إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد، ولو شككوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين؛ بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال، وهؤلاء إن عوفوا من الخنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق»¹⁴.

المؤثر الثاني: المشاكل النفسية والضغط الاجتماعي:

أذكر أكثر من حالة جرى بيني وبينها نقاش حول الإيمان بالله سبحانه، وكان سبب وجود الإشكال عند الطرف الآخر بعض الضغوط والابتلاءات التي لم يستطع التخلص منها، وكثيراً ما يكون الضغط النفسي الذي يعاني منه الإنسان سبباً في سخطه على قضاء الله وقدره، ومن ثم قد يجحد وجود الخالق سبحانه، أو ينهم عدله وحكمته، وهذا المؤثر بالطبع ليس خاصاً بالعصر الحديث، فقد أخبر الله في كتابه الكريم عن أناس يقلبون على وجوههم بعد عبادتهم إياه بسبب بلوى أصيب بها، فقال سبحانه: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهُ عَلَىٰ خَرْفٍ فَإِن أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِن أَصَابَتْهُ فَتْنَةٌ ائْتَلَبَ عَلَيْهَا وَجْهٌ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ) [الحج: 11] وقد فسر ابن عباس هذه الآية كما في صحيح البخاري فقال: كان الرجل يقدم المدينة؛ فإن ولدت امرأته غلاماً، وتنجت خيله، قال: هذا صالح. وإن لم تلد امرأته، ولم تنتج خيله، قال هذا دين سوء! .¹⁵ وما أجمل تعليق

المفسر المتقن، الشيخ ابن سعدي رحمه الله على هذه الآية؛ حيث قال: «أي: ومن الناس من هو ضعيف الإيمان، لم يدخل الإيمان قلبه، ولم تخلطه بشاشته، بل دخل فيه إما خوفاً، وإما عادة على وجه لا يثبت عند المحن، (فإن أصابته خيرٌ اطمأنَّ به)؛ أي: إن استمر رزقه رغداً، ولم يحصل له من المكارة شيء، اطمأن بذلك الخير، لا بإيمانه، فهذا ربما أن الله يعافيه، ولا يقبض له من الفتن ما ينصرف به عن دينه، (وإن أصابته فتنةٌ) من حصول مكروه أو زوال محبوب (ائتلَبَ عَلَيْهَا وَجْهٌ)؛ أي: ارتد عن دينه، (خسر الدنيا والآخرة)؛ أما في الدنيا؛ فإنه لا يحصل له بالردة رأساً لماله، وعوضاً عما يظن إدراكه، فخاب سعيه، ولم يحصل له إلا ما قسم له، وأما الآخرة فظاهر، حرم الجنة التي عرضها السماوات والأرض، واستحق النار، (ذلك هو الخسران المبين)؛ أي: الواضح البين»¹⁶ انتهى.

المؤثر الثالث: ضعف الجانب التعبدية وخاصة أعمال القلوب:

قل أن تجد مسلماً اعتنى بقلبه من الناحية الإيمانية، وراقب مستوى تعلقه بالله وتوكله عليه وحبه له، واجتهد في تخليصه من دواخل الغل والحسد والكبر إلا وهو يعيش لذة إيمانية لا يُعدها شيء، ولا يفكر بمجرد تفكير أن يستبدلها بشيء، وأما من افتقد كل ذلك فقد يستهويه أي جاذب آخر.

المؤثر الرابع: ضعف أدوات البحث والتوثيق والمعرفة:

إنَّ شيوع التفكير الناقد عند مجتمع ما، وارتفاع مستوى الأدوات البحثية والعلمية فيه، يجعل من الصعوبة التأثير عليه بأفكار خارجية، والعكس صحيح، وهذا ما نلاحظه في قضية انتشار كثير من الشبهات التي لم تكن الوقائية منها تحتاج لأكثر من تفكير ناقد، وتدقيق علمي حتى يبطل تأثيرها.

وسأتي معنا في هذا الكتاب أن من القواعد الوقائية: تكوين العقل الناقد، وتعزيز أدوات البحث العلمي.

المؤثر الخامس: ضعف العلم الشرعي:

عَبِلْتُ استفاء في دورتين من دورات (كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة) عن أسباب انتشار الشبهات، فكان من الإجابات التي حظيت بأكثر عدد من الأصوات: ضعف العلم الشرعي عند الشباب.

ووجه كون ضعف العلم سبباً للتأثر بما قد يطرأ من الشبهات، هو أن التأصيل الشرعي يعطي حامله قاعدة معرفية ومنهجية يستطيع أن يحاكم إليها ما يطرأ على ذهنه من معلومات وتحليلات جديدة، وأما من يفتقد هذه القاعدة المعرفية فإن من السهل وقوعه في الاضطراب المنهجي والسقطات المعرفية الكبرى.

المؤثر السادس: الفراغ الوقي والذهني والروحي:

أذكر حالة لامرأة أصيبت بوسواس عقدي من أشد ما رأيت وسمعت في حياتي، وقد اجتهدت في إقناعها بطرق التخلص من الوسواس فلم تستجب ذلك، وأظنها ذهبت إلى طبيب نفسي أيضاً، فلم يغن ذلك شيئاً، فأرشدتها إلى أعمال علمية ومعرفية تقوم بما تملأ وقتها وذهنها - فقد كانت متفرغة تماماً - فكانت النتيجة أفضل وأقرب مما توقعته؛ لقد توقفت أسئلتها التي كانت كالسيل في وقت قياسي جداً، ولست أبالغ في هذا ولا في حاجة إلى ذلك، والمراد أن الفراغ الذهني والروحي يجعل الذهن والقلب عرضة لأي شغل ولو كان سيئاً، وأما من كان وقته ممتلئاً، وذهنه وروحه مشبعة بالعلم والعمل والمعرفة والإيمان فهذا عائق وحاجز أمام كثير من الأفكار المنحرفة، والخواطر المقلقة.

النوع الثالث من المؤثرات في انتشار الشبهات:

وجود جوانب من النقص في طريقة الدعوة والتوجيه والمعالجة الشرعية.

وتظهر جوانب النقص في صور، منها:

1- الفجوة بين (كثير) من المتخصصين الشرعيين وبين عموم الشباب، وهذه الفجوة تؤدي إلى نقص في تصور الواقع، وتؤدي إلى عزلة شعورية بين الطرفين، والأشد من ذلك أنها تؤدي إلى تعطيل دور القدرات الذي له شأن كبير في الجانب الإصلاحي.

ولك أن تستحضر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وقربه من مختلف طبقات المجتمع، وأثر ذلك على الناس الذين يرون الخلق العظيم والحلم والصبر متمثلاً في إنسان يمشي على الأرض؛ فكم لذلك من معنى حسن وقيمة إيجابية في النفوس.

2- قلة تنوع الأساليب الدعوية بما يتناسب مع مؤثرات الواقع ومستجداته. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرص في خطابه على تنوع الأساليب لإيصال المعلومة الشرعية؛ تارة بالسؤال، وأخرى بالرسم، وثالثة بالخطبة البليغة وغير ذلك، مع أن معه صلى الله عليه وسلم من نور الوحي، وتأييد الله ما يُعني عن كثير من الأساليب، فالافتداء به في ذلك صلى الله عليه وسلم من الأمور المؤكدة، خاصة في هذا العصر الذي راجت فيه سوق الإعلام، ورَبَا فيه سحر الصورة.

3- ومن جوانب النَّصِّ أيضاً: ضيق مساحة الحوار المفتوح، الذي يشعر فيه الشباب بوجود وسيلة آمنة، متسعة الأفق؛ لاستقبال أسئلتهم واستشكالاتهم.

وكم يسرح خيالي إلى حالة حوارية أتمنى رؤيتها في الساحة الدعوية، وتتمثل في صورة ذلك المسرح الممتلئ بالحضور الشبابي، وعلى المنصة محاضر متمكن شرعياً وناصح فكرياً ومتوسع معرفياً، يمتلك الأسلوب الإقناعي، والقدرة الحوارية العالية، ويكون المجال مفتوحاً لمداخلات الشباب وأسئلتهم واستشكالاتهم بكل حرية وأريحية، فيُحسِن استقبالها، ويُبهر الحضور في الجواب عنها، كما كان يفعل أحمد ديدات، وكما يفعله ذاكر نايف حالياً، فكم من رسالة إيجابية ستُغرس في نفوس الحاضرين، وكم من أفكار ستُصنَّح، وإشكالات تُرَال، ونفوس تصفو، وقلوب تظمن، ولا أدري هل سيتحقق هذا الحلم؟ وهل سيكون قريباً؟ وكم هم أولئك الدعاة القادرون على الوقوف في مقام كهذا؟ اللهم أصلح أحوالنا.

4- ضعف الخطاب الشرعي / العقلي المبرهن. وهذا من أكبر الأسباب.

وسأزيده تفصيلاً في الفقرة القادمة التي هي:

بمات الخطاب الديني المؤثر في الساحة الفكرية المعاصرة:

سأذكر خمس سمات إن توفرت في الخطاب الدعوي فسيكون له أثر كبير بإذن الله في الساحة الفكرية المعاصرة، وقد أطلتُ نوعاً ما في تفصيل السمة الأولى، - لأهميتها - وأرجو ألا يقطع التفصيل تسلسل السمات في ذهن القارئ؛ فليكن على استحضار لذلك:

السمة الأولى: الاهتمام بالخطاب العقلي:

هناك من يظن خلق الأدلة الشرعية (النقلية) من الدلائل العقلية، ومن ثم يُهَوِّن من الدليل النقلي في مقابل الدليل العقلي، ويجعل اليقين إنما يتحصل بالدليل العقلي لا بالدليل النقلي، وهذا كله غير صحيح؛ فإن الأدلة الشرعية مليئة بالدلائل العقلية على أصول العقيدة والتوحيد وغيرها.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله جلا وعلا بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه»¹⁷.

وقال ابن أبي العزّ الحنفي: «وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأوضح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله»¹⁸ انتهى.

ومن يقرأ كتاب الله، ويتأمل في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، يجد حضوراً ظاهراً للخطاب العقلي فيهما.

فمن ذلك على سبيل المثال: آيات إثبات البعث في القرآن؛ كقوله سبحانه (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) [الإسراء:99]. وقوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيِ بِخُلُقِهِمْ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُخْلِقَ الْمُؤْتَىٰ؛ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الأحقاف:33]، وهذا في غاية الإقناع العقلي؛ فإن مشركي قريش كانوا يُقرُّون بأن الله خالق السماوات والأرض، فكان الاستدلال عليهم بأن الذي خلق السماوات والأرض من العدم قادر على أن يخلق مثلها، ومن باب أولى أن يخلق ما دوغها (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرَ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ) [غافر:57].

ومن الخطاب العقلي في القرآن قوله سبحانه: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) [الطور:35]. فإن هذا التقسيم يجعل العقل يضرب الاحتمالات بين القسمين المذكورين، وحين لا يجد من البراهين ما يعضد أحدهما فإنه سيبحث عن خيار ثالث تبيته الآيات التي تلت الآية المذكورة والتي سبقتها، وهو الله سبحانه وتعالى.

ومن المراجع في الباب: كتاب الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد للدكتور سعود العريفي، وكتاب بلاغة الاحتجاج العقلي في القرآن الكريم لزينب الكردي، وكتاب مناهج الجدل في القرآن لزاھر بن عوض الألمعي.

وحين تنتقل إلى سنة النبي، فسنجد مواقف كان الإقناع العقلي فيها في غاية الجمال والبهاء، والحجة والإقناع، منها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أمراي ولدت غلاماً أسود. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل لك إبل؟» قال:

نعم. قال: «فما ألوانها؟» قال: حمر. قال: «فهل يكون فيها من أورك؟» قال: إن فيها لورقاً. قال: «فأناها ذلك؟» قال: عسى أن يكون نزع عرق. قال: «وهذا عسى أن يكون نزع عرق؟»¹⁹.

طُرُق مخاطبة العقول

وسائل مخاطبة العقول على أنواع:

– منها ما يعود إلى طريقة الخطاب وأسلوبه.

– ومنها ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين.

– ومنها ما يعود إلى خطوة مسبقة في تقرير حدود العقل والعلاقة بينه وبين التسليم لله والرسول.

فأما النوع الأول، وهو ما يعود إلى طريقة الخطاب، فإن الأساليب التي يُحْرَكُ بها العقل ويُنارَ متعددة:

منها: أسلوب السؤال، وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم لإيصال بعض المعلومات، كما في حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أخبروني عن شجرة تشبه أو كالرجل المسلم لا يتحات ورقها»²⁰، وكقوله صلى الله عليه وسلم: كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: «أتدرون ما المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع! فقال: إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا؛ فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فئيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه؛ ثم طرح في النار»²¹.

ومن الأساليب أيضاً: استعمال القياس، وضرب الأمثلة، وسر المثل من جهة العقل هو القياس، ومن الأمثلة العصرية التي يُمكن أن تُضرب في الإجابة عن سؤال: كيف نؤمن بالله سبحانه ونُحْن لا نراه: (الإلكترون)؛ حيث إنه من الأمور العلمية التي يتعامل معها العلماء كحقيقة موجودة مع عدم رؤيتهم له، وإنما يرون آثاره فقط. فكذلك نحن نؤمن بالله سبحانه وإن لم نره، ولكننا نرى آثاره.

ومن الأساليب أيضاً: اتباع مهارات الإلقاء والإقناع، وهي من المهارات التي ينبغي على شريحة الدعاة والخطباء إتقانها، وحتى الموهوب – منهم – في هذا المجال يستفيد من بعض المهارات في برامج الإلقاء ودورات الإقناع.

ومن الأساليب أيضاً في إيصال المعلومة إلى العقول: الاهتمام ببناء المقدمات المُسلَّمة وتقريرها؛ ثم الانطلاق منها إلى النتيجة المطلوب إثباتها، وهذا من أهم الأمور.

مثال ذلك: الانطلاق من مقدمة: (أن القرآن نزل لكل البشر وليس للصحابة خاصة) للوصول إلى نتيجة أننا مخاطبون بآيات طاعة الرسول والتي لا يمكننا امتثالها إلا باتباع ما صحَّ عنه من أخبار.

هذا كله في النوع الأول من طرق مخاطبة العقول، وأما النوع الثاني وهو ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين فيكون بطُرُق:

منها: إبراز التناقضات العقلية أو المنهجية في خطاب الخصوم.

مثال ذلك: إبراز تناقض مُنكرِ السُنَّة حين يستدل بالسُنَّة على قوله.

ومنهما أيضاً: إبراز اللوازم الفاسدة لأقوال الخصوم.

مثال ذلك: إظهار فساد قول الملحدين واللادينيين المنكرين للبعث والحساب بالسؤال عن مصير الظلمة الذين قتلوا آلاف أو ملايين البشر هل سيعاقبون بعد موته، وهل سيقبض المظلومون منهم؟ فالمحذون لا يعترفون بالبعث فكان من اللوازم الفاسدة لقولهم أنه لا فرق بين الظالم والمظلوم، بل إن حال الظالم أفضل؛ لأنه استمتع بحياته – التي يظن أنها لا حياة غيرها – بخلاف المظلوم الذي حُرِم منها.

وأما النوع الثالث من طرق مخاطبة العقول فهو في الاهتمام بالكلام عن العقل من جهة كونه مصدرًا للمعرفة، وحدود عمله، والعلاقة بينه وبين النقل، وموقفه من الغيبات، ونحو ذلك، فهذا كله مما يضع العقل في موضعه الصحيح، ويجعله حسن الاستيعاب، وحسن التقدير.

كانت تلكم جولة في رحاب العقول، تنتقل بعدها إلى سمة أخرى من سمات الخطاب الدعوي المؤثر، وهي:

ثانياً: الوعي الجيد بحقيقة التساؤلات الموجودة في الساحة، وبحقيقة الأقوال المخالفة.

ربما يختار الخطيب أو الداعية في اختيار الموضوع الذي يطرحه عبر منبره أو كرسيه أو حتى عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن هذه الحيرة تزول إذا كانوا متابعين لما يُشغل الشباب ويجتذب تفكيرهم، فالقضايا متجددة، والأفكار متسارعة، والذي يرصد الواقع بكفاءة، يعرف متى يتكلم، وبماذا يتكلم، فإذا رأي اهتمامًا بالسجال الفكري حول قضية شرعية فإنه يبادر بصوته فيها بعد أن يدرك حقيقة الإشكال، وطبيعة التساؤل، وبعد أن تفتحت الأسماع، وتلهفت متتبعة كل صوت في هذه القضية.

ثالثاً: مراعاة أحوال المخاطبين وتفاوت مستوياتهم، ومعرفة ما يُقرب وما يُبُعد من أساليب الخطاب في الساحة الشبابية.

رابعاً: مقابلة الحججة بالحجة، لا بالسب والشتم، والعدل مع المخالف.

إن مما يؤثر تأثيراً سلبياً أن يُقابل الطرح التشكيكي في النوايا الشرعية بالسب، أو التصنيف لصاحبه، دون أن يُبيِّن وجه الخطأ في كلامه بالدليل والإقناع؛ فإننا نعيش في زمن له مستوى معين من اللغة المقبولة في الأوساط الشبابية، إنما تلك اللغة التي تناقش الكلام لا المتكلم، والمعلومة لا قائلها، ولا شك أن هذا لا يصح أن يكون مُطَرِّداً دائماً، ولكن متى كان ذلك ممكناً ولا يُضيق حقاً فإنه هو الأكثر تأثيراً.

كما أن العدل مع المخالف، والحفاظة على مستوى من الأخلاق الفاضلة معه، وعدم اتهام نيته بمجرد أنه طرح قولاً فيه خطأ، لئلا أهم سمات التأثير في الساحة الفكرية المعاصرة، وتبقى استثناءات مستفزة لا يملك المرء معها أعصابه، ولا أجد مثالا أقرب على ذلك ممن يسمون أنفسهم بالقرآنيين.

خامسًا: الرغبة الصادقة في هداية الناس.

فإن صدق النية، والحماس للفكرة، والإخلاص لله في تبليغها، ونفع الناس بها، يظهر على تقاسيم الوجه وتعابيرها، ويعطي للمتابع شعورًا بالقيمة والأهمية، وقبل ذلك فإن الله جاعل لكلامه محلاً وقبولاً.

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة؟

إن إحسان التعامل مع هذه الموجة من الشبهات يقتضي العمل على ثلاثة محاور:

محور الوقاية لمن لم يتأثر بها، ومحور العلاج لمن تأثر، ومحور الجدل والحوار مع مثريها.

ولذلك سأتناول في الصفحات القادمة هذه المحاور الثلاثة عبر قواعد منهجية لكل منها، لتكون كما يلي:

أولاً: قواعد وقائية من الشبهات الفكرية المعاصرة.

ثانياً: قواعد للتعامل مع الإشكالات والشبهات بعد ورودها.

ثالثاً: قواعد حوارية ومهارات جدلية لنقاش مثري الشبهات.

أولاً: قواعد وقائية من الشبهات الفكرية المعاصرة

القاعدة الأولى: تعزيز اليقين بأصول الإسلام

و من القناعة التي خرجت بما بعد التماس مع واقع تساؤلات الشباب، أنه لا بد من الاهتمام الجاد بطرح دلائل أصول الإسلام بصورة عقلية تزيد الإيمان وتُعزز اليقين وتحمي القلب من هيب الشكوك، وأن القلب إذا لم يكن موقناً بهذه الأصول عارفاً بدلائلها فإنه يكون سريع الشك، قريب الاضطراب.

وهذه القضية مع حضورها الكبير في القرآن، ومع شدة الحاجة إليها إلا أن العناية بما ليست على القدر الذي ينبغي لها، ولذلك؛ لم يكن غريباً أن يتأثر كثير من أبناء المجتمع المسلم بموجات التشكيك في الله سبحانه أو في كتابه أو رسوله عليه الصلاة والسلام.

ولأجل أهمية هذه القاعدة الوقائية فسأحدث عن بعض الوسائل العملية التي تدعمها.

وسائل تعزيز اليقين:

أولاً: إحياء وإشاعة عبادة التفكير في آيات الله الكونية.

لقد جاء في كتاب الله توضيح العلاقة بين التفكير وبين إدراك الحقائق الكبرى، فقال الله له: (الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ) [آل عمران:191]، فيأثم بعد تفكير استدلوا بخلق السماوات والأرض على نفي العيشية والعشوائية.

وكذلك فإن التأمل والتفكير في النفس وفي الآفاق يؤدي إلى اليقين بصحة القرآن (سُورِهِمْ آيَاتٍ فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعِنَ لَهُمْ أَنَّهُ حَقٌّ) [فصلت:53]، والضمير في (أنه) عائد إلى القرآن، وهي من الآيات التي تستوقف المتأمل كثيراً.

وقد ذم الله سبحانه وتعالى المعرضين عن التفكير في آياته فقال: (وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ آيَاتِنَا مُعْرِضُونَ) [الأنبياء:32].

وأرجو ألا تكون المذنبية الحديثة سبباً في حجبنا عن عبادة التفكير في السماء والنجوم والنفس والحيوان.

ومن وسائل إحياء وإشاعة عبادة التفكير:

1- نشر المواد المرئية والمقروءة التي تخدم مجال التفكير والتأمل.

إن كثيراً من المواد المرئية المتعلقة بالكون والإنسان والحيوان والبحار تعين على التفكير في آيات الله، ومن كان يحرص على إبرازها في برامج د. مصطفى محمود رحمه الله تعالى، وكان لها أثراً طيباً.

2- عمل مسابقات على أفضل إنتاج مواد مرئية أو بحوث مكتوبة في هذا المجال.

3- عمل مسابقات أسئلة أو تلوخيص مواد سابقة منشورة في هذا المجال.

ثاني الوسائل لتعزيز اليقين: إشاعة عبادة التفكير في آيات الله الشرعية، وربط الناس بالقرآن، فقد أنزله الله سبحانه ليرشد الناس إلى الغاية التي خلَقوا لأجلها، وليعرفهم بنفسه، ويخبرهم بالبعث والنشور والحساب والجزاء، ويثبت لهم ذلك بالأدلة البينة القاطعة، ولا يزال القرآن ولن يزال غاسلاً للشكوك، معزراً لليقين، نافثاً روح الإيمان في نفوس من أراد الله بهم الخير.

وفي الفترة الحالية توجد جهود طيبة في إشاعة عبادة التدبر للقرآن، وتقريب تفسيره للناس، منها ما يقدمه مركز (تدبر)، ومركز (تفسير) في هذا المجال، فجزاهم الله خيراً.

ثالثاً: العناية بالكتب التي اهتمت ببيان دلائل صحة أصول الإسلام، وقد كتَب العلماء قديماً وحديثاً في هذا المجال، فنجد كثيراً من المتقدمين كتبوا في إعجاز القرآن كالحطّابي والرماني والباقلاني والجرجاني وغيرهم، كما نجد أكثر من ذلك في باب دلائل النبوة ككتاب أبي نعيم الأصبهاني، والقاضي عبد الجبار، والبيهقي، وغيرهم كثير. غير أني سأذكر بعض الكتب المعاصرة في هذا المجال والتي يُمكن أن تُدرج في برامج القراءة الجماعية أو تكون ضمن مسابقات تلخيص كتاب ونحو ذلك.

- كتاب النبا العظيم محمد عبد الله دراز، وما أجمله من كتاب يتحدث عن دلائل صحة القرآن، وصدق النبي محمد صلى الله عليه وسلم، بعبارات أدبية رشيقة، وتعبيرات بيانية تلامس المشاعر والوجدان. وله كذلك كتاب آخر في نفس الموضوع وهو: مدخل إلى القرآن الكريم.

- كتاب براهين وأدلة إيمانية لعبد الرحمن حسن حنكة الميادني رضي الله عنه.

- كتاب نبوة محمد من الشك إلى اليقين الفاضل السامرائي.

- كتاب: الأدلة العقلية العقلية على أصول الاعتقاد لسعود العريفي، وهو كتاب كبير، ذو مستوى عالي من التحريات العلمية.

- كتاب كامل الصورة الجزء الثاني منه.

ومن وسائل تعزيز اليقين:

رابعاً: الاهتمام في الخطاب الدعوي بالحديث عن الله وصفاته وعظمته ووحديته.

لقد حظي باب (توحيد الألوهية) في الدرس العقدي الخَلِّي بنصيب كبير من الاهتمام، وكان لذلك أثر طيب في توعية الناس بهذا الباب، ولكن لم يحظ قرينه وسابقه (توحيد الربوبية) بالاهتمام المُستحق له، مع أن القرآن مليء بالحديث عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله سبحانه، بل إن أول ما نزل من القرآن قول الله سبحانه: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)

(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) (أَفَرَأَى زُرْبُكَ الْكَاثِرُمْ)، والحاجة الوقتية ماسة للحديث عن هذا الباب وإدراجه في مختلف وسائل وأبواب الخطاب الدعوي.

خامساً: الاهتمام بعبادة القلوب في الدعوة والعلم والعمل.

لقد كان إبراهيم الخليل عليه السلام منيباً متوكلاً خاشعاً لله سبحانه، وكان من الموقنين، فحين حاجه قومه في الله سبحانه، قال لهم: (أَتَجَاجُؤُونَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ) [الأنعام: 80]!

إنهم لا يشعرون بما يملأ صدره وقلبه من اليقين والمعرفة والنور، إنه لا يمكن أن يستبدل هذا النعيم الإيماني بغيره، وهل يُستبدل الأمن بالخوف؟

والطمأنينة بالاضطراب؟

ولذلك؛ نقرأ في الآية التالية: (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنَّ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [الأنعام: 81]؟

وهناك عبارة مشهورة لأحد غُيَّاد السلف يقول فيها: «لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه من النعيم لجالدونا عليه بالسيف»؛ أترون من يشعر بهذا الشعور تؤثر فيه الشبهات؟

وهناك معادلة إيمانية جميلة ذكرها هرقل حين كان يسأل أبا سفيان عنَّ كانوا حول النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار، هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن

يدخل فيه؟ فقال أبو سفيان - وهو حينئذ كافر - لا! فقال هرقل: وكذلك الإيمان، حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد ²².

إنَّ الوفاية من شبهات الشك والكفر والإلحاد لن تكون لقلب لم يذوق حلاوة الإيمان؛ إذ إنه لن يشعر بالحسرة والفقد لو تركه، وأما من ذاق طعم الإيمان ولذته فلن يرضى بأي بديل آخر؛ ولذلك كله؛ فإن العناية بتقوية إيمان القلب، وتعلُّقه بالله سبحانه، وتوكله وإنابته وخشيته ومحبته ورجائه، لِمَن أكبر أسباب الوفاية من الشبهات، فإين حضور هذه القضية في خطابنا؟ وهل أعطيناها القدر الذي تستحقه؟ ألم تكن محل عناية حقيقية في القرآن؟ وفي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ وفي كلام أهل العلم؟.

إن مما لا شك فيه ولا ريب أن كثيراً من الشبهات منشؤها ضعف الإيمان وعدم تذوق حلاوته، ولذا نحن بحاجة إلى مراجعة إيماننا وقلوبنا وأعمالنا وصدقنا مع الله سبحانه، وهذا كله من الوفاية والمناعة القوية ضد الحرب الفكرية الموجهة إلى الإسلام وثوابته.

ومن الكتب التي اعتنت بهذا الباب، كُتِبَ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، وخاصة كتابه: مدارج السالكين، وقبله كثير من المتصوفة والمنتسكة والعباد، لهم كلام متفرق ومجموع فيه.

سادساً: قصص المسلمين الجدد، فإن لها أثراً كبيراً في الارتياح الإيماني، وخاصة حين ترى تنوع تخصصاتهم، واختلاف بلدانهم، وأهم إنَّما دخلوا في الإسلام عن قناعة، ورضا، وشعور بالأفضل، هذا كله مع شدة التشويه الذي يمارس ضد الإسلام والمسلمين، ثم نجد تراحم الغربيين والشرقيين على بوابة الإسلام!

والجميل في قصص هؤلاء أنهم يُوقفوننا على معانٍ إيمانية ربما تفوتنا، فإنهم يقرؤون القرآن بعين متشوفة، وقلب متطلع إلى معرفة كلام الله سبحانه، وقد ذاقوا مرارة الكفر والحيرة قبل ذلك، وقد كنتُ أُلْس ذلك وأنا أشاهد حلقات برنامج (بالقرآن اهتديت) لفهد الكندري وفقه الله، وهو من أجمل البرامج في هذا المجال، وأرشح حلقاته للعرض والنشر في البرامج العائلية والمدرسية لتحقيق غرض تعزيز اليقين.

القاعدة الوفاية الثانية: تكوين العقل الناقد:

العقل الناقد: هو العقل الفاحص؛ الذي لا يقبل دعوى دون دليل، ولا يقبل الأدلة الفاسدة، ولا تُمرَّر عليه المغالطات المنطقية.

إن كثيراً من الشبهات التي أثرت على شريحة من الشباب كان من أهم عوامل تأثيرها: غياب التفكير الناقد، والعقلية الفاحصة؛ ولذلك فإن العناية بغرس معاني التفكير الصحيح، القادر على التمييز بين المقبول والمردود من المعلومات، يعتبر أمراً مهماً جداً في التحصين من الشبهات وتعزيز المناعة الفكرية.

وقد اعتنى علماء المسلمين بالفحص والتدقيق في المعلومات قبل قبولها، ومن أبرز الصور التي تُمثل ذلك: ما أنتجه علماء الحديث من منظومة فحصية مذهلة، نقدوا بها رواة الحديث، ولم يغتروا بمجرد المظاهر، وقارنوا بين الروايات، وضعفوا المنقطعات، واكتشفوا الكذابين، حتى صار منهجهم النقدي مأموناً على سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك اعتنى علماء المسلمين ببيان أسس الجدل الصحيح، والمناظرة المثمرة، وتحدثوا عن الحجج المقبولة، والدعاوى المردودة، وغير ذلك مما يستدعيه الفحص والتدقيق في كتب «آداب البحث والمناظرة» أو «علم الجدل».

وما سبق كله يختلف عن العقلية المتشككة المولعة به (لا أدري) و(ربما) وما يديري، فإن تَمَيَّز العقل الناقد ليس بمقدار ما يردده ويشكك فيه من الأخبار، وإنما بمقدار ما يلاحظه من عوامل وقرائن تستدعي الرد، وأخرى تقوي القبول.

ولا شك أننا نحتاج إلى دورات في هذا الجانب، ومحاضرات، وتطبيقات عملية ترشد إلى التطبيق الصحيح للتفكير الناقد وتميز بينه وبين التفكير السلبي المتشكك، وبمكنا أن نربي أبناءنا على التفكير الناقد بتطبيقه على ما يسمعون من أخبار وآراء في المدرسة وبين الأصدقاء، فيتم تدريبهم عليه بمحاكمة هذه الأخبار إلى مبادئ التوثيق والتحليل السليم.

ومما يساهم في تقوية أدوات العقل الناقد: أن يكون على دراية بطرق البحث العلمي ومهاراته، فالعقل الناقد يحتاج إلى معرفة بمصادر المعلومات وكيف يتعامل معها ليتثبت ويدقق، ولذلك نحن بحاجة إلى تقديم دورات في كيفية البحث الإلكتروني والورقي عن المعلومة من المصادر الموثوقة، وفي كيفية البحث عن صحة الحديث في الشبكة والكتب.

القاعدة الوفاية الثالثة: التأصيل الشرعي:

والمراد بالتأصيل الشرعي: دراسة أصول الفنون الشرعية (العقيدة، الفقه، أصول الفقه، المصطلح، اللغة، علوم القرآن)، وهذا الأمر مهم جداً؛ لأنه يُكون عند المعلم قاعدة معرفية صلبة يؤول إليها ويستند عليها، بخلاف من يفتقد هذه القاعدة فإنه لا يكون له أساس محكم.

ومما يساعد على نشر هذا الأمر الوفاي: تسهيل العلوم الشرعية، وتقريبها للشباب، وتقديمها في دورات مختصرة، بأسلوب حديث، ووسائل تعليمية مُعِينة؛ فليستحضر من يقوم بهذا العمل أنه يؤدي دوراً مهماً في الوفاية من الشبهات الفكرية المعاصرة.

ومن الجهود الجيدة في تحقيق هذا التسهيل، ما يقدمه الدكتور عامر بيجت في دوراته المتميزة في الفقه وأصوله، وهي مرفوعة على موقع (يوتيوب) بعنوان (تنبيه الفقيه) و(الطريق إلى أصول الفقه) وغيرها.

ومن الأمور المنهجية المهمة التي تقتضيها هذه المرحلة: الاعتناء - في الدرس الشرعي - بتثبيت الثوابت، وعدم الاقتصار على شروح المتون أو التعليق عليها والتفريع على نصوصها، بل ينبغي أن يُراد على ذلك ما يُبيِّنُ صحة أصول تلك المسائل المقصودة بالشرح والتوضيح؛ فإن التعويل على اشتراك المستمع والمتحدث في التسليم بصحة الأصل المشروح إما كان سائغاً في المرحلة السابقة التي تختلف عن هذه المرحلة التي تروج بأسئلة متوجهة إلى الأصول والثوابت، مما يستدعي أن يكون طالب العلم جامعاً بين فهمه لألفاظ الفقهاء وقواعد الأصوليين والمحدثين وبين ما يُثبت صحتها ويُقر أصولها.

ولو قال قائل: إن من يحضر الدرس الشرعي لا يكون متأثراً بالإشكالات المثارة ضد الثوابت، فلا حاجة لما ذكرت.

فالجواب أن طالب العلم مهما افترضنا عدم تأثره بالإشكالات والشبهات، فإنه لا ينفك عن احتياجه - في ظل ذلك - إلى معرفة البراهين وصحة الأصول كي يكون قادراً على الجواب عما يرد عليه من اعتراضات واستشكالات - اللهم إلا إن أراد أن يعتزل الناس ويتعد عما يُشغلهم -.

ومما يحق هذا الغرض دون إشكال: العناية بتقدم مداخل للعلوم قبل البدء بالشرح، وتُضَمَّنُ هذه المداخل أدلة عامة تُثَبِّتُ صحة أصول العلم المقصود بالدرس، وسبب الاعتناء به، وما الآثار السلبية المترتبة على تركه واستغائه والاستغناء عنه.

القاعدة الرابعة: تحديد مصادر التلقي والمعرفة والموقف من كل مصدر:

ما المصادر التي تعتمد عليها في تكوين المعرفة؟ وما حدود كل مصدر؟

وهل بينها تداخل؟ وما مصادر التلقي الشرعية التي لا يصدر عنها خطأ؟ وما مصادر الاستفادة الشرعية التي يمكن أن تخطئ وتصيب؟

كل هذه الأسئلة تم الجليل، وإذا قُدِّمَت الإجابة عنها بصورة صحيحة فإنما تُنظَّم العقل، وتبين مداخله ومحارجه فيما يعتمد عليه لتكوين المعارف، وبالتالي يكون ذلك من وسائل الوقاية المحتاج إليها في هذا الوقت.

فإن من أكبر أسباب الاضطراب الفكري المعاصر الانحراف في باب مصادر المعرفة، إذ إن كثيراً من الملحدون - وخاصة في العالم الغربي - لديهم موقف سلبي تجاه المصادر التي يكتسب الإنسان منها المعرفة باستثناء الحس والتجربة التي يعالون باعتبارها المصدر الوحيد لاكتساب المعرفة؛ مما أدى بهم إلى رفض الأدلة العقلية المثبتة لوجود الله والتي لا تعتمد على الحس المباشر ولا تندرج ضمن إطار العلوم التجريبية، فضلاً عن رفضهم لعلوم الوحي التي مصدرها الخبر الصادق المبني على دلائل العقل المسبقة، وكثير من السجلات الفكرية بين المؤمنين والملحدون يتم التعرض فيها لقضايا متعلقة بالمعرفة؛ ولذلك فإن العناية بفهم نظرية المعرفة وفروعها لمن أهم ما ينبغي على الباحث المسلم المعاصر.

ومن أراد أن يأخذ فكرة عامة عن المعرفة وطبيعتها ومصادرها فإن للشيخ عبد الله العجيري محاضرة مرئية في موقع يوتيوب بعنوان «مدخل لفهم نظرية المعرفة»²³ وتصلح في المرحلة الأولى لتكوين التصور العام تجاه هذه النظرية ومتعلقاتها وطبيعة المعرفة في الإسلام، ثم يحسن الانتقال إلى كتاب مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي للدكتور عبد الرحمن بن زيد الزيندي، ثم كتاب المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني - وهو كتاب متميز غير أن فيه صعوبة على المبتدئ والمتوسط -، ثم الانتقال إلى كتاب الدكتور عبد الله الدعجاني في موقف ابن تيمية رحمه الله من المعرفة بعنوان «منهج ابن تيمية المعرفي» وهي رسالة جميلة مفيدة نافعة وفيها أيضاً صعوبة على المبتدئ والمتوسط.

كما نستطيع بالإجابة عن الأسئلة السابقة أن نفرق بين المصدر الشرعي المعصوم وبين المصدر غير المعصوم، فالقرآن والسنة لا يصدر عنهما خطأ، وكذلك اجتماع أفهام علماء المسلمين على أمر معين من أمور الشرع - إذا ثبت هذا الاجتماع - وأما الفد - أي الفرد - من العلماء فإنه مهما بلغ من المنزلة العلمية فلا يرقى لأن يُسلم بكل أقواله، ولو كان أبا حنيفة أو مالك بن أنس أو الشافعي أو أحمد رحمهم الله تعالى جميعاً..

ومما يدخل في هذه القاعدة المهمة: موضوع التسليم للنص الشرعي، وعلى أي شيء يستند، ومن المراجع المهمة في جانب التسليم: كتاب ينوع الغواية الفكرية لعبد الله العجيري، وكتاب التسليم للنص الشرعي لفهد العجلان.

القاعدة الخامسة: عدم التعرض لحطاب الشبهات من غير المتخصص:

من المهم لمن يتخصص في الرد على الشبهات أن يكون عارفاً بتفاصيلها وقائلها وتاريخها، وربما يحتاج إلى قراءة بعض كتبهم، أو الدخول إلى بعض مواقعهم وصفحاتهم، حتى يحسن الجواب عنها، وأما غير المتخصص فإن في دخوله إلى عالم الشبهات مخاطرة غير مأمونة العواقب، ولا أعني بالدخول هنا: معرفة الرد على أبرز الشبهات وما يتعلق بذلك، وإنما أقصد القراءة لكتبهم، أو استعراض تغريداتهم ومشاركاتهم في شبكات التواصل، إما من باب التعرف على ما عند (الآخرين)، أو من باب الفضول وتضييع الوقت، أو من باب الثقافة العامة ونحو ذلك، وأنا أعرف من دخل إلى صفحات وحسابات إحادية بدافع حسن فتأثر تأثراً سلبياً كبيراً ما كان يريد ولا يظنه، وهذا يُدكرنا بتحذيرات السلف الصالح من الاستماع إلى أهل البدع؛ لأن القلوب ضعيفة والشبه خطافة - كما قال الذهبي رحمه الله تعالى -.

القاعدة السادسة: القراءة الوفاية في كتب الردود على الشبهات، بشروط:

الأول: أن تكون الشبهات معاصرة ومنتشرة، أو بتعبير عصري: أن تكون في دائرة الخطر.

الثاني: أن تكون من الكتب التي تُجَمَّلُ في ذكر الشبهة وتُفَصَّلُ في الرد، وليس العكس؛ فإن بعض الكُتَّاب يُفَصَّلُ في عرض الشبهة، ويذكر مستنداتها وأصولها، وهذا جيد بالنسبة للمتخصصين، ولكن نحن نتكلم هنا عن وقاية غير المتخصصين، فقراءتهم للشبهة المفصلة المذكور أدلتها بتفصيل لا حاجة لها.

الثالث: أن يكون الرد محكماً، ويُعرَفُ هذا عن طريق المتخصصين.

ومن الكتب المناسبة في مجال الرد على الشبهات المعاصرة وتقرأ على سبيل الوقاية: كتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي، وكتاب كامل الصورة بجزئيه الأول والثاني.

القاعدة السابعة: ترتيب هرم الغايات الكبرى على حسب مراد الله:

إن كثيراً من الاشكالات المعاصرة حول الإسلام إنما كان منشؤها بسبب إختلال هرم القضايا الغائية الكبرى عند أصحابها، وأعني بالقضايا الغائية:

المطالب الإنسانية الكبرى كالنعيذ والاستقرار والحرية والعمران وتحقيق الذات وقضاء الشهوة واكتساب الأموال ونحو ذلك، وإذا أخذنا قضيتين غائيتين يشترك في تقديم كل منهما على الأخرى طوائف كثيرة من البشر وهما: تحقيق النعيذ لله تعالى على مراده (مركزية الرحمن)، وتحقيق الرفاهية النامة والحرية المطلقة للإنسان على مراده (مركزية الإنسان). فمن يجعل على رأس الهرم الغائي للوجود: مركزية الإنسان فإنه سيقدمها حال التعارض مع أحكام الله وأوامره؛ فالأولوية عنده ما يسهم في رفاهية الإنسان وفي حرته واختياراته وشهوته مهما كانت سيئة وشاذة عن الفطرة أو مخالفة لأمر الله. وإذا نظر المئاتر بمذه الثقافة المقدمة فوى الإنسان وحرته إلى الأحكام الإسلامية – التي يظهر فيها تقديم اتباع أوامر الرحمن والنعيذ له على كل شيء آخر ويفاضل فيها بين الناس على قدر تقواهم واتباعهم لنظام الله سبحانه وتعالى – فإنه يستشكل هذه الأحكام لأنها تتعارض مع مركزية الإنسان في نظره، فصار منشأ الإشكال هنا هو إختلال هرم الأولويات الكبرى لديه.

ومن هنا ندرك أن كثيراً من الاستشكالات المثارة ضد بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالكفر كالجزية وعقوبة المرتد إنما سببها هذا الإختلال في الهرم وإن غلقت بغير ذلك، ولا أخفي القارئ الكريم أن من أكثر الأسئلة التي أحمل هم الجواب عنها ما كان منشؤها اضطراب هرم الغايات عند أصحابها، لأن كثيراً منهم يسألون وهم غير مدركين لمنشأ الاستشكال لديهم؛ فيتعلقون بطرف من الحجج يظنون أنه هو محل الإشكال وباعثه ولا يكون ذلك مطابقاً للواقع، فيتطلب الجواب عن أسئلتهم قدراً طويلاً من التمهيد والتقدمة المتعلقة بترتيب هرم الغايات الكبرى.

ومن الكتب المهمة جداً في هذا الموضوع: كتاب مآلات الخطاب المدني لإبراهيم السكران.

القاعدة الثامنة: تعزيز البرامج الجماعية المفيدة فكرياً وعاطفياً:

إن انتماء الشاب إلى البرامج الجماعية التي تجتذب اهتمامه، ونشاطه، سواء على نطاق العائلة أو الأصحاب يعطيه غناءً معرفياً وعاطفياً، ويقطع الطريق على كثير من أنواع الفساد للتسلل إلى دائرة اهتماماته وجهوده؛ إنما تعطيه فرصة لاكتشاف قدراته، ثم الشعور بالثقة والهوية، وهذا يُشكل مانعاً نفسياً من الاندفاع المضاد للأفكار غير الصحيحة.

فمن المهم جداً الاعتناء بالبرامج العائلية المفيدة، التي تعطي ساحة من الحوار والفكر، مثل برامج القراءة الجماعية ومن ثم النقاش في القدر المقروء، وكذلك الأندية الثقافية التي يُديرها الثقات الحريصون على الهوية الإسلامية، ونحو ذلك من البرامج؛ فهذا كله مما يساعد في تعزيز المناعة الفكرية، والوقاية من الشبهات المعاصرة.

ومن اللطيف في موضوع الصحة وأثرها في النبات أنها من وسائل تحقيق حلالة الإيمان كما في الحديث: «ثلاث من كن فيه وجد بحن حلالة الإيمان... وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله»²⁴، ومن ذاق حلالة الإيمان فلن ينتقل إلى مرارة الكفر والحرية والشك.

القاعدة التاسعة: الدعاء والابتهاال:

اعتدنا على الدعاء لمن يسافر بأن يحفظه الله من الأخطار، ويقيه الشرور، ويرده سالماً، وفي الواقع فكلنا مسافرون في هذه الحياة مقترنين في كل مرحلة من الأجل، وكثيرة هي الأخطار المحتملة في هذا السفر، ونحتاج إلى عناية الله وحميته لنا، وأتمن ما نخاف عليه في هذا السفر هو إيماننا الموصل إلى مرضاته سبحانه عنا، قال إبراهيم الخليل عليه السلام: (وَاجْتُنِبْ رَبِّيَ أُنْ نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ) [إبراهيم: ٣٥]، وقال محمد: «اللَّهُمَّ لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك أنبت وبك خاصمت؛ أعود بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني؛ أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون»²⁵.

وفي غمرة الشبهات وخطرها وكثرة الساقطين فيها فإننا بحاجة ماسة إلى الدعاء بأن يقينا الله وأهلينا وذرياتنا شرها، ويحفظ علينا إيماننا وتوحيدنا.

قواعد للتعامل مع الإشكالات والشبهات بعد ورودها

كانت القواعد السابقة عن الوقاية من الشبهات قبل أن ترد على المسلم، وأما إن واجهته شبهة فهو بحاجة إلى مزيد من القواعد المنهجية التي تعينه على إحسان التصرف تجاهها.

القاعدة الأولى: استعمال التفكير الناقد والتوثيق العلمي في التعامل مع المعلومات والأفكار:

يجب ألا يكون لأي معلومة قيمة تستحق النظر والنقاش، ما لم تكن تتوفر على أدنى درجات التوثيق العلمي، وأما إن كانت مُرسلة لا زمام لها ولا خطام فالموقف الصحيح تجاهها هو الرد، وكذلك ربما تكون المعلومة صحيحة ولكن الاستدلال بما على المطلوب غير صحيح، فيجب أن يدقق الناقد في الكلام، ويتفحصه، ولا يضطرب لجرد إيراد معلومة لا تصمد أمام النقد العلمي!

أمثلة واقعية:

1- رد أحاديث معاوية والظعن فيه رضي الله عنه بسبب دعوى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعنه، وهذا خبر لا يثبت، وبالتالي بطلت الدعوى والنتيجة ²⁶.

2- الظعن في أبي هريرة رضي الله عنه بسبب اتهام عمر رضي الله عنه إياه بالسرقة. وهذا خبر لا يثبت ²⁷.

3- التشكيك في السنّة بسبب حرق عمر رضي الله عنه لصحف فيها أحاديث، وهذا الخبر يستدلون به كثيراً، وهو خبر غير صحيح ²⁸.

4- الاستنطاق من مكانة أبي هريرة بسبب حديث «زر غبًا تزدد حبًا» ²⁹ وهو لا يصح بالقصة المدّعاة.

والشبهات الأربع الماضية كلها أمثلة على دعاوى استندت إلى نقول غير صحيحة، فبطلت.

وهنا نوع آخر من الدعاوى، وهي المستندة على نقول صحيحة، ولكن عند التدقيق في طريقة بناء الحجّة من هذه النقول نجد أن البناء غير صحيح، أمثلة على ذلك:

1- الاستدلال بقول الله: (مَا فَزَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام:38] على إنكار السنّة، ووجه الخطأ أن الكتاب المقصود في الآية هو اللوح المحفوظ لا القرآن، وبالتالي لم تُعد المعلومة الصحيحة موصلة إلى النتيجة.

وأما قول الله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) [النحل:89] فسيأتي نقاش استدلالهم به عند الحديث عن الشبهات حول السنّة ³⁰.

2- الاستدلال بحديث النهي عن كتابة السنّة على عدم حجيتها ³¹.

فالمعلومة صحيحة عند كثير من العلماء، ولكنها لا توصل إلى النتيجة؛ لأن النهي عن الكتابة لا يستلزم نفي الحجية؛ إذ نفي حجية الأخبار له طرق ليس منها عدم الكتابة.

وكذلك فإن من الثغرات التي يمكن اكتشافها بالتفكير الناقد: التناقضات الموجودة في الاستدلال بالشبهة. مثال ذلك:

نفس الحديث السابق ذكره في النهي عن كتابة ما سوى القرآن، ولكن نوع الثغرة هنا مختلف عن الفقرة السابقة في أن المُستدلّ به إنما يستدل بما لا يعتبره حجة؛ وهذا تناقض.

القاعدة الثانية: سؤال المتخصصين:

من الملاحظ أن هناك تحفظاً عند شريحة من المتأثرين بالشبهات الإلحادية واللاذينية، من الشباب والفتيات، في سؤال أهل العلم وطلابه عنّا يُعْرَضُ لهم في هذه الأبواب، وقد مر معنا أن من سمات الموجة التشكيكية المعاصرة في المجتمع المحلي: (الخفاء).

وربما يكون لبعضهم مرر في هذا التحفظ من جهة توقعهم أن يُقَابَلُوا بالزجر والنهر، لا بالترحيب وحسن الاستماع، وقد يكون خوفهم هذا له ما يُصَدِّقُه من واقع بعض المشايخ وطلاب العلم، إلا أن هناك مبالغة في رسم صورة حالة عامة لهذه القضية، إذ إن الساحة لا تخلو من يفتح سمعه وعقله وقلبه لهذه الأسئلة، ويُحَسِّنُ التعامل معها ³²، وهنا لا بد أن تُعْرِسَ الثقة بين الأبناء والآباء، وبين المعلمين والطلاب، وأن يفتح العلماء والدعاة وطلاب العلم قلوبهم وأبوابهم لاستقبال أسئلة الجيل وإشعارهم بالثقة والأمان مهما كان السؤال المطروح؛ لأن الأمان مفتاح التواصل، وإذا عدم الأمان وانحارت الثقة بنحوها عن المتردية والنطيحة لإجابة أسئلتهم.

ولا ننسى أننا نتحدث في هذه القاعدة عن المتخصصين ذوي المعرفة والقدرة على الإجابة لا عن هواة أو كتاب لا شأن لهم في مجال هذه العلوم.

قال الله قال: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [النحل:43].

القاعدة الثالثة: مراجعة الجهود السابقة في الرد على نفس القضية المُستشكلة:

لا يكاد يمر سؤال أو استشكل متعلق بالإسلام وثوابته إلا وقد طُرِحَ قبل ذلك وعولج، وخاصة في بعض الأبواب الشرعية، مثل: باب القَدَر، وباب حجية السنّة، وكثيراً ما يردد الشباب أسئلة من هذا النوع؛ كسؤال: كيف تجمع بين علم الله السابق وبين تعذيب الكفار؟ وهو من أشهر الأسئلة في الأبواب العقدية، وقد عولج كثيراً من علماء المسلمين، وكذلك سؤال الحكمة من وجود الشر، والحكمة من خلق إبليس، وكذلك استشكل بعض الأحاديث، مثل حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم ³³، ومثل ما يُرى من تعارض بعض روايات أحاديث المسيح الدجال، ونحو هذه الأسئلة التي تتردد في الأوساط الفكرية المعاصرة.

فمن الأمور المهمة حين يتعرض الإنسان لشبهة في باب شرعي أن يرجع إلى الجهود السابقة في معالجة نفس الإشكالات التي واجهته، فكثيراً ما يجد الجواب شافياً لمسألته، ويمكن

سؤال المتخصصين عن أهم الكتب في الباب المُستشكَل.

وهناك كتب لم تقتصر على حل الإشكالات في باب واحد، وإنما ضمت أبرز الأسئلة في أبواب كثيرة، مثل موسوعة بيان الإسلام.

القاعدة الرابعة: رُدُّ المتشابه إلى المُحكَم:

إن قضية الحكم والمتشابه لمن الأمور المنهجية المهمة في فهم القرآن، وهي الفرقان بين الراسخين والزائغين، فقد قال ربنا سبحانه وتعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران:7]، ويلخص ابن كثير معنى الآية ودلالاتها في كلام واضح ثمين، فيقول: «يخبر تعالى أن في القرآن (آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ)؛ أي: بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، ومنه آيات (أُخَرُ) فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم؛ فمن رد ما اشبهه إلى الواضح منه وحكم مُحْكَمَةً على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: (هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ)؛ أي:

أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)؛ أي: تحتل دلالتها موافقة الحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد» انتهى. ³⁴

وهذا يقودنا إلى أمر في غاية الأهمية؛ ألا وهو ضرورة استعراض سائر نصوص الباب وعدم الانتقاء والاجتزاء، فقد يكون النص متشابهاً، فلا يستبين إلا بالحكم الذي نعرفه بنصوص أخرى.

فحين يأتي نصراني فيقول: إن قرآنكم يدل على تعدد الآلهة، والدليل قول الله سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: 9]، ووجه الدلالة أن في هذه الآية ألفاظاً تدل على الجمع: (إِنَّا) (نَحْنُ) (وَإِنَّا) (واو الجماعة)، فنقول له: إن هذه الضمائر كما تدل على الجمع، فهي تدل على التعظيم أيضاً، فالملوك يتحدثون عن أنفسهم بصيغة الجمع من باب التعظيم، وإذا نظرنا إلى الأمر المُحكَم البين في القرآن الكريم فهو التوحيد؛ قال الله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص:1]، وقال: (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)؛ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ [النساء:171]. فبطل تشغيبه.

القاعدة الخامسة: التماسك أمام الشبهة التي لم يُعرف جوابها:

أصْدَفُ أحياناً بعض السائلين الذين داخل قلوبهم الشك، وحين أسأل عن السبب يذكرون شيئاً لا يوجب الريب؛ وغاية ما في الأمر أنهم لم يعرفوا الجواب عما عَرَضَ لهم، وهل إيمان المسلم بهذا الضعف بحيث يهتز لأخف ربح؟ ألا يوجد موقف آخر عند عدم معرفة الجواب، اسمه (البحث، السؤال، نقد المعلومة) قبل الشك مباشرة؟

إن عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ أي: أن عدم علمنا بالجواب لا يعني أنه لا يوجد جواب، وحين ندقق في بعض هذه الإشكالات التي أوجبت الريب نجد أن الكلام فيها قد قُبل بحجاً؛ فلو أن المُستشكَل قام ببحث سريع على المواقع الموثوقة في الشبكة لوجد عشرات الإجابات حاضرة أمامه.

القاعدة السادسة: دراسة سلبيات الانتقال إلى الأفكار المخالفة للقرآن والسنة:

إذا كان يعتقد من واجهته بعض الإشكالات تحت مظلة الإيمان أنها سُخِّلَ في نفق الإلحاد فهو محظي جداً، فالواقع أنه إذا أشكلت عليه حال إيمانه عشرة أسئلة فإنها ستتضاعف إلى ألف سؤال إن انتقل إلى اللادينية، والفرق بين الأسئلة هنا وهناك أن الإجابات تحت مظلة الإيمان قوية، بخلاف الإجابات في الطرف الآخر – لو وُجدت بالأصل – مثال على ذلك: سؤال الشر، أو كما يجلو للبعض أن يسميه: معضلة الشر، وفي الحقيقة فإنه معضلة ولكن على الملحد لا على المؤمن؛ فإن الإيمان بالدار الآخرة وما فيها من قضاء وحساب وثواب وعقاب يجعلنا نعتقد أن كل من قُبل ظُلماً، أو أُحرق، أو اغتصب فإنه سيأخذ حقه، وأن الظالم سينال جزاءه، ولكن: ما جواب من لا يؤمن بالدار الآخرة؟ إن سألناه: ما مصير الظلمة على مر التاريخ؟ وهل دُفنت حقوق من ظلموهم معهم تحت التراب؟

ومن الأمثلة أيضاً: سؤال: من أحدث الكون؟ ولماذا؟ إن الإجابة عن السؤال دون الإيمان بالخالق تبدو تائهة طائشة حائرة، ولذلك؛ نجد الملحد يتعلق بأفقه فرضية في هذا المجال ليعلق عليها الإجابة.

وعدد ما شئت من الأسئلة: لماذا يبدو الكون منتظماً ومفهوماً؟ لماذا تحكمه قوانين دقيقة؟

كيف تنتج الصدفة المعلومات الوراثية الدقيقة داخل وعاء متناهٍ في الصغر (النواة)؟ وكيف تَفَعَّلَت هذه المعلومات لتصبح صفات حقيقية في شخص حاملها.

وكذلك من يترك السنة لأن فيها إشكالات، ويقول يكفي نص القرآن، فأول ما سيواجهه هو نص القرآن ذاته، الأمر بطاعة الرسول واتباعه، والحد من مخالفة أمره، فسيقع هذا المُكْبَر في إشكالات حقيقية تجاه تلك النصوص، كما أنه سيجد كثيراً من الأحكام التي أجمع المسلمون على العمل بما غير موجودة في نص القرآن، وهذا سيولد عنده تساؤلات أخرى متعددة. وفي واقع الأمر فإنه لم يتخلص من الأسئلة والإشكالات، وإنما انتقل من إشكالات صغرى إلى الإشكالات الحقيقية الكبرى.

القاعدة السابعة: عدم التعامل مع الوسواس كالتعامل مع الشبهة:

من الطبيعي أن تمر بالمؤمن وسواس وخواطر، تعكر عليه صفو إيمانه، تأتي بأمر مزعجة للقلب في حق الله سبحانه أو فضائه وقدره، أو غير ذلك من أبواب الشرع، وهذه الوسواس ليست دليلاً على ضعف الإيمان، ولا على النفاق، ولم يسلم منها الصحابة ولا العلماء والعباد، ولكنهم يستعيذون بالله منها، ومن الشيطان الرجيم، ويصرفون تفكيرهم عنها.

وإذا كان المؤمن يتعامل معها في هذا الإطار فليست مُشكلة، بل هي باب حسنات له بإذن الله، ولكن المشكلة الحقيقية أن البعض لا يعرف كيف يتعامل معها، فيستجيب لكل خاطر مُزعج يرد عليه، حتى يصل إلى حالة من البؤس والهم والغم ما لا يكاد ينعم معه بشيء، والأسوأ من ذلك أن تصيب الإنسان ردة فعل عكسية، فينفر من الطهارة والصلاة ويتركهما، أو ينفر من الدين بالكليّة.

إن باب الوسواس يختلف عن باب الشبهات الحقيقية التي يكون علاجها بالإجابة عنها، فتنتهي وتزول إذا كانت الإجابة مُحْكَمَةً، وأما الوسواس فإن الحل معها ليس في الجواب عنها، فإنها لا تنتهي بذلك ولو كُرر الجواب مائة مرة، وإنما حلها في الإعراض عنها.

ومن علامات الشبهة أنها تكون – في الغالب – ذات مصدر محدد، إما أن يكون مقطوعاً مرئياً، أو كتابياً، أو أصدقاء، ونحو ذلك، وأما الوسواس فالأصل أنها ترد من خواطر يشعر

بما الإنسان في داخله، وكثيراً ما تأتيه وقت العبادة.

ويعد هذه القواعد السابق ذكرها، قد يبقى في نفس الإنسان شيء من الشبهة يصعب التخلص منه، أو تكون الشبهة أكبر من استطاعته للجواب عنها، فالحل هنا في الدعاء والابتهاج والانطراح بين يدي الله سبحانه، ليزيل الشك، ويشرح الصدر، ويجلو الحزن والغم.

قواعد حوارية وجدلية مع أصحاب الشبهات

القاعدة الأولى: (قبل الحوار): استيعاب مذهب المخاور، واستعراض مواضع المرئية والمقروءة المتوفرة:

إنّ من عوامل النجاح المهمة في جدل أصحاب الشبهات: المعرفة المسبقة بأقوالهم وبحقيقة مذاهبهم وأصولها وأهم أدلتهم، فهذا يعين على تحضير الرد، وعدم التفاجؤ بقولهم يصعب الجواب عنه دون تحضير، مما قد يضعف من موقف صاحب الحق!

ولا يدرك قيمة هذه القاعدة إلا من خاض الحوارات والجدل مع المُشكّكين.

القاعدة الثانية: الاتفاق على قاعدة مشتركة في الحوار:

قد يستدل أحد الطرفين على الآخر بدليل صحيح، فيردّه الطرف الآخر لعدم اعترافه بهذا النوع من الأدلة، فيقع التنازع ويضيع الوقت، بينما لو وقع اتفاق من البداية على مصادر الأدلة التي يُطَلَق منها في النقاش لكان ذلك أفضل، وأقرب طريقًا، مع العلم بأن هذا الاتفاق لا يلزم في كل نقاش، وقد لا يتهيأ في بعض الأحيان، ولكنه بشكل عام مفيد ويختصر الوقت والجهد.

مثال ذلك: قد تحتج على ملحد بدلائل العقل الأولية على وجود الله كدليل السببية، فيبادرك القول بأنه لا يؤمن بغير المحسوسات، وأنه يُنكِر دلائل العقل.

القاعدة الثالثة: تحرير محل النزاع:

في بعض النقاشات يُدرك طرفا الحوار بعد مدة من البدء به أنّهما متفقان غير مختلفين، وإنما أساء كل منهما فهم الطرف الآخر، وهذا يكون كثيرًا في حوارات شبكات التواصل، التي تُشكّل جوًّا من الشحن النفسي، والسرعة والتوتر، فيحسن المتحاورين أن يفهم كل منهما قول الآخر، ويحددان محل النزاع، ثم ينطلقان لهدف واضح.

ومن المؤسف أن بعض الشرعيين إذا أراد أن يتحدث عن شبهة معينة أو عن إشكال فكري فإنه لا يكون مستوعبا لمحل النزاع أو لماخذ الإشكال عند المخالف، فيرد عليه بما لا يزيل الإشكال، وهذا من ضعف التقدير وضيق النظر، بل الواجب إدراك محل النزاع ومناطق الإشكال لتكون المعالجة مفيدة ومباشرة.

القاعدة الرابعة: التدقيق في كلام الطرف الآخر، ونقده، والتنبه للإشكالات التي يتضمنها:

الذي لا ينطلق من أساس منهجي محكم سيقع في تناقضات وإشكالات، إذا أُبرِزت له وللمتابعين، ظهر خطؤه، وصَغَفَ موقفه، ولذلك؛ فإن التدقيق في كلام المخاور، ومحاولة معرفة منطلقاته وطريقة استدلاله، تعين على استخراج ما يقع فيه من مخالفة لمبادئه قبل مبادئ غيره، وعلى كشف تناقضاته، وسوء استدلالاته.

القاعدة الخامسة: عدم الاكتفاء بالدفاع:

موقف الدفاع أضعف من موقف الهجوم، خاصة إن لم تكن إجابات المدافع عن الحق في غاية الإحكام، كما أن أصحاب الشبهات على مختلف توجهاتهم لا تخلو مذاهبهم من إشكالات كبرى، يجب أن تُبرَز للناس، وذلك عن طريق إثارة الأسئلة حولها، وطلب الإجابة من المدافعين عنها.

والذي يسلكه الملحدون واللاذينيون إنما هو إثارة الإشكالات على الإسلام دون نقد لمركزات أفكارهم وقواعد تصوراتهم، فيظهرون أمام الجمهور مظهر القوي، ويظهر صاحب الحق بنوع من الضعف، اللهم إلا إن كان قد رزق من قوة الحجة والأسلوب ما أعطي أحمد ديدات رحمه الله تعالى، فهذا شيء آخر.

القاعدة السادسة: عدم التسليم بمقدمات باطلة:

تسليمنا بمقدمات باطلة يعني أن المخالف سيلزمننا بنتائج باطلة قد لا نريدها، فيجب ألا نُسَلِّمَ بما ابتداء، وهذا يقطع الطريق على صاحب الشبهة.

مثال ذلك: بعض الملاحدة قد يستدرجك في النقاش قائلًا: كل موجود فله مُوجِد؛ أليس كذلك؟ فإن قلت: بلى، قال لك: الله موجود؛ فمن أوجده؟

والصواب في ذلك ألا تُسَلِّمَ بالقاعدة من أساسها؛ لأنها قاعدة غير صحيحة، والصواب فيها أن: كل حادث فلا بد له من مُحدث، والله سبحانه ليس بحادث، فلا يُسأل عنه بسؤال من أحدثه، أو من خلقه، أو من أوجده.

القاعدة السابعة: إن كنت مدعيًا بالدليل، وإن كنت ناقلًا فالصحة:

قال عضد الدين الأيجي في «آداب البحث»: «إذا قلت بكلام خبري، إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل»³⁵.

وهذه القاعدة تُثَلِّمُ خلاصة مهمة في علم الجدل، ومعناها: أن من يدعي دعوى فإنها لا تقبل إلا إن جاء بدليل عليها، وكذلك إن كان المرء ناقلًا لمعلومة عن عالم أو مفكر أو هيئة أو أي مصدر فلا بد أن يثبت صحة النقل عن هذا المصدر.

وبغير ذلك فيبقى كلامه لا قيمة له.

وهذه القاعدة لو طُبِّقت تطبيقًا جيدًا لأحدثت مناعة قوية من الشبهات المعاصرة لدى الشباب والشابات.

وهنا ملاحظة في التفريق بين (صحة النقل) وبين (العزو). مثال ذلك:

البعض يعتمد في طعنه على الصحابة ببعض الأحداث التاريخية؛ فإن قلت له:

أثبت ذلك، قال: هذا موجود في تاريخ الطبري، في الصفحة كذا، في الجزء كذا.

وهذا في الحقيقة ليس تصحيحاً، وإنما هو عزو فقط، فنحتاج أن نرجع إلى تاريخ الطبري؛ لتأكد من إسناده إلى هذه القصة، هل هو صحيح أم لا، أم أنه ليس له إسناد أصلاً؛ لأن الطبري لم يشترط الصحة في كتابه، وبالتالي، فالعزو للطبري ليس تصحيحاً للكلام وإنما إحالة إلى مصدر يخضع للدراسة.

القاعدة الثامنة: التنبيه من الاستدلال الانتقائي بالنصوص الشرعية، وضرورة استعراض سائر نصوص الباب:

وهذه القاعدة من أهم القواعد، فإن الوقوع في الاستدلال الانتقائي هو من أكثر ما يقوم به المشككون والملحدون والمنصرون؛ كاستدلال بعضهم بقول الله: (قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا) [آل عمران:93] على صحة الدين النصراني، ويتزكون الآيات الأخرى التي تبين كفر النصارى.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: الاستدلال بقول الله: (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ) [القصص:56] على أن الإنسان مجر مسير لا مخير، ويتزكون الآيات الأخرى التي فيها إثبات المشيئة والإرادة للإنسان كقول الله سبحانه: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) [الكهف:29].

ومن الأمثلة: استدلال منكري السنّة بقول الله: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) [النحل:89] وتركهم الآيات الأخرى التي فيها الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

إضاءات تهم المدافع عن الإسلام وثوابته

أولاً: فضل الرد على الشبهات:

1- قال الله سبحانه وتعالى: (وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا) [الفرقان:25]؛ أي: بالقرآن. قال ابن تيمية: «فالرد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل من الجهاد»³⁶.

2- وظيفة الأنبياء بيان الحق، وإزالة التصورات الباطلة.

3- الله سبحانه وتعالى أجاب بنفسه على الطاعين في ذاته ودينه وشرعه ونبيه. كما قال سبحانه: (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا) [مريم:88] إلى آخر الآيات.

وقوله سبحانه: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا) (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) [الفرقان:32,33].

ثانياً: من المهم أن يستحضر المرء أنه يدافع عن الإسلام لا عن آرائه.

وهذا يقتضي أن يُقدم الإسلام كما هو، مع مراعاة فقه الدعوة وتقديم الأولويات.

ثالثاً: ليس الداعية مسؤولاً عن استجابة الناس إذا هو أحسن دعوته، فلا تذهب نفسه عليهم حسرات، وإنما يبذل جهده، ويعلم أن من الناس من لا يريد الحق، كما بين الله ذلك كثيراً في القرآن.

رابعاً: ليهتم الداعية بنفسه من جهة الأخلاق الفاضلة، والآداب الإسلامية؛ ليكون قدوة حسنة، وهذا مجد ذاته من أسباب التقليل من آثار الشبهات؛ لأن النموذج الأخلاقي العالي من الشخص المتدين يعد دعوة صامتة مؤثرة، (وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأُنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ) [آل عمران:159].

تصور إجمالي لخارطة الشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته في الوقت الحالي

تُعَوِّدُ الشبهات العصرية المثارة ضد الإسلام وثوابته من الملحدين واللادينيين ومنكري السُنَّة والمشككين فيها إلى نوعين، تحت كل منهما قائمة أبواب من الشبهات.

النوع الأول: شبهات يُراد بها الطعن في أصل الإسلام، وتشمل أربعة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول وجود الله سبحانه وكماله والحكمة من أفعاله.

وتنفرع إلى قسمين:

القسم الأول: شبهات حول إثبات وجود الله. ومن أبرز ما يدخل في هذا القسم:

1- سؤال: من خلق الله؟

2- الاعتراض على أدلة وجود الله كالطعن في مبدأ السببية.

3- ادعاء الاستغناء بالقوانين الكونية عن الحاجة إلى وجود الله.

4- الاستشهاد ببعض النظريات والفرضيات العلمية الحديثة؛ كنظرية التطور والأكوان المتعددة، وبعض أبواب فيزياء الكم على عدم وجود الله سبحانه.

القسم الثاني: شبهات حول كماله - جلَّ شأنه - والحكمة من أفعاله، ومن أبرز ما يدخل تحت هذا القسم:

1- لماذا خُلِقْنَا وأمرنا بالعبادة؟

2- شبهة وجود الشر في العالم.

3- شبهة حول إجابة الله الدعاء.

4- تعذيب الكفار بالنار وتخليدهم فيها.

5- الجمع بين العدل الإلهي وبين القضاء والقدر وكتابة أعمال العباد.

الباب الثاني: شبهات حول القرآن الكريم.

وتنفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحَّة نسبته إلى الله سبحانه وتعالى.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه، والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع:

لغوية، وعلمية (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

الباب الثالث: شبهات حول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام.

وتنفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في نبوته صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته صلى الله عليه وسلم. ومن أشهر المواقف التي يُطعن عليه بما:

زواجه من عائشة رضي الله عنها، وزواجه من صفية، وقضية تعدد زوجاته، وحادثة بني قريظة، وحادثة العرينين.

الباب الرابع: شبهات حول التشريعات الإسلامية، ومن أبرز ما يدخل في ذلك:

1- أحكام المرأة في الإسلام (ادعاء مظلوميتها).

2- أحكام الجهاد الإسلامي (ادعاء أنه دينٌ عُنف).

3- الرِّقَّ وعقوبة المرتد (ادعاء أنه دين يخالف الحرية).

4- رجم الزاني وقطع يد السارق (ادعاء أنه دين وحشي).

وليس المقصود إنكار بعض المسلمين الشيء مما سبق من التشريعات، وإنما من يطعن في أصل الإسلام بسبب ذلك.

النوع الثاني: شبهات يُراد بها الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام، وتشمل خمسة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول السنّة النبويّة.

وتنفرع إلى أقسام:

القسم الأول: حول أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها.

القسم الثاني: حول حجية أخبار الآحاد خاصة.

القسم الثالث: حول نقلتها ورواؤها.

القسم الرابع: حول تاريخها وتدوينها وكتابتها.

القسم الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدثين.

القسم السادس: حول أحاديث بعينها، بادعاء معارضتها للعقل أو الحس أو القرآن أو العلم الحديث أو لأحاديث أخرى.

الباب الثاني: شبهات حول منهجية فهم النص الشرعي.

الباب الثالث: شبهات حول الصحابة.

الباب الرابع: شبهات حول الإجماع.

الباب الخامس: شبهات حول الحدود الشرعيّة.

مناقشة أبرز الشبهات المعاصرة التي يثيرها الملحدون واللاذينيون ومنكرو السنّة

سأسير في ذكر الشبهات ونقّضها على الترتيب السابق عرضُه في الخارطة الإجمالية، مع ملاحظة أن المقام في هذا الكتاب مقام اختصار، وليس مقام استقصاء وتوسع في نقض الشبهات، ومن أراد التوسع فعليه بالمراجع التي أذكرها في أبواب الرد على الشبهات، مع أن في بعض ما ذكرت من وجوه الرد على الشبهات كفاية، وقد تقدم أن الشبهات المعاصرة تعود إلى نوعين:

1- شبهات يُراد بما الطعن في أصل الإسلام.

2- شبهات يراد بما الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام.

فأما النوع الأول فينتزع إلى أبواب سبقَ ذِكْرُها، وأول هذه الأبواب:

الشبهات حول الإيمان بوجود الله سبحانه وكمال أفعاله، وقبل الإجابة عن الإشكالات في هذا الباب سأذكر أصليين يُرَجَّع إليهما ليكونا منطلقين للإجابة عن الاعتراضات، الأول: أدلة وجود الله سبحانه.

والثاني: أصلٌ في باب الحكمة من أفعال الله سبحانه.

الأصل الأول: أدلة وجود الله سبحانه:

أولاً: دليل الفطرة:

تدل الفطرة البشرية على وجود الخالق سبحانه وتعالى من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أن هناك معارف أولية ضرورية حاصلة لكل البشر، لم يتعلموها في مدرسة، ولم يتلقوها في جامعة، وإنما وُلدت معهم، وغرزت في عقولهم؛ كمبرهنة أن الحادث لا بد له من مُحدث، وأن الجزء أصغر من الكل، وهذه المعارف يُستدل بها على وجود الله سبحانه من طريقين:

الطريق الأولى: من جهة النظر والاستدلال، وذلك بأن يُنظر في الكون والإنسان والمخلوقات، فيُعلم بأنها حادثة، ثم نستدل بالمعرفة الفطرية القائلة بأن لكل حادث محدث على أن للكون والمخلوقات مُحدثاً خالقاً وهو الله سبحانه وتعالى.

الطريق الثانية: أن مُجدد وجود هذه الغرائز المعرفية الفطرية يدلُّ على أن هناك من أودعها في نفس الإنسان؛ لأنها لم تحصل عن اكتساب ولا عن تعلم، وهذا دليل على وجود الخالق سبحانه وتعالى.

الجهة الثانية من دلالة الفطرة: ضرورة الافتقار والتعبد، أو الاعتراف النفسي الضروري بالحاجة إلى الخالق سبحانه.

إذ إنّ في فطرة الإنسان افتقار ذاتي إلى قوة غيبية كاملة غنيّة يرجو منها الإنسان النفع، ويستدفع بما الضرر، ويتذلل لها، وخاصة عند الشدائد؛ ولذلك تجد أنّ الأمم كلّها من قديم الزمان وفي مختلف البلدان لها أماكن للعبادة، حتى عبدوا الشمس والكواكب والنار والأحجار ملتمسين بذلك جلب النفع ودفع الضرر، وما ذلك إلا لافتقار الإنسان بطبيعته إلى الإله الذي يملأ تطالعات روحه وحاجاته؛ غير أن البيئة التي ينشأ فيها الإنسان قد تساهم في تشويش الغاية الصحيحة، فبدل أن يتوجه للإله الحق، يتوجه إلى آلهة باطلة يُعلم بالعقل قبل الشرع بطلانها، ولذلك فإنّ الرسل حين بعثوا إلى أقوامهم لم يكن محور رسالتهم إنبات وجود الخالق؛ لأن الأمم كانت تقرّ بذلك في الجملة، وإن كان بعض الناس قد يحتاج إلى تذكير بهذه الحقيقة الفطرية، وإنما كان محور رسالتهم: الدعوة إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، والتخلُّص من عبادة كلّ ما سواه، ولذلك نجد أسلوب خطاب الرسل عند الحديث عن هذه الحقيقة الفطرية تذكيراً لا تأسيسياً، كأنه يُحيي الفطرة في النفوس، أو يوقظها، لا أنه يفرسها أو يبيئها، فتأمل - مثلاً - قول الله تعالى: (قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)؟! [إبراهيم:10]. فهذا أسلوب من يُذكر لا من يؤسس معنى كان مجهولاً.

ومع أن طوائف من الناس تُنكر هذه الحاجة الفطرية إلا أنّها مركوزة في النفوس بلا ريب، وإنكارها إنما هو بسبب الجحود والكبر، أو بسبب فساد الفطرة وتغيرها بمؤثرات خارجية، قال الله سبحانه: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) [الروم:30]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه»³⁸.

وقد قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «إن الإقرار والاعتراف بالخالق فطري ضروري في نفوس الناس، وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة»³⁹ انتهى.

وقد يقول قائل: وهل يُمكن أن تُفسد الفطرّة؟ ما الدليل على ذلك من الواقع المشاهد؟

والجواب عن ذلك: أنه يوجد في الواقع أناسٌ أنكروا المبادئ العقلية الأولية، وآمنوا بالחס - وحده -، حتى وقعوا فيما يثير ضحك الأطفال قبل الكبار، فمثلاً: تسأل أحدهم عن عمارة تتكون من عشرين طابقاً، وفي كل طابق عشر نوافذ، فما نسبة النافذة الواحدة إلى مجموع العمارة؟ هل هي أصغر منها أو أكبر؟ فيكون جوابه بأنه لا يعرف حتى يرى العمارة بالحسن (البصر) ثم يحكم؟

فيالقياس على من تشوهت عنده المعارف العقلية الأولية بسبب شبهات أو شكوك أفسدت بديته، نستدل على إمكانية تشوّه الفطرة الداعية إلى وجود الخالق سبحانه؛ إذ إنّ المعارف العقلية البديهية هي أمر فطري أيضاً، بل إن تصور فساد الفطرة في باب الاعتراف بوجود الله أظهر من تصوره في باب المعارف العقلية الأولية؛ لكثرة الشبهات في الأول دون الثاني.

الجهة الثالثة: العرائز والأخلاق، وذلك أننا نرى في الإنسان والحيوان غرائز فطرية غير مكتسبة من المجتمع ولا من البيئة، وإنما هي مما أودع فيه بغير كسب منه، فأنت تشاهد بعض الحيوانات عند ولادتها تتجه مباشرة إلى الضرع باحثة عن اللبن، من غير أن تكون الأم هي التي توجهها إليه، وأنت ترى الرضيع إذا ألقته أمه تديها عرف كيف يمصه ويستخرج الطعام منه، وكذلك غريزة ميل الجنسين أحدهما إلى الآخر، وغريزة النكاح، وحب الولد، وغير ذلك من العرائز الكثيرة جدًا.

وبالمناسبة فإن للمفكر المعروف عبد الوهاب المسيري كلامًا لطيفًا في الأمور التي جعلته يتحول من النظرة المادية للحياة، من أهمها: ما رآه من تعلق زوجته الشديد بابنتها تعلقًا يتجاوز الآليات المادية الجامدة، وقال: هل يمكن أن يكون ذلك كله بسبب الإنزيمات؟⁴⁰

ومن العرائز التي أودعت في الإنسان: القيم الأخلاقية الفاضلة كاستحسان الصدق، والعدل، واستيشاع الظلم والقيل وتعتيب الأطفال، ونحو ذلك.

إن وجود الخير في نفس الإنسان لا يمكن أن يفهم في دائرة العينية والعشوائية، وإنما يتم فهمه باتساق وانتظام تحت مظلة الإيمان بوجود الخالق المُدبّر، الذي خلق النفوس وأهلها فجورها وتقواها.

ثانيًا: دليل إيجاد المُحدثات وحلّقتها:

وهذا الدليل متوجه إلى الأشياء الحادثة، فكل ما هو حادث فإن العقل يدعو ضرورة إلى البحث عن أحدته، وهو قائم على الترتيب التالي:

1- الكون حادث، والمخلوقات حادثة بعد أن لم تكن.

2- وكل حادث فلا بد له من مُحدث.

3- إذا؛ الكون والمخلوقات لها خالق أوجدها بعد أن لم تكن.

وهذا المبدأ - أعني: لكل حادث مُحدث - يعترف به كل البشر من الناحية العمليّة، وإن أنكره بعضهم بلسانه، فأنت ترى أننا نبحت عن الفاعل خلف كل حدث لم يكن موجودًا، وترى الأطباء يبحثون عن أسباب فشوّ الأمراض التي لم تكن فاشية، ويفنون أعمارهم في البحوث والدراسات اعترافًا بالمبدأ العقلي الذي يقول بالسيببية، وترى علماء النفس والاجتماع يبحثون عن أسباب حدوث المشاكل النفسية والاجتماعية، بل وترى الرضيع في مهده يلتفت حين يسمع الصوت باحثًا عن مصدره، قال ابن تيمية رحمه الله:

«من المعلوم بالضرورة أن الحادث بعد عدمه لا بد له من مُحدث، وهذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة حتى للصبيان؛ فإن الصبي لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره لقال: من ضربي؟ فلو قيل له: لم يضربك أحد، لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثت من غير مُحدث»⁴¹ انتهى.

ولذلك كله؛ فإن الإنسان المتوأم مع فطرته، لا يحتاج في الاستدلال على وجود الخالق سبحانه إلى أكثر من النظر في حدوث الكون والمخلوقات، لتتولى الضرورة العقلية بعد ذلك إكمال الاستدلال والاعتراف بوجود الخالق.

قال الله سبحانه وتعالى: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)؟! [الطور: 30].

وقال: (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلٍ وَلا يَكُ شَيْئًا)؟ [مریم: 67].

وأما إثبات حدوث الكون فلم يعد أمرًا تكتنفه الصعوبة؛ إذ لا يكاد يوجد في الأوساط العلمية اليوم من يقول بأن الكون أزلي قديم، ولذلك؛ لا تجد علماء الملحدون ينكرون حدوث الكون في سياق إنكارهم لوجود الله سبحانه وتعالى، وإنما يجنحون إلى تفسير نشأة الكون وحدثه خارج الإطار الديني الغيبي.

وليس هذا مجال تفصيل الأدلة العلمية على حدوث الكون، ويمكن أن تُراجع في أي مرجع علمي تحت موضوع: توسع الكون أو تمدده، وكذلك تحت موضوع القانون الثاني للديناميكا الحرارية.

ومن المراجع المهمة في باب إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ودلائل الفطرة والعقل على ذلك كتاب «شموع النهار» للشيخ عبد الله بن صالح العجمي.

ثالثًا: دليل الإيقان:

بعد أن استدلت العقل على وجود الخالق سبحانه بمدوث المخلوقات، فإن هاهنا دليلًا آخر، يزيد الأمر جلاءً، ويقطع كل ريب، ويُدهب كل شك، ألا وهو أن تلك المخلوقات الحادثة لم يكن الشأن فيها مجرد حدوث، وإنما هي - مع ذلك - قد ظهرت بأقن صورة وأحسن صنع، بل إن الإيقان الذي فيها معجزٌ لكل القدرات البشرية بحيث لا يمكن محاكاته ولا مماثلته، وهنا يصرخ العقل بأن هذا الإيقان والإحكام لا يمكن أن تنتج الصدفة، ولا أن تُبدع العشوائية، وإنما قوة الله العليم الحكيم القدير، سبحانه.

وصورُ الإيقان والإحكام في المخلوقات تضيق عن بياض الموسوعات الكبرى، بل لا يمكن أن تُحصَر، وكلما ازداد الإنسان نظرًا وتأملاً في النفس، والحيوان، والأرض، وما عليها، والافاق ازداد علمًا بأن هذا الإيقان لا يصدر عن عشوائية البتة!

ولذلك؛ فإن من أعظم وسائل زيادة اليقين بوجود الله سبحانه: التأمل في المخلوقات، والنظر في علامات إيقانها، ودلائل إحكام صنوعها، وقد أتاحت البرامج الوثائقية فرصة كبيرة للمتأملين والمفكرين، وكذلك الكتب العلمية التي تتحدث عن وظائف الأعضاء، وتركيب الخلية، والمعلومات الوراثية، ونحو ذلك كلها شاهدة بأن هذه المخلوقات على درجة مُعجزة من الإيقان، وقد قال الخالق سبحانه: (سُبْحٰنَهُمْ آيٰتِنَا فِي الْاٰفَاقِ وَفِي اَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَّهُمْ لَمَّا اَنَّهُ الْحَقُّ) [فصلت: 53]، وقال: (وَفِي الْاَرْضِ آيٰتٌ لِّلْمُؤْمِنِيْنَ) (وَفِي اَنْفُسِكُمْ: اَفَلَا تُبْصِرُوْنَ) [الذاريات: 21-20].

ومن المراجع في معرفة الإيقان في المخلوقات كتاب «الله يتجلى في عصر العلم» لنخبة من علماء الطبيعة الأمريكيين.

رابعًا: دليل العناية:

بعد أن ذكرنا دليل الإيجاد ثم دليل الإيقان، نجد دليل العناية زائدًا على ذينك الدليلين، مؤكدًا على ضرورة وجود الخالق الحكيم العليم الرحيم سبحانه وبحمده، وهذا الدليل وإن

كان داخلًا في باب الإتيان في الجملة، إلا أنه يستحق أن يُفرد؛ لأنه يتناول العلاقة بين الإنسان المُتَّخَنِ صنعه، وبين المخلوقات المُحَكَّمِ خَلْقُهَا، فزيادة على كون المخلوقات مُتَّخَنَةً محكمة، فإنك ترى أنها مُسَخَّرَةٌ ليستفيد منها الإنسان ويقضي بما حاجته من الغذاء، والدواء، والركوب، والسفر، والرعي، والقتال، والصناعة، والبنان! إنها عناية مقصودة لا عبثية، بدءًا من تهيئة الظروف المناسبة له في بطن أمه، وبعد ولادته بتكوين الغذاء في صدر أمه، وتحسين قلبها عليه، ثم بتسخير النباتات والحيوانات له بما يناسب حاجته، وتهيئة الأرض ليسير في فجاجها ومناكبها، وتسخير البحر لركبه، وإيداع المعادن في باطنها مع إمكان استخراجها للاستفادة منها، وموافقة الشمس والقمر والليل والنهار لمصالح الإنسان وحاجاته، وكذلك منحه القدرة العقلية التي يفهم بها الكون، ويعمر بها الأرض! وصور العناية أكبر من ذلك بكثير، تُدرِّك بالمعرفة والتأمل.

الأصل الثاني: مقدمة مهمة في التعامل مع السؤالات المتعلقة بالحكمة والعدالة الإلهية:

إنَّ معرفة الجواب عن الأسئلة المتعلقة بكمال الله وعدله، والحكمة من أفعاله لا يستقيم تمام الاستقامة إلا بعد الإقرار بعدد من الاعتقادات السابقة، المبنية على البراهين القطعية، وسأذكرها مرتبة:

أولاً: الإيمان التام بوجوده سبحانه وتعالى، وقد تقدم ذكر شيء من الدلائل على ذلك.

ثانياً: الإيمان بكماله في ذاته وفي أفعاله، وهذا مبني على ما نشاهد من الأحكام والإتيان في المخلوقات ونظامها، كما نستدل بصنعة المخلوقين على بعض صفاتهم؛ فإننا نعرف من خلال صورة يصنعها الرسَّام أنه مُحْتَرَفٌ ماهر أو مبتدئ غير مُتَقِنٍ.

ثالثاً: الإقرار بأن المخلوق محدود القدرة والعلم والحكمة، وأن الخالق مطلق العلم والقدرة والحكمة؛ فالإنسان لا يزال يتعلم ما كان يجمله في السابق، ولذلك نرى الآخر يأتي فيصيحُ ما كان يظنه الأول الصواب المطلق، ويهدم ما بني، ويبني ما هدم، وتأتي نظرية فتتقضى ما كان يُعتَقَدُ أنه حقيقة قبل ذلك، وكل هذا بسبب عجز الإنسان ومحدودية علمه وقدرته، وأما الخالق فإنه أبداع ما عجز البشر عن فعله، وقضى ما لا يستطيع البشر كلهم رده، وما من ذرة في هذا الكون في الجزء المنظور منه وغير المنظور إلا وهو يدبرها، في نفس الوقت الذي يسمع فيه الدعاء ويجيبه، ونصر فيه مظلوماً، ويُهْلِكُ ظالماً، ويقسم رزقاً، ويؤتي الملك من يشاء، وينزع عمن يشاء؛ فأفعال الخالق تابعة لعلمه المطلق، وأحكام المخلوق تابعة لعلمه المحدود؛ فاعتراض المخلوق على الخالق مبني على أساس هش.

وإذا كان عَجْزُ الإنسان في إدراك ما يتعلق بالمخلوقات ظاهراً؛ فمن باب أولى عَجْزُهُ فيما يتعلق بالخالق سبحانه وتعالى، فنحن لا نحيط علمًا بذات الله سبحانه وتعالى ولا بصفاته، ولم نعرف عنه سبحانه إلا ما أطلعنا عليه.

رابعاً: الإيمان بأنَّه سبحانه أرسل رُسُلًا، وأوحى إليهم ما يَعْرِفُ النَّاسُ به خالقهم، ومرآده من خلقه إياهم، وأيدهم بما يبين صدقهم، من كمال الأخلاق، وصدق اللهجة، واستقامة الحال، والبعد عن مواطن الشك، ومحال الريبة، إضافة إلى الآيات التي أعطاهم إياها لتكون دليلاً آخر على نبوتهم وصدقهم.

وإذا ثبت ذلك؛ فإنه لا أحد أعلم بإجابة هذه الأسئلة المتعلقة بالحكمة من أفعال الله من الله نفسه، وهو قد بيَّنها في كتابه الذي أنزله هدىً للناس ونوراً، فطريق المعرفة الصحيحة في هذا الباب هو المصدر الإلهي لا الحدودية البشرية.

فإدراك الحقائق السابقة جميعها، يجعل إيماننا وتسليمنا بما جاء في القرآن والسنة مما لم نعرف حكمته من أفعال الله موقفاً عقلياً صحيحاً؛ ولا يكون التسليم - حينئذٍ - هروباً من الحقيقة، ولكن مبنياً على البرهان العقلي.

وهناك مثال لطيف من الواقع يبين شيئاً من التقرير السابق:

وهو أننا إذا رأينا هاتف جوال، صنعته شركة معروفة بالإتيان في صناعتها؛ لـ(أبل) أو (سامسونج)، ثم وجدنا فيه قطعة لم نعرف فائدتها، فلن نقول إنها عديمة الفائدة، بل سنبحث عن سبب لوجود هذه القطعة، لمعرفة المسبقة - من خلال منتجات الشركة - بأنها لن تصنع شيئاً عبثياً لا فائدة منه؛ وكذلك هذا الكون العظيم المبني على نظام متقن، وهذه المخلوقات التي أحسن خَلْقُهَا، وبنيت على نظام لا يقوم شيء من أنظمة الموائف ولا غيرها مقامه، والتي تدلُّ على أن صانعها هو الكامل في علمه وقدرته وحكمته، فهل من الصواب بعد ذلك أن نقول فيما لم نفهم حكمته في هذا الكون بأنه عديم الفائدة أو لا حكمة من وجوده؟! لا شك أن ذلك مما ياباه العقل السليم، والقياس الصحيح.

وبعد هاتين المقدمتين - في وجود الله، وفي كماله - فإننا سنتعامل مع كل الإشكالات المثارة حول باب وجود الله سبحانه وحول باب الحكمة من أفعاله على ضوءهما، ومن الخطأ أن نتعامل مع سؤال متعلق بحكمة الله بعيداً عن الأصول السابقة.

النوع الأول

شبهات حول أصل الإسلام

الباب الأول

شبهات حول وجود الله والحكمة من أفعاله سبحانه

القسم الأول: شبهات حول وجوده - جَلَّ شأنه -:

وستتناول في هذا القسم أربع شبهات بالعرض والرد:

الأولى: سؤال من خلق الله؟

كثيراً ما يعترض الملحدون على أدلة وجود الله سبحانه بسؤال: من خلق الله؟ وهذا السؤال باطل في ذاته، غير صحيح، فإنه مماثل لقولك: هل مدة حمل الرجل كالمراة - تسعة أشهر -؟ وما وزن درجة الحرارة؟ ونحو ذلك من الأسئلة المغلوطة.

فإنه سؤال عن الخالق بما لا يُمكن، وهو أن يكون مخلوقاً، فالخالق خالق لا يكون مخلوقاً حتى يُسأل عنه بمن خلقه؟

كما أن من الإشكالات في السؤال كونه مبنياً على التسوية بين الخالق والمخلوق، وعلى التسوية بين قاعدة (كل حادث له محدث) وبين قول البعض: (كل موجود فله موجد) وكلا التسويتين خطأ.

ثم إن من دلائل بطلان هذا السؤال أنه يستلزم ألا يكون الكون موجوداً أصلاً؛ فإن من المعلوم أن سؤال (من خلق الخالق؟) ليس بأولى من سؤال من خلق خالق الخالق؟ ولا (من خلق خالق خالق الخالق؟) وهلم جرا وبهذه الطريقة فلن يكون لهذا الكون وجوداً؛ لأنه إذا كان وجود الخالق لهذا الكون معلقاً على وجود الخالق الذي قبله، والذي قبله معلقٌ وجوده على الذي قبله، وهكذا إلى ما لا نهاية؛ للزم أنه لن يوجد الخالق الذي خلق هذا الكون؛ لأنه لا يوجد خالق (أول) تقف عنده السلسلة ويصدر منه الخلق الأول؛ فالسلسلة مستمرة إلى ما لا نهاية، وبالتالي لن يوجد الكون إلا إذا كان هناك مصدر أول لا بداية له.

وهنا تظهر عظمة القرآن، ونعمة الله علينا ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم، فقد جاء في القرآن من أسماء الله الحسنى: (الأوَّلُ)، كما في سورة الحديد [الآية: 3]، وجاء في صحيح مسلم في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء»⁴²، وهذا كله يبين حكمة العلاج النبوي الوارد في الحديث الصحيح: «يأتي الشيطان أحدكم، فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته»⁴³؛ فهذا الحديث يبين أن السؤال في ذاته غلط، ولن يوصل التفكير فيه إلى نتيجة إيجابية إلا بالرجوع إلى اعتقاد ما جاء في لسان الشرع من صفة الله سبحانه.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«فإذا وصل العبد إلى غاية الغايات ونهاية النهايات وجب وقوفه، فإذا طلب بعد ذلك شيئاً آخر، وجب أن ينتهي؛ فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن ينتهي مع استجارتها بالله من وسواس التسلسل، كما يؤمر كلُّ من حصل نهاية المطلوب، وغاية المراد أن ينتهي»⁴⁴ انتهى.

وأما قاعدة (كل موجود فله موجد) فهي غير صحيحة، وإنما الصواب فيها أن لكل حادثٍ محدث، وهذا الكون قد ثبت حدوثة، فلا بد له من محدث.

الثانية: دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية:

ينشر بعض الملحدين دعوى لا دليل عليها، بل الدليل ينقضها ويُفسدُها، ألا وهي: أن القوانين الدقيقة التي يسير عليها الكون تُعطينا عن القول بوجود خالقٍ له، فالكون أنشأ نفسه بنفسه على ضوء هذه القوانين.

وهذا الكلام فيه مغالطة وتجاوز حقيقة مهمة، ألا وهي أن القوانين واصفة ومُفسِّرة لا خالقة ومنشئة؛ فهل يُمكن أن نقول: بما أن المعاملات المالية لها قوانين حسابية؛ فإن هذه القوانين يمكنها إنشاء محل تجاري؟

وهل يمكن لقوانين الميكانيكا أن تصنع سيارة؟ أم أنها تحتاج إلى صانع يُطبِّق هذه القوانين.

وهل قانون الجاذبية يخلق أم يُفسَّر؟

إن وجود قانون يفسر ظاهرة معينة لا يلغي وجود سببٍ لنشأتها، فمعرفةنا بالقوانين التي تعمل الطائرة وتطير وتُقبط على وفقها، لا يلغي وجود صانع لها، وهكذا بالنسبة للكون سواء.

وأمرٌ آخر؛ وهو أن في هذه الدعوى تجاوزاً لسؤال عقلي ضروري، ألا وهو: من الذي سنَّ هذه القوانين؟ ومن الذي جعل الكون يعمل على وفقها؟

الثالثة: نظرية التطور الدارويني:

لا يسعني في هذا المقام المختصر أن أناقش بشكل مُفصَّل نظريةً تربعت على عرش الجدال الديني/العلمي، والتي هي (من أهم الحجج التي يستند إليها الملاحدة لتفسير تنوع الكائنات الحية دون الحاجة إلى وجود الله الخالق)⁴⁵ كما ذكر أنتوني فلو - الملحد الأشهر في نهايات القرن العشرين، والذي ختم حياته بالاعتراف بوجود الخالق -.

فقد صارت هذه النظرية عند البعض عقيدة لا تقبل النقاش ولا الجدل، إضافة إلى كونها التفسير الطبيعي «الوحيد» لنشأة الكائنات الحية في مقابل الإيمان بوجود الخالق سبحانه وتعالى، وهذا ما يدفع الوسط العلمي - الذي يُفضّل التفسير المادي - إلى مزيد من التثبّت بما، وإلى المبالغة في الاعتماد عليها وتعظيمها.

لقد أدّى الصراع في القرون المتأخرة بين كثير من رموز العلم الطبيعي وبين الدين الكنسي المُحرّف، إلى أن يستأثر كل من الطرفين برؤية تختلف عن الآخر، ومنهج تفسيري للموجودات نحاه فيه علماء الطبيعة إلى استبعاد التفسيرات الغيبية عكس الرؤية الكنسية، وهذا ما يجعل القول بمحيادية المجتمع العلمي الطبيعي غير دقيق.

إنّ هذه النظرية لم تصل إلى حدّ الحقيقة العلميّة، إضافة إلى أن أدلتها تتفاوت قوة وضعفًا بحسب نوع التطور المُستدلّ عليه، فأدلة التطور داخل النوع نفسه أقوى من أدلة التطور بين الأنواع.

إن نقد نظرية التطور لم ينطلق من دائرة الدين - فقط -؛ فإن من العلماء التجريبيين من انتقدها وأبرز ثغرات كبيرة فيها، وبينوا كثيرًا من التحديات والإشكالات التي تواجهها، منهم د. مايكل بيهي أستاذ الكيمياء الحيوية بجامعة ليهاي في بنسلفانيا، وألف كتابًا في ذلك وهو «صندوق دارون الأسود» وقد أحدث ضجة في الأوساط الفكرية، وانطلق فيه من عبارة دارون نفسه في كتابه أصل الأنواع: «إذا كان من الممكن إثبات وجود أي عضو معقد لا يُرَجَّح أنه قد تشكل عن طريق العديد من التعديلات المتعاقبة والطفيفة فسوف تنهار نظريتي تمامًا»؛⁴⁶ فشرح د. مايكل بيهي في كتابه تعقيد الحلبة الرهيب، وهو ما يتفق مع كلام دارون المذكور. وقد قام مركز براهين بترجمة الكتاب، وطبع في مركز تكوين في 430 صفحة.

وهناك كتب أخرى لعلماء غربيين انطلقوا في نقدهم للنظرية من منظور علمي، منها: كتاب أيقونات التطور للدكتور جوناثان ويلز، وقد صدّر باحثو مركز براهين ترجمته لهذا الكتاب بقولهم: «الرسالة الأساسية لكتاب (أيقونات التطور) حول فكرتين جوهريتين؛ الأولى هي إبراز مقدرة خبراء العلم الطبيعي على توظيف العلم توظيفًا أيديولوجيًا قمعيًا سلطويًا إقصائيًا متى أرادوا ذلك أو شعروا بالحاجة إليه. وأما الفكرة الثانية فهي إبراز قابلية العلم الطبيعي نفسه لأن يتحول من خلال نظرياته وفرضياته ومؤيديه إلى أساطير ذات ألقابهم وأيقونات، ومرويات وسرديات، ورموز وإشارات خاصة»⁴⁷ انتهى.

وكتاب آخر - أيضًا - وهو: العلم وأصل الإنسان، ألفه ثلاثة من العلماء هم (آن جوجر، ودوغلاس إكس، وكيسي لسكين) في نقد التطور الدارويني، وكذلك الكتاب المهم جدًّا، وهو: تصميم الحياة، تأليف: د. ويليام ديمبسكي ود. جوناثان ويلز.

وأحب التنبيه - أيضًا - إلى أن بعض الباحثين المسلمين المتصددين للطرح الإلحادي يتبنون فكرة التوفيق بين نظرية التطور، وبين الإسلام؛ وذلك لاعتقادهم أن تطور الأنواع ثابت علميًا، ولكنهم يخالفون الملحدين الداروينيين في مبدأ العشوائية (الانتخاب الطبيعي)، فهؤلاء المسلمون يقولون بتطوّر مُوجّه؛ أي: أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق لكل شيء، ولكن بسُنّة التطور، وكما يقول بعضهم: من الذي يمنع الإله أن يخلق خلقه بطريق التطور؟

وهذا القدر من الطرح أكثر ما يظهر اصطدامه بالشرع في موضوع خلق آدم عليه السلام، فإن النصوص القرآنية واضحة الدلالة في أن الله خلقه خلقًا مباشرًا بلا أب ولا أم؛ أي: أنه لم يكن نتيجة تطور سلالة سابقة شبيهة بالإنسان.

قال الله لك: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران:59].

ومن عرض أقوال هؤلاء وناقش استدلالاتهم الدكتور هشام عزمي في كتابه التطور الموجه والذي طبع في مركز براهين، والشيخ سلطان العميري في رسالة الدكتوراة. رابعًا: فرضية الأكوان المتعددة:

دار حوار بين ريتشارد داوكنز (رأس الملحدين في هذا العصر) مع ستيفن واينبرغ (من أشهر الفيزيائيين في العالم، وهو ملحد) حول فرضية الأكوان المتعددة، وكان داوكنز يؤمل أن يسمع ممن هو أعلم منه ما يقوي من جانب تلك الفرضية، ولكن خاب فأله، وهذا نصّ الحوار⁴⁸:

«داوكنز: أنا قبلت رأي علماء الفيزياء أن هناك نوعًا ما من التضييق الدقيق، وقد حاولت أن أضع ثلاثة تفسيرات محتملة، أحدها: الله، وقلت: إنه ليس بتفسير، والآخر: نظرية تعدد الأكوان، ونحن موجودون في أحد الأكوان.

والثالث: نسبته إليك.

واينبرغ: أوه، لا

داوكنز: ربما بالخطأ

واينبرغ: تخميت أنك لم تفعل

داوكنز: هو ما أسميه الفيزيائي الجريء هو الذي يقول بأننا حاليًا لا نفهم لماذا هذه الأشياء (الثوابت) هكذا، ويومًا ما سنفهم عندما يكون لدينا نظرية كل شيء، ولكن يبدو من خلال حديثنا أنني أسأت تمثيلك.

واينبرغ: لا أظن أن على أحدنا أن يستهين بالورطة التي نحن فيها وأنا في النهاية لن نستطيع أن نفسر العالم.

هناك مجموعة من قوانين الطبيعة التي لن نستطيع فهمها بتحويلها إلى قوانين رياضية؛ لأننا يمكن أن نحصل على قوانين رياضية ولكنها لا تفسر العالم كما نعرفه.

وسيبقى دائمًا سؤال لماذا قوانين الطبيعة كما هي الآن وليست مختلفة، ولا أجد أي طريقة للخروج من هذا.

داوكنز: الفكرة الأخيرة والتي يعطيها أغلب الفيزيائيين بعض الوقت كما أظن هي نظرية الأكوان المتعددة.

واينبرغ: لم يضع أحد هذا في نظرية حقيقية، فهي ليست فقط بتخمين لأن النظرية ستكون تخمينًا، ولكننا لا يوجد لدينا نظرية نستطيع أن نضع بها التخمين في قوانين رياضية،

ولكنها احتمالية.

دوكنز: وحقيقة أن الإلغاء دقيق جداً؛ يعني: أن عدد هذه الأكوان يجب أن يكون كبيراً جداً لنستطيع أن نقول: إن كوننا من ضمنها.

واينبرغ: يجب أن يكون عددها على الأقل 10 مرفوعة للقوة 56، وإذا كان لديك فكرة عن الترددات في المسافات القصيرة، فسيكون عددها على الأقل 10 مرفوعة للقوة 120، وفي الحقيقة هذا شيء مزعج»..

انتهى.

إن فرضية الأكوان المتعددة من الفرضيات التي يتعصب لها طائفة من الملحدين على اعتبار أنها مخرج لهم في تفسير نشأة هذا الكون العظيم بعيداً عن الاعتراف بوجود الخالق سبحانه وتعالى، وذكرى للحوار السابق بين دوكنز وواينبرغ إنما هو لإثبات عدم استقرار هذه الفرضية علمياً، وعدم اعتراف بعض كبار الملاحظة الفيزيائيين - كستيفن واينبرغ - بها، ويوجد على موقع يوتيوب ثلاث مواد مرئية يعطي مجموعها تصوراً أكثر تفصيلاً عن الفرضية وفيها رد على من استدلل بها على إلحاده، وهذه المقاطع هي:

1- حلقة حوارية بين د. محمد العوضي والبروفيسور الفيزيائي المسلم محمد سالم الطائي بعنوان «فرضية الأكوان المتعددة والموازية»⁴⁹.

2- مقطع بعنوان «سؤال حول نظرية الأكوان المتعددة» للفيزيائي مصطفى قديح⁵⁰.

3- حلقة بعنوان «الأكوان المتعددة» لرشاد القرني في برنامجه «ارجع لأصلك»، وبالمناسبة فلأخ رشاد مناقشات جيدة لعدد من المعطيات العلمية التي يستدل بها عدد من الملاحظة في برنامجه المتميز السابق ذكره⁵¹.

وكما ترى فإن الملحد على استعداد النسبة حدوث الكون إلى أي شيء إلا للخالق سبحانه، وقد كان واينبرج في غنى عن هذا الحساب المزعج بإيمانه بالله سبحانه.

القسم الثاني: شبهات حول الحكمة من أفعاله جلّ شأنه:

وهذا الباب هو من أكثر الأبواب أسئلة، ومن أبرز ما يندرج تحته أربعة أسئلة:

1- لماذا خلّقنا وأمرنا بالعبادة؟

2- لماذا يوجد الشر في العالم؟

3- لماذا تتأخر إجابة الدعاء أو لا تتحقق؟.

4- كيف الجمع بين العدل الإلهي وبين القضاء والقدر وكتابة أعمال العباد؟

وقد تقدم في التأصيل لباب الحكمة من أفعال الله، أنه باب لا يستقيم فهمه إلا بالإيمان المسبق بعدد من الأمور بينتها هنالك فلتراجع للأهمية؛ فالإجابة مبنية على تلك الأصول.

السؤال الأول: لماذا خلقنا الله سبحانه؟

ولماذا أمرنا بالعبادة وهو غني عنا؟

من المهم قبل الجواب عن هذا السؤال أن تراجع المقدمات التي سبق ذكرها في باب الحكمة من أفعال الله، فإن كل سؤال يتعلق بالحكمة من أفعال الخالق سبحانه لا ينفك عن تلك المقدمات التي سبق تقريرها، ثم بعد ذلك نجمل الجواب في نقاط:

أولاً: إن إيجاد الكون وما فيه مما يدهش العقول، ويحير الألباب، ويعجز الإنسان عن أن يضاهي خلق الله في شيء من أصغر ما بث الله في الكون مما له روح - الذباب - هو أكمل من عدم إيجادها، فإن كل شيء في هذا الكون ينادي بكمال من أوجده على هذه الدقة والانتظام.

ثانياً: أيهما أكمل بعد ما نرى من كل هذا الانتظام والدقة والعظمة، الحكمة من هذا الوجود أم العيبية؟! لا شك أن وجود الحكمة والغاية هو الذي يتسق في عقل المخلوق مع وجود كل هذا الانتظام والدقة والقوانين المعجزة.

ثالثاً: يقتضي العقل أن تكون هذه الغاية والحكمة متفقة مع كمال خالق هذه الأشياء العظيمة، التي دللتنا على عظمة خالقها وبالغ حكمته وكماله سبحانه.

رابعاً: من تمام كمال خالق هذا الكون والحكمة من إيجاد الخلاق أن يُعرف هذه الخلاق عليه، بما يغرس في قلوبهم من الفطر الدالة عليه، وبما يوحي إليهم بالطريقة التي يشاء من أخبار تفصيلية تدل الخلاق على من خلقهم وأوجدهم.

خامساً: لا يتصور أن تكون هناك علاقة بين هذه المخلوقات الضعيفة الصغيرة التي أتقن وجودها، وأكمل خلقها وبين خالقها العظيم، إلا أن تكون علاقة خضوع وشكر وحمد وثناء وتعظيم، وهذا هو ما أراد الله من خلقه سبحانه وتعالى.

فإن قيل: (أليس الرب غني عنا وعن عبادتنا؟!)

ج: بلى، ولكنك لست غنياً عنه بأي حال من الأحوال.

س: ما علاقة هذا بذاك؟!

ج: نعم، هو خلقك ورزقك، وحياتك بيده، فهو غني عنك، وأنت فقير إليه، والعبادة هي الترجمة الواقعية الطبيعية لهذه العلاقة، فإذا استنكفت عن عبادته، فقد تنكرت لإحسانه، وكفرت وكابرت.

هو لم يأمرك بما يحتاج، وإنما أمرك بما توجهه طبيعة العلاقة بينك وبينه في واقع الأمر، وهذا معنى إخباره تعالى عن نفسه بأنه غني عن العالمين وإخباره في ذات الوقت عن نفسه بأنه لا يرضى لعباده الكفر.

فالأول إخبار عن كماله بإزاء نقصك، والثاني إخبار عما يلزم من حقيقة كماله ونقصك، إذ أن وجودك يتكامل بوجوده، فإن أبيت ألا تتكامل إلا بنفسك، فقد خالفت منطق العقل وضرورة الواقع، ولا بد لهذه المخالفة البالغة في اللجاجة والفجاجة أقصى مداها من عقاب يليق بما، ولو لم يكن لهذا من عقاب لكان في هذا إذن بأقبح قلب لأعظم حقائق الوجود، وبالتالي إذن بأعظم ظلم؛ ولكن عدل الحق بأبي ذلك، فتأمل الآن معنى قوله تعالى (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن) مع معنى قوله تعالى (أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى) مع معنى قوله تعالى (ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق) = يلوح لك الحق إن كنت ممن ألقى⁵² السمع وهو شهيد).

وختاماً: لتأمل هذه الآيات من سورة الأنبياء، (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (16) لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ (17) بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ بِمَا تَصِفُونَ (18) وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20) أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْسِرُونَ (21) لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ [آية: 16-23].

ومن المراجع في هذا الباب كتاب «لماذا يطلب الله من البشر عبادته» للدكتور سامي عامري من إصدار مركز تكوين.

السؤال الثاني: لماذا توجد الشرور في العالم؟

إن الذي يستشكله المعترضون بهذا السؤال، هو: عدم قدرتهم على الجمع بين وجود الشر وبين كون الله تبارك وتعالى رحيماً، ولا يذكرون في هذا السياق من صفات الله إلا الرحمة، ويغيب عنهم من صفاته - سبحانه - الحكمة البالغة، والعزة والعظمة.

وهذا السؤال كثر فيه النقاش من الناحية الفلسفية والشرعية على حد سواء، وكثرت فيه البحوث، وسأذكر قواعد مختصرة يمكن أن يفهم موضوع الشر على ضوءها، وقبل ذلك لتوجه بالسؤال للملحد، فنقول له:

حين كفرت بالله سبحانه هل انتهى الشر من العالم؟! هل توقفت المذابح؟ هل خملت الفياضانات وخبثت البراكين وسكنت الزلازل؟

ثم، أخبرنا عن أولئك الطغاة المجرمين القتلة، الذين سفكوا دماء آلاف أو ملايين البشر، هل سيعاقبون بعد موتهم؟ وهل ستؤخذ حقوق المظلومين منهم؟

إن المشكلة الحقيقية - في سؤال الشر - تواجه الملحد واللاذيني اللذين ينكران الدار الآخرة، لا المؤمن الذي يعتقد بالجزاء والعقاب والثواب.

فإن المؤمن ينطلق في رؤيته لموضوع الشر من قواعد متماسكة، ورؤية بنائية محكمة، وليس من مجرد العاطفة الخالية من الدليل، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: جعل الله سبحانه وتعالى للإنسان إرادة حرة يختار فيها بين الخير والشر، وهذا مقتضى العدل؛ حتى يحاسب الإنسان على هذه الإرادة، ثم حين يختار هو بالإرادة التي أعطيت له، أن يقتل ويسفك الدماء، فالشر إنما ينسب إلى هذا المختار وليس إلى الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: لا يمكن أن نفهم الحكمة من وجود الشر إلا إذا آمنا بأن هذه الدنيا دار نقص وابتلاء وليست دار جزاء، فالشر الذي نراه فيها، من مصائب وأمراض وكوارث، داخل في جملة هذا الوصف العام الذي أراد الله تكون الدنيا عليه، فالذي يبحث في هذه الدنيا عن الجزاء والثواب والعقاب، ثم يتهم الله سبحانه وتعالى إن لم يجد هذه الأشياء، نقول له: أنت لم تفهم مراد الله من هذه الدار.

ثالثاً: من السنن الثابتة التي جعلها الله سبحانه: سُنَّةُ الابتلاء، ولن تجد لسنة الله تبديلاً، وهي متفقة مع معنى الحكمة في صفات الله؛ فهذه الابتلاءات هي التي يخرج منها المؤمن كالذهب الخالص بعد فتنته بالنار، وهي التي تُرجع كثيراً من الناس إلى رحمهم، وهي التي تنقيهم من الذنوب، وهي التي تكون سبباً لنجاة الكثير من النار.

رابعاً: هناك وجوه من الحكمة في ما نراه شرّاً قد لا تستبين لنا من النظرة الأولى.

ان مثال ذلك: عندما حرق الحضير السفينة لم يتبين لموسى عليه السلام الحكمة من ذلك، فقال مستنكراً (أخْرِقْتَهَا لِنُفُوقِ أَهْلِهَا)؟ [الكهف:71]، ثم تبين له أن ذلك هو الخير حين علم السبب، وهو أنها كانت لمساكين يعملون في البحر، وأن الملك الظالم في ذلك الوقت كان يغتصب السفن الصالحة؛ فأراد الحضير أن يعيها عيباً يسيراً وتبقى مع المساكين، بدلاً من أن تكون صالحة فتذهب للملك الظالم.

وهكذا في واقع حياتنا، تمر بنا أشياء كنا حريصين على حصولها؛ طائرين أنها غاية السعادة والهناء، ثم لما وقعت، استبان لنا غير ذلك، وتمنينا أن لم تقع، فكم من إنسان كان يرجو الولد، فلما رزقه صار سبب تعبه ونصبه وشقائه في هذه الدنيا، حتى صار يتمنى أن لو كان عقيماً؛ فليست تقديراتنا الأولية للخير والشر تقديرات حقيقية مُطلقة.

والله سبحانه وتعالى لا يخلق شرّاً محضاً، فما قد نراه شرّاً بادئ الرأي قد نلمح فيه الخير إن تلمسناه من كل جوانبه، ولكن ليس بالشرط أن يكون مشهوداً في هذه الحياة، فقد يكون مؤجلاً لما هو أعظم في الدار الآخرة.

ومن المراجع المهمة في هذا الباب كتاب «مشكلة الشر ووجود الله» للدكتور سامي عامري.

السؤال الثالث: لماذا لم يجب الله دعاء بعض الناس؟

أولاً: الله سبحانه يَخْتَبِرُ ولا يُخْتَبَرُ، وَيَبْتَلِي ولا يُبْتَلَى، فالذي يسأل الله اختباراً يكون قد خالف أمره فكيف يريد الإجابة؟

ثانياً: الله سبحانه أجاب دعاء كثير من الناس، وهذا أمر نشاهده في أنفسنا وفي من حولنا، فالسؤال الصحيح هو: ما المانع الذي أحرّث لأجله الإجابة عني؟ وهذا يدعو إلى مراجعة النفس والبحث في مكامن الخطأ وإصلاح الحال، ومضاعفة الجهد بالتقرب إلى الله، ونطمئن بأن ما يدبره الله لنا خير مما ندبره لأنفسنا.

ثالثاً: لدينا أدلة عقلية قطعية تدل على ضرورة وجود الخالق وتدل كذلك على كمال حكمته وعلمه، فحين يتعارض عند البعض تلك القضية المشككة التي هي عدم إجابة الدعاء مع تلك الأدلة القاهرة، فالضرورة العقلية تستوجب على العقلاء أن يقدموا الأقوى، وأن يحملوا المشكل ويفهموه بناء على الواضح، وهذه قضية بديهية وجودية مستقرة⁵³.

رابعاً: تَلُمُّس جوانب الحكمة في تأخير الإجابة؛ فإن محدودية علم الإنسان تؤدي إلى محدودية رؤاه وأمانيه، وكم من دعاء مُنعنا إجابته، ثم استبان لنا وجه الخير في ذلك.

خامساً: قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «والأدعية والتعوذات بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا يجده فقط، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً لا آفة به، والساعد ساعد قوي، والمانع مفقود، حصلت به النكاية في العدو، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير»⁵⁴ انتهى.

سادساً: يجب استعراض سائر النصوص في الباب وعدم الاجتزاء، فالذي قال: (اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) هو الذي قال: (وَلَنَبِّئَنَّكُمْ) فمن يريد بد(الدعاء) إنهاء سُنَّة ال(ابتلاء) للبشر يكون قد أخذ بنص وترك آخر، كذلك فإنه قد جاء في الحديث الصحيح «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل» فهذا نص يبين أمراً مهماً في شرط الإجابة ألا وهو عدم الاستعجال.

وأما إنكار الملحدين لوجود الله سبحانه وتعالى، متعلقين بدعوى عدم إجابة الدعاء، فإننا نقول لهم، ولو سلمنا - جداراً - بأنه لا يجيب الدعاء - سبحانه؛ فإن ذلك لا يستلزم عدم الوجود!

السؤال الرابع: كيف نجمع بين القضاء والقدر وبين تعذيب الكافر على كفره؟

إنَّ باب القضاء والقدر من الأبواب الشرعية السمعية، التي يُعرَف الصواب فيها من الشرع نفسه، ويُشارك العقل في هذا الباب من جهة ما يلمسه واقفًا من كون الإنسان مخيرًا فيما يتخذ من قرارات في سائر أمور حياته، وكثيرًا ما يقع اللبس في هذا الباب من جهة الربط بين معنى (القدر) ومعنى (الجبر)، وهذا غير صحيح؛ فإن الله سبحانه قد أثبت للعبد فعلاً ومشية، وإرادة يحاسب عليها، ولو لم تكن تلك الإرادة حقيقية لما كان هناك فائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب؛ لأن الرسل بعثوا ليذكروا الناس، فيُتاب من استجاب، ويُعاقب من أبى، فإذا لم تكن للبشرية مشيئة تكون محلَّ كلِّ هذا التذكير والنواب والعقاب؛ لكان ذلك عبثًا يُثِرُه الله سبحانه وتعالى عنه.

وفي نفس الوقت؛ فإن هذه المشيئة البشرية هي من سُنَّة (الأسباب) التي أودعها الله في هذا الكون، والله هو مسبب هذه الأسباب ومريدُها، فكما جعل النكاح سببًا لوجود الولد، والنارَ سببًا للإحراق، والماء سببًا للإرواء، فكذلك جعل الإرادة سببًا لانبعاث العمل، وجعل العمل سببًا لدخول الجنة أو النار، وكل هذه الأسباب ليست مستقلة بذاتها عن إرادة الله سبحانه، وإنما هي تحت مشيئته، ولو أراد لعطل أثرها كما فعل في نار إبراهيم عليه السلام.

وباب القدر متعلق بالحكمة الإلهية، والحكمة الإلهية لا يحاط بها، ولذلك جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال: (القدر سر من أسرار الله)، فالمنهجية الصحيحة في تأسيس الموقف من القدر إنما تكون بالتسليم لما جاء من خبر الله عن فضائه وقدره وعن تخيره للإنسان وإثباته الإرادة له، وهذا التسليم يُبنى على مقدمة الإيمان بالله سبحانه وتعالى، وهذا الإيمان ثبت بدلائل العقل القطعية، فالتسليم هنا مؤسس على دلائل العقل هناك والله تعالى أعلم.

ومن المراجع في هذا الباب كتاب «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى.

الباب الثاني شبهات حول القرآن الكريم

وتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحة نسبته إلى الله سبحانه وتعالى:

ونظراً لوجود الترابط والتلازم بين براهين النبوة وبراهين صحة القرآن، فسأرجى الحديث عن براهين صحة القرآن إلى الباب التالي (الثالث) عند الحديث عن براهين النبوة.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه:

والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع: لغوية، وعلمية (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

النوع الأول: أخطاء لغوية (نحوية): سأذكر أربعة وجوه من الرد على جميع الأخطاء النحوية المدعى وجودها في القرآن:

أولاً: غاية ما يريد هؤلاء المشككون قوله: إن القرآن من وضع محمد صلى الله عليه وسلم واختراعه وليس من عند الله سبحانه؛ لأنه لو كان من عند الله فلن تقع فيه أخطاء نحوية، ونحن نقول لهم: حتى لو كان القرآن كذلك – وحاشا لله أن يكون – فلا يمكن أن تقع فيه أخطاء نحوية؛ لأن لسان قريش في ذلك الوقت حجة بذاته في اللغة العربية! سواء أكان المتكلم محمداً صلى الله عليه وسلم أم عتبة بن ربيعة أم الوليد بن المغيرة! فلو وجدنا نصاً محفوظاً عن أبي جهل فلا يمكن أن يكون فيه خطأ نحوي!

ثانياً: قواعد النحو موضوعة بعد القرآن لا قبله، وهي إما وضعت واستمدت من الخطاب العربي المحفوظ في تلك المرحلة وما قبلها، فقواعد النحو مستمدة من القرآن وأشعار الجاهليين ونصوص العرب ولغاتهم المحفوظة في تلك المراحل، فالنحويون يستشهدون بالقرآن والشعر على قواعد النحو، وليس العكس!

ثالثاً: أن لقبايل العرب لهجات تختلف عن بعضها في شيء من القواعد الإعرابية، يسميها النحويون – لغات –، ولم يتعاملوا معها على أنها خطأ، وإنما اعتبروها وجوهاً في اللسان العربي، فنجد أن بعض قبائل العرب يلزمون المثني الألف على كل الحالات، رفعاً ونصباً وجزاً، قال ابن عقيل في شرحه الألفية ابن مالك في النحو: «وما ذكره المصنف من أن المثني والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجزاً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثني والملحق به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجزاً؛ فيقول: جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما»⁵⁵. قال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»: «هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم ويطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة، وحُجِر عليه قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ) [طه: 63] وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا وتران في ليلة»⁵⁶. وجاء عليها قول الشاعر:

ترود منا بين أذناه طعنة *** دعته إلى هابي التراب عقيم

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جرين على اللغة المشهورة أن تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع الجرور بإضافة الظرف قبلها.

وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى» ذكرها في هذا الموضوع ولم أتم النقل اختصاراً، فليراجع⁵⁷.

وقال الإمام اللغوي الفدّ أحمد بن فارس المتوفى سنة 395 في كتابه «الصاحي في فقه اللغة»:

«باب القول في اختلاف لغات العرب:

اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها: الاختلاف في الحركات كقولنا: «نَسْتَعِين» و«نَسْتَعِين» بفتح النون وكسرهما. قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش، وأسدٌ وغيرهم يقولونها بكسر النون.

والوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم: «معكم» و«معكم».

وذكر وجوهاً كثير من الاختلاف إلى أن قال: «ومنها: الاختلاف في الإعراب نحو: «مَا زَيْدٌ قَانِمًا» و«مَا زَيْدٌ قَانِمٌ» و«إِنَّ هَذَا» وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب يقولون لكل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذَلِكَ. وينشدون:

ترودٌ منا بين أذناه ضربةٌ *** دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التراب عقيم»⁵⁸

انتهى.

رابعاً: أنّ الأخطاء المدعى وجودها في القرآن هي في أبواب من أسهل أبواب اللغة، فمن الذي يجهل أن اسم إن منصوب؟ ومن الذي يجهل أن المعطوف على المنصوب منصوب؟ هذا شيء لا يجمله الصبي الذي درس اللغة العربية؛ فهل يُعقل أن كتاباً فيه كل هذا البيان وكل تلك الفصاحة يقع فيه خطأ بسيط ساذج؟

لا شك أن هذا الكلام فيه تجاوز لكل حدود المعقول!

فعلى سبيل المثال يقول الطاعنون: إن القرآن فيه خطأ في سورة المائدة برفع ما حقه النصب، وذلك في قول الله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّارِعُونَ) [69]. فيستشككون رفع (الصابون) لكونها معطوفة على منصوب وهو اسم إن. وللدرد عليهم نقول: إنه قد جاءت في كتاب الله آيتان مشابھتان لهذه الآية وقع فيها نصب (الصابين) على ما تدعون من الصواب، وذلك في سورة البقرة: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّارِعُونَ وَالصَّابِقِينَ) [62]، وكذلك في سورة الحج: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى [17]: فليست القضية جهلاً إذن كما تظنون!.

قال الإمام الطاهر ابن عاشور رحمه الله في تفسيره العظيم - التحرير والتنوير -:

«وجمهور المفسرين جعلوا قوله: (وَالصَّابِئُونَ) مبتدأ، وجعلوه مقدماً من تأخير، وقدروا له خبراً محذوفاً لدلالة خبر (إن) عليه، وأن أصل النظم: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى لهم أجرهم... إلخ، والصابئون كذلك، جعلوه كقول ضابي بن الحارث:

59
فإني وقبار بما لغريب»

انتهى

النوع الثاني: أخطاء علمية:

من الشبهات التي تثار: أن القرآن الكريم فيه آيات تخالف مكتشفات العلوم الطبيعية، مما يدل على أن هذا القرآن ليس من عند الله سبحانه وتعالى؛ إذ لو كان من عنده فإنه لن تقع فيه هذه الأخطاء!

ويمثلون لذلك بقول الله سبحانه وتعالى عن ذي القرنين: (حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ) [الكهف: 86]، فقالوا: كيف تغيب الشمس داخل عين حمئة في الأرض مع أننا عرفنا بالعلوم الحديثة أنها أكبر من الأرض، وأنها بعيدة جدًا عنها، وأن لها مسارًا لا يلتقي بالأرض فضلًا عن أن تدخل فيها؟!

وهذه الشبهة – على تمامتها في ذاتها – إلا أنها أثرت على بعض الشباب! ويروج لها نصارى العرب وملحدوهم.

والرد عليها من وجوه:

أولاً: الله لم يخبر بأن الشمس تغرب في عين حمئة، وإنما وصف الله رؤية ذي القرنين لما فقال: (وَجَدَهَا تَغْرُبُ)؛ أي: في رؤيته ونظره، كما نقول نحن: طلع القمر من خلف الجبل! وهو في الحقيقة خارج الأرض بعيدًا عنها، وإنما في رؤيتنا ونظرنا يطلع أو يغيب خلف الجبل!

ثانيًا: قد بين كثير من أئمة المفسرين القدماء، قبل الأقمار الصناعية والمقربات الحديثة بأن المراد من الآية هو ما يبدو للناظر وليس في حقيقة الأمر، منهم ابن كثير المتوفى سنة 774هـ. حيث قال رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: (وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ) أي: رأى الشمس في منظر تغرب في البحر المحيط وهذا شأن كل من انتهى إلى ساحله يراها كأنها تغرب فيه وهي لا تفارق الفلك الرابع الذي هي مثبتة فيه لا تفارقه»⁶⁰ انتهى.

ونقل القرطبي في تفسيره عن بعض العلماء ما يلي: «وقال القفال: قال بعض العلماء: ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغربًا ومشوقًا وصل إلى جرمها ومسها؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض من غير أن تلتصق بالأرض، وهي أعظم من أن تدخل في عين من عيون الأرض، بل هي أكبر من الأرض أضعافًا مضاعفة، بل المراد أنه انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، فوجدتها في رأي العين تغرب في عين حمئة، كما أنا نشاهدتها في الأرض الملساء كأنها تدخل في الأرض»⁶¹.

وقال البيضاوي في تفسيره هذه الآية: «ولعله بلغ ساحل المحيط فرآها كذلك إذ لم يكن في مطمح بصره غير الماء ولذلك قال: (وَجَدَهَا تَغْرُبُ) ولم يقل: «كانت تغرب»»⁶².

وفي تفسير الجلالين: «وغروها في العين في رأي العين وإلا فهي أعظم من الدنيا»⁶³.

وهذا كما ترى واضح بين لا خفاء فيه من قديم الزمن.

ومن النصوص القرآنية التي ادّعت أنها تعارض العلم الحديث – أيضًا –:

قول الله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ) [الرعد: 3] قالوا: إن ذلك يعارض ما اكتشف حديثًا من كونها كروية، وفي الحقيقة فهذا جهل كبير، فإن كروية الأرض أمر معروف من قديم الزمن، ونقل علماء المسلمين الإجماع عليه، فقد ذكر ابن حزم رحمه الله: «أن أحدًا من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم رضي الله عنه لم ينكروا تكوير الأرض، ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها»⁶⁴. وأما ادعاء تعارضها مع الآية فقد أجيب عن ذلك قبل قرون طويلة جدًا، قال الرازي في التفسير الكبير: «فإن قالوا:

قوله: (مَدَّ الْأَرْضَ) ينافي كونها كرة، قلنا: لا نسلم؛ لأن الأرض جسم عظيم، والكرة إذا كانت في غاية الكبر كان كل قطعة منها تشاهد كالسطح»⁶⁵ انتهى.

النوع الثالث: ادعاء أخطاء في القرآن بسبب تعارض الآيات ببعضها:

من مداخل الطعن التي يدخل بها الملحدون والمشككون في الإسلام:

ادعاء وجود آيات متناقضة فيما بينها، والتناقض نقص؛ إذًا فالقرآن لم يصدر عن إله كامل!

وهذا الكلام مبني على مقدمة فاسدة، ألا وهي أن في القرآن آيات متناقضة، وهذا الكلام غير صحيح، وكل الأمثلة التي أوردوها مردود عليها بكل وضوح وجلاء.

والمبشأ الظاهري لادعاء التناقض، هو: الجهل بدلالات ألفاظ اللغة العربية، من العموم والخصوص، والعام المراد به الخاص ونحو ذلك، والجهل بمجموع النصوص الواردة في الموضوع الواحد من الكتاب والسنة؛ فإن بعضها يبين بعضًا.

وقد اعتنى المفسرون ببيان القول في الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض، فمهما سمعت من شيء يُدعى تعارضه فارجع إلى كتب تفسير القرآن، فستجد الجواب، بل إن من العلماء من أفرد هذه القضية في كتاب يعالجها، من أشهرهم الإمام محمد الأمين الشنقيطي عبر كتابه «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب».

مثال على الآيات التي يُدعى تعارضها في القرآن، وقد سمعته على لسان شاب ملحد مصري، يجاهر بإلحاده بعد أن كان على الإسلام، ويدافع عن فكره الإلحادي عبر الإعلام، وحزنت على أن تكون مثل هذه الأمثلة – التي قُبل الجواب عنها بمحبة – حجة لتاركي الإسلام، ولكن من يرد الله فنته فلن تملك له من الله شيئًا.

والمثال كالتالي، يقول: إن هذه الآية: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) [النساء: 78] تعارض مع الآية التالية: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) [النساء: 79] فكيف تكون الحسنة والسيسة من عند الله في آية، ثم تكون السيسة من عند أنفسنا في آية أخرى؟

ويرى الطاعنون أن هذا تناقضًا ظاهريًا، ولَعَمْرُؤُ الله لو كان في هذا الكتاب الفصيح المبين تناقض – وحاشاه – لما وقع في آيتين متتاليتين، فمن السذاجة والتفكير السطحي التفوه

بجذه الدعوى! وسبحان من قال في نفس السورة، بل وبعد آيتين من هذه الآيات: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ؛ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء:82]، فكأن الله - بجذه الآية - يُعلِّمُ الجاهل الذي ظن أن الآيتين متعارضتان؛ فيقول له: إنه لا اختلاف في هذا الكتاب ولا تعارض!

وللجمع بين الآيتين نقول: المراد بالآية الأولى: أن المشركين كانوا يتشاءمون ويتطرون بالرسول صلى الله عليه وسلم؛ فَمَا أَنْ يُصِيبَهُمْ جَذْبٌ أَوْ قَبْحٌ - وهو المراد بالسيئة في الآية - فَإِنَّهُمْ يَنْسِبُونَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْ ذَلِكَ بِشُؤْمِهِ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُمْ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْجَذْبِ وَالْقَبْحِ، وَكَذَلِكَ الْحَصْبِ وَالرِّخَاءِ كُلَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

والمراد بالآية الثانية: أن ما أصاب الناس من خير فهو تفضل من الله وإحساناً منه، وما أصابهم من سوء فهو بسبب أفعالهم، وإن كان كله من تقدير الله سبحانه، ولذلك يقول المفسرون: إن هذه الآية تخاطب جميع المسلمين وليست خاصة بالرسول صلى الله عليه وسلم.

وتكون الآية كقول الله: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) [الشورى:30]. إذن فلا تعارض بين الآيتين! فكل شيء من عند الله من جهة القضاء والتقدير، وفي نفس الوقت فإن من أسباب المصائب والكوارث: ما تكسبه أيدينا من سوء.

وفي ختام هذا الباب، فإن من الكتب المفيدة فيه كتاب منقذ السقار «تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى الطاعنين».

الباب الثالث شبهات حول الرسول صلى الله عليه وسلم

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في نبوته صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته صلى الله عليه وسلم.

ومن أشهر المواقف التي يُطعن عليه بما:

زواجه من عائشة رضي الله عنها، وزواجه من صفية، وقضية تعدد زوجاته، وحادثة بني قريظة، وحادثة العرينين.

فأما القسم الأول فالرد عليه يكون بإثبات نبوته صلى الله عليه وسلم بالدلائل العقلية والنقلية، وقد اعتنى العلماء ببيان ذلك، وإن كان كثير منهم قد غلبوا جانب المعجزات الحسية أو خرق العادات، على غيرها من البراهين.

وفي الحقيقة، فإن تنوع الدلائل لتتجمع بين العقل والنقل هو الأكمل في الاحتجاج، خاصة وأن القرآن فيه دِكْرٌ للدليل العقلي في إثبات النبوة. وقد نبّه غير واحد من العلماء كالغزالي في المنقذ من الضلال، وابن تيمية في شرح الأصبهانية وفي النبوات إلى أن دلائل نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لا تقتصر على المعجزات الحسية الخارقة للعادة، بل هي متنوعة.

كما أن من المهم الإشارة إلى تفاوت الناس في تحصيل اليقين بهذه الدلائل، فبعضهم يحصل له اليقين بأحدها، والبعض الآخر يحصل له اليقين بضم بعضها إلى بعض، إلا أن الذي لا يناع فيه عاقل عادل، هو أن مجموع دلائل نبوة محمد صلى الله عليه وسلم تفيد القطع واليقين المتجاوز لكل شك وريب.

وهذا دِكْرٌ لبعض الدلائل والبراهين:

أولاً: برهان صدقه وأخلاقه صلى الله عليه وسلم:

فإن من المعلوم «أن مدعي الرسالة، إما أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإما أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم، فكيف يشتهه أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم؟..»

وما من أحد ادعى النبوة من الكاذبين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور، واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز» وبعبارة أخرى: «النبوة إنما يدّعيها أصدق الصادقين، أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين، بل قرائن أحوالهما تُعرب عنهما، وتُعرّف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟» وهاتان العبارتان من ابن تيمية⁶⁶، وابن أبي العز الحنفى⁶⁷ رحمهما الله فيهما دلالة عقلية واقعية جميلة جداً؛ إذ باب النبوة إنما هو ادعاء خبر معين، والمُخبر بهذا الخبر إما أن يكون صادقاً، وإما أن يكون كاذباً، والتمييز بين الصادق والكاذب في الدعاوى العظيمة يمكن تمييزه بكل سهولة، والخذاع فيه لا يستمر حتى يكشف.

وإن معرفة سيرة محمد صلى الله عليه وسلم وأحواله لتبين أنه لا يمكن أن يكون كاذباً في دعواه النبوة، فإن العدو والصادق يشهدان له بأنه رجل كامل الأخلاق والمروءة والأمانة، وأنه معروف بالصدق في حديثه منذ صباه.

ولذلك؛ فقلّبوها كتب أعداء الإسلام والمشككين في الرسول، فإنكم إنما تجدون فيها الطعن عليه بمواقف عملية سلوكية - هو من تهمتها بريء -، وليس بمواقف متعلقة بصدقه صلى الله عليه وسلم، وهذا اعتراف ضمني منهم بأنه صادق.

وهو قِيلَ أن يُبَيِّنَهُ الله بالرسالة لبث عُمرًا في قومه بمكة لقب فيه بـ(الصادق الأمين)، وقد قال لهم حين صعد الصفا أول أمر الرسالة: «أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل؛ أكنتم مصدقني؟ قالوا: ما جرئنا عليك كذبًا؛ قال: فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»⁶⁸.

ومن شواهد صدقه صلى الله عليه وسلم أنه حين غطت المدينة سحابة سوداء قائمة من الإشاعات الباطلة التي تنهه عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا، ولحق النبي من ذلك أذى شديد، واشتد الكرب وضاق الحال، فما الذي عمله النبي صلى الله عليه وسلم؟ إن كان القرآن من تأليفه فلم لم يبادر بتبرئة زوجته من هذه التهمة وسيصدقه الناس!

لماذا طفق يشاور أصحابه في الموضوع، ولماذا يخاطب في الناس معلناً أن رأس الفتنة (ابن أبي) قد آذاه في أهله، وهو مع هذا كله لا ينسب شيئاً من هذا لله سبحانه؟ حتى جاءه الوحي بعد مدة بتبرئة عائشة رضي الله عنها⁶⁹.

وحين ذهب أبو سفيان إلى الشام قبل إسلامه، وكان سيد قريش وقاندها ضد رسول الله، استدعاه هرقل عظيم الروم ليعلم منه خبر محمد صلى الله عليه وسلم، فسأله عن عدد من الأمور التي أراد بها التوصل إلى معرفة حقيقته، فكان فيما سأله:

«هل كنتم تتهمونه بالكذب؟» فأجاب أبو سفيان: لا. فقال له هرقل بقوله حكيمة: «سألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن الا؛ ففرقت أنه لم يكن ليدر الكذب على الناس، ويكذب على الله»⁷⁰.

وكسفت الشمس في اليوم الذي مات فيه إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال الناس: كسفت الشمس موت إبراهيم. فماذا كان رد النبي محمد صلى الله عليه وسلم على هذا الكلام؟ هل أيدهم عليه؟ أو على الأقل سكت؟ بل قام فيهم خطيباً مُصِحِّحاً هذا الاعتقاد الخاطي، معظماً ربه وخالفه ومولاه قائلًا: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته»⁷¹ ثم أرشدهم إلى الصلاة والاستغفار والصدقة⁷².

ومن شواهد صدقه صلى الله عليه وسلم أنه بلغ القرآن كاملاً مع أن فيه آيات عتاب الله له؛ كقوله له: (عَبَسَ وَتَوَلَّى) (أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي) [عبس:3-1] وقوله: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ هُمْ؟) [النوبة:43] وقوله: (لِمَ حُرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَتَّبِعِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ) [التحریم:1] وقوله: (وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ!) [الأحزاب:37].

فلو لم يكن محمد رسول الله حقاً أكان يبلغ هذه الآيات؟ ما الذي يضطره لقول هذا الكلام الذي يقرؤه الناس إلى يوم القيامة إلا أنه مأمور بتبليغه؟

ثانياً: براهين القرآن على صدق نبوته:

إن هذا القرآن الذي خرج به النبي صلى الله عليه وسلم على الناس، هو أكبر دلالة وبرهان على صدق نبوته، وأنه من عند الله، ومع أنه صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولا يعرف الشعر، إلا أنه جاء بهذا القرآن متحدياً به البشرية كلها، طالباً منهم - إن أرادوا إبطال دعوته - الإتيان بمثله، بل بعشر سور من مثله، بل بسورة واحدة، فأثروا قتاله على أن يأتيوا بسورة؛ لأهم عجزوا عن ذلك، مع وجود أقوى الدواعي وهو الخصومة الشديدة، والألفة من الهزيمة، ومع وجود وتوفر كل الأسباب التي يمكنهم بها أن يجاروا ما كان مُحْتَرَعاً من كلام البشر مهما كان فصيحاً؛ إذ هم غاية ما وصل إليه البشر في الأدب والفصاحة والبيان، ثم يأتيهم الرسول صلى الله عليه وسلم ليعلن في مجالسهم قول الله تعالى: (قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسَانَ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً) [الإسراء:88].

ثم يقول لهم: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) [البقرة:24،23].

فهو يتحدهم، وفوق ذلك يُخبرهم أنهم لن يفعلوا، وأن الخير لهم أن يتقوا عذاب النار لأنه حق! فكان العجزُ جوابهم، وهذا دليل على أن القرآن ليس من عند البشر.

وأمرٌ آخر، وهو أن في القرآن من أخبار الغيب الجازمة القاطعة التي لا تردد فيها، ما لا يمكن لشخص كاذب مدَّعٍ أن يجازف في اختراعها؛ لأنها لو لم تقع فستكون دليلاً كافياً على كذبه، وسيكون ذلك سبباً لمعادرة أصحابه للإيمان لأنه كذب عليهم! خاصة وأنه ليس محتاجاً لقولها وقد اتبعوه؛ أو على الأقل يمكنه أن يذكر أخباراً مستقبلية بصيغة غير مؤكدة، أو بالفاظ تحتمل التأويل؛ لأن المغامرة هنا تعني خسارة الدعوة كلها حال الهزيمة، ولكن بهيات، فهذا كله لو كان القرآن من عند محمد صلى الله عليه وسلم، أما وهو من عند الله تعالى فلا تتعجب أن تقرأ فيه هذا الوعد الفخم، القوي الأسلوب، القاطع في التأكيد. وهو قول الله سبحانه: (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ) [الحج:15]، ففي الآية وعد بأن النصر في الدنيا قبل الآخرة سيكون حليف النبي محمد صلى الله عليه وسلم. فقلوه سبحانه (يَنْصُرُهُ)؛ أي: ينصر نبيه. فالضمير يعود إلى محمد عليه من الله أركى سلام.

وكذلك قول الله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر:9].

ففي الآية عدد من المؤكدات اللفظية على حفظ القرآن الكريم، وهي خبر عن مستقبل، وقد تحقق هذا الوعد، رغم تنابع الهجمات على الإسلام والمسلمين بدءاً من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وحتى وقتنا هذا.

وكذلك من أخبار الغيب في القرآن: قول الله تعالى: (الْمُغَلَّبَاتُ الرُّومِ) (في أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَبْعُونَ) (في بضع سنين) (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمَنْ بَعْدُ) (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ) (يَنْصُرِ اللَّهُ) (يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ) (وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الروم:5-1].

والسؤال هنا: ماذا لو لم تنشب هذه الحرب؟ وماذا لو نشبت ولكن كانت النتيجة فيها لصالح الفرس؟ بل وماذا لو انتصر الروم ولكن بعد المدة الزمنية المحددة أو قبلها؟

وما يدخل في البرهان القرآني: القصص عن الأمم السابقة:

وهي من الدلائل العظيمة؛ فإن العرب في ذلك الوقت لم يكونوا يعرفون تفاصيل قصص الأنبياء مع أقوامهم، وأما أهل الكتاب فعندهم في كتبهم شيء من ذلك، وهذه الموافقة هي من دلائل الصحة والقوة لا العكس كما يظن البعض، كما أنه ليس كل ما في القرآن من قصص موجوداً في كتبهم، إضافة إلى أن في سياق القرآن ما يصحح بعض ما جاء عندهم، فمن أين لرجل أمي لا يقرأ ولا يكتب وعاش في وسط مكة أن يأتي بكل هذا؟ مع جمال في العرض، وفصاحة في السرد، وبلاغة في الوصف، وعبرة في الخاتمة، وذكرى في البداية، مما لا يمكن لشخص اطلع على كل ما كتبه الأمم أن يأتي بمثله فضلاً عن رجل لم يقرأ صحيفة واحدة في حياته صلى الله عليه وسلم.

ولذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى لا يشير إلى هذا المعنى في سياق القصص القرآني، وما أجمل هذه الآيات بعد قصة موسى: (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرِيِّ إِذْ قَصَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ) (وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُؤْسِلِينَ) (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [القصص:46 - 44].

وكذلك في قصة نوح عليه السلام قال الله سبحانه وتعالى: (تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ) [هود:49].

وهناك وجوه أخرى من دلالات القرآن على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأتركها بعداً عن التناول والإملاء.

ثالثاً: برهان كمال التشريعات والعقائد والآداب التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم:

لم يفرغ الفقهاء والمحدثون والمؤرخون والمفسرون وشرح الحديث بعد - وقد تجاوزنا أربعة عشر قرناً من وقت الرسالة - من استخراج كنوز نصوص الكتاب والسنة، ولم تعد المكتبات الضخمة تتسع لما أنتجه العلماء في مجال واحد من مجالات النصوص الشرعية كالأحكام الفقهية مثلاً، وإنك لتجد آلاف المؤلفات في باب واحد من أبواب الدين وكلها تستند على نصوص الكتاب والسنة اللذين بلغهما رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وليس البرهان معلقاً بالكثرة، وإنما بالشمولية والإحاطة والصلاحية والإتقان، وتتكامل العظمة حين نتذكر أن هذا الرسول الكريم كان منشغلاً في الثلاثة والعشرين عاماً - مدة نبوته - بأعمال تنوع بمجملها الجبال، فقد كان منشغلاً بدعوة قومه، ويعرض نفسه على وفود الحجاج في مكة، حتى خرج منها باحثاً عن مأوى، وبمناجاة شؤون أصحابه المستضعفين في مكة، ثم يهجرهم إلى الحبشة، ثم الانتقال إلى المدينة التي كان فيها الحاكم والقاضي والحطيب والإمام وقائد الجيش، وكان عنده تسعة بيوت، وغزا قرابة عشرين غزوة، فقد فيها

عدداً كبيراً من أصحابه، وفقد فيها عمه وابن عمه، ومولاه؛ فمضى كان يتفرغ لاختراع هذا النظام التشريعي المتكامل إلا أن يكون وحياً أوحاه الله إليه!

وإذا نظرت فيما تحمله نصوص الوحيين في باب صفات الله وتعظيمه وذكره لكان ذلك كافياً على أن من بلغها نبي مُرسَل من عند الله؛ إذ إنّ الخيال البشري مهما استرسل وانطلق متفكراً في الخالق، فإنه لا يُمكن أن يصل إلى الجلال الذي جاء في القرآن والسنة عن الله؛ وهذا لأنه صادر عن الله أصلاً، ولا أحد أعرف بالله من نفسه!

فتأمل في سورة الفاتحة، وآية الكرسي، وسورة الإخلاص ثم انظر في العقل البشري المجرد هل يُمكن أن يصف الخالق بما جاء في هذه الآيات؟

وفي المجال الأخلاقي والمنظومة القيمية السلوكية في القرآن والسنة تجد التكامل والجمال والصلاح والإصلاح للفرد في نفسه، وللمجتمع، وقد أشرتُ إلى شيء من ذلك في كتاب كامل الصورة/1 تحت عنوان (ماذا يقدم الحديث النبوي للسلوك الإنساني؟) ، وقد كتب الدكتور محمد دراز رحمه الله تعالى كتاباً كبيراً بعنوان (الدستور الأخلاقي في القرآن)، كما أن كتب السنة زاخرة بأبواب البر والصلة والأدب؛ حتى أفردوا المحدثون في كتب مستقلة؛ ككتاب الأدب المفرد للإمام البخاري والذي تجاوزت أحاديثه ألف حديث!

رابعاً: برهان المعجزات الحسية:

لقد تواترت أخبار الصادقين، المعروفين بالعدالة والضببط، بالأسانيد المتصلة إلى وقت النبوة، أن عدداً من السنن الكونية قد انخرمت بين يدي الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، في مواقف كثيرة جمعها العلماء في كتب مفردة تعرف بـ«دلائل النبوة»، فمن ذلك: سماع أهل المسجد لصوت حنين جذع النخلة الذي كان يستند إليه النبي صلى الله عليه وسلم في الخطب، بعد أن تركه واتخذ مكانه منبراً، ومنها: تحرك الشجر وانقياده بين يديه ليستتر به النبي صلى الله عليه وسلم عند قضاء حاجته، ومنها تكثيره الطعام في مواقف متعددة، ومنها تفجر الماء من بين يديه، إلى غير ذلك من المواقف الكثيرة، ومن أراد الاستزادة فليراجع كتاب «دلائل النبوة» للبيهقي، وأبواب فضائل النبي صلى الله عليه وسلم ودلائل النبوة من كتب السنة عموماً.

وهذا التواتر المعنوي للأخبار لا سبيل لإنكاره إلا بإنكار كون الخبر الصادق مصدراً للمعرفة، وإن العلماء في مختلف التخصصات الشرعية والطبيعية والاجتماعية، يتحدثون عن حقائق تاريخية متعلقة بالعلم الذي ينتمون إليه، وإنما كان مصدرهم في ذلك الخبر الصادق، فما الذي يجعله مقبولاً هناك ومرفوضاً هنا؟

بل إن أخبار المعجزات يتوفر فيها من معايير القبول ما لا يتوفر في كثير من غيرها، مما لا يكاد يرد أحد من الناس كاشتهار أرسطو بالمنطق، وحاتم الطائي بالكرم، وابن سينا بالفلسفة.

وإذا ضممنا برهان المعجزات إلى البراهين السابقة ازداد الأمر جلاءً، وتضاءل الشك وتقلص وانكمش، حتى يفنى.

خامساً: دليل أخبار النبوات السابقة المبشرة به صلى الله عليه وسلم:

أخبرنا الله سبحانه وتعالى أن موسى وعيسى عليهما السلام قد بشرًا برسول الله محمد صلى الله عليه وسلم فقال: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ) [الأعراف:157]، وقال سبحانه عن عيسى عليه السلام: (وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ) [الصف:6].

وأخبرتنا سبحانه أيضاً أن أهل الكتاب حرفوا ما بأيديهم، ولكن التحريف لم يأت على كل شيء أنزله الله، وإنما قد بقي عندهم من الحق شيء، والعجيب أن التحريف لم يكن مختصاً بما قبل وقت النبي محمد صلى الله عليه وسلم فقط، بل امتد التحريف إلى ما بعد ذلك في ترجمات الكتاب المقدس إلى اللغة العربية.

ومع ذلك كله؛ اجتهد علماء وباحثون مسلمون في إبراز عدد من النصوص، ضمن الكتاب المقدس، المبشرة برسول أو شقيق يأتي من بعد نبي الله عيسى عليه السلام، ونصوص أخرى فيها وصف لأمته أو بلده، بل ونصوص يرون أن فيها تصريحاً بذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنها حُرِّفت في التفسير أو الترجمة، فمن ذلك مثلاً:

ما جاء في إنجيل يوحنا/ الإصحاح السادس عشر من فقرة 5 (إلى 14): قول عيسى عليه السلام: «وأما الآن فأنا ماض إلى الذي أرسلني، وليس أحد منكم يسألني: أين تمضي؟ لكن لأني قلت لكم هذا قد ملاً اخزن قلوبكم.

لكني أقول لكم الحق: إنه خير لكم أن أنطلق؛ لأنه إن لم أنطلق لا يأتيكم «المُعْزِي»، ولكن إن ذهبت أرسله إليكم» إلى أن قال: «إن لي أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم، ولكن لا تستطيعون أن تحتملوا الآن. وأما متى جاء ذلك، روح الحق، فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنه لا يتكلم من نفسه، بل كل ما يسمع يتكلم به، ويجزركم بأمر آتية. ذاك يجعدي؛ لأنه يأخذ مما لي ويجزركم». انتهى

وهذه بشارة بمن يأتي بعده صفته أنه لا يتكلم من نفسه بل يتكلم بما يسمع، ويجزركم بأمر آتية، وهذه صفة نذكرنا بقول الله عن محمد صلى الله عليه وسلم: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ) (إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [النجم:4،3] وقوله سبحانه: (فَإِذَا قَرَأْتَ قُرْآنًا فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة:18].

هذا غير ما ذكره عدد من الباحثين ومنهم د: منقذ السقار - وهو متخصص في هذا الباب - في معنى كلمة (المعزي) وأنها ترجمة غير دقيقة للنص الأصلي اليونانية (بارقليط) وأن المعنى الأدق للكلمة اليونانية هو: الذي له الحمد الكثير، فيكون الاسم الدال على ذلك (أحمد) أو (محمد) أو (الحامد) وليس المعْزِي⁷⁴ فيكون ذلك - لو صح - من جملة تحريفاتهم.

وأيضاً في الكتاب المقدس ذكر ملكة باسمها الوارد في القرآن (بكة)، ففي المزمور 84 العدد 6 نجده يقول: «طوبى للسكانين في بيتك أبداً يسبحونك (سلاه) طوبى لأناس عزهم بك وطرب بيتك في قلوبهم، عابرين في (وادي البكاء)، يصيرونه ينبوعاً أيضاً ببركات يفظون موره يذهبون من قوة إلى قوة».

وفي النسخة العربية المشتركة في نفس الموضوع يقول: «هنيئاً للمقيمين في بيتك، هم على الدوام يهللون لك، هنيئاً للذين عزهم بك، ويقولهم يتوجهون إليك، يعبرون في (وادي الجفاف)، فيجعلونه عيون ماء، بل بركاً يغمرها المطر، ينطلقون من جبل إلى جبل...» وفي النسخة الباسوعية: «طوبى لسكان بيتك فإنهم لا يكفون عن تسيحك، طوبى للذين بك عزهم وفي قلوبهم مرق إليك، إذا مروا بوادي البلسان جعلوا منه ينابيع» فهذه ثلاث نسخ عربية مختلفة، وكلها تخالف النسخة الإنجليزية حيث جاء فيها:

(As they pass through the Valley of Baca) فالنص هنا يذكر (بكة) على صيغة (اسم)، حيث بدأت بالحرف الكبير. وهي كذلك في عدد من النسخ

وفي دائرة المعارف الكتابية⁷⁶ ، Encyclopedia of The Bible نجد فيها كلامًا عن (البَلْسَانَ) الوارد في إحدى النسخ العربية: «أما البلسان الحقيقي الذي ذكره المؤلفون القدماء، فهو بلسم مكة، الذي ما زالت مصر تستورده من شبه الجزيرة العربية، كما كان الأمر قديمًا».

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن جُمْلَةً «ينطلقون من جبل إلى جبل» تشير إلى السعي بين الصفا والمروة والله أعلم.

وأختم بموضع آخر في الكتاب المقدس فيه التبشير بنور يتلألأ من جبال فاران - وهي جبال مكة -، جاءت في سفر التثنية الإصحاح 3-1 (33) «هذه البركة التي بارك بها موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته، فقال: جاء الرب من سيناء، وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبال فاران، وأتى من ربوات القدس، وعن يمينه نار شريعة، فأحب الشعب، جميع قديسيه في يدك، وهم جالسون عند قدمك، يتقبلون من أفوالك» (التثنية 3-1/33).

وفي سفر حقوق (3-2 / 3) «يا رب قد سمعت خبرك، فجزعت، يا رب عملك في وسط السنين أحييه، في وسط السنين عرف، في الغضب اذكر الرحمة، الله جاء من تيمان، والقدوس من جبل فاران. سلاه. جلاله غطى السماوات والأرض امتلأت من تسيبحة».

قال د. منقذ السقار: «وتُنبئُ المواضع التي ورد فيها ذكر «فاران» في الكتاب المقدس أنها تقع في صحراء فلسطين في جنوبها، لكن تذكر التوراة أيضًا أن إسماعيل قد نشأ في بركة فاران. (انظر: التكوين 21/21)، ومن المعلوم تاريخيًا أنه نشأ في مكة المكرمة في الحجاز. ويرى المسلمون أن النص نبوءة عن ظهور عيسى عليه السلام في سعير في فلسطين، ثم محمد صلى الله عليه وسلم في جبل فاران، حيث يأتي ومعه الآلاف من الأطهار مؤيدين بالشرعية من الله عز و جل.

وذلك متحقق في رسول الله لأمر:

1- أن جبل فاران هو جبل مكة، حيث سكن إسماعيل، تقول التوراة عن إسماعيل: «كان الله مع الغلام فكبر، وسكن في البرية، وكان ينمو رامي قوس، وسكن في بركة فاران، وأخذت له أم زوجة من أرض مصر» (التكوين 21-20/21).

2- أن وجود منطقة اسمها فاران في جنوب سيناء لا يمنع من وجود فاران أخرى، هي تلك التي سكنها إسماعيل، فقد ورد مثالًا إطلاق اسم سعير على المنطقة التي تقع في أرض أدوم والتي هي حاليًا في الأردن، وتكرر ذلك الإطلاق في مواضع عديدة في الكتاب، ولم تمنع كثرتها أن يطلق ذات الاسم على جبل في وسط فلسطين غربي القدس في أرض سبط يهوذا. (انظر: يشوع 10/15).

ولنا أن نسال أولئك الذين يصرون على أن فاران هي فاران سيناء: من هو القدوس الذي تلالأ من ذلكم الجبل الذي لا يرتبط بأدنى علاقة بأي من أحداث الإنسانية المهمة، فمن الذي تلالأ عليه؟

3- لا يقبل قول القائل بأن النص يحكي عن أمر ماضٍ، إذ التعبير عن الأمور المستقبلية بصيغة الماضي معهود في لغة الكتاب المقدس.

4- ونقول: لم خص جبل فاران بالذكر دون سائر الجبال لو كان الأمر مجرد إشارة إلى انتشار مجد الله كما زعم بعض كُتَّاب اليهود، فإن مجد الله لم يتوقف عند حدود فاران أو جبل سعير.

5- وما يؤكد أن الأمر متعلق بنبوءة الحديث عن آلاف القديسين، والذين تسميهم بعض التراجم «أطهار الملائكة»؛ أي: أطهار الأتباع، إذ يطلق هذا اللفظ ويراد به: الأتباع، كما جاء في سفر الرؤيا أن «ميخائيل وملائكته حاربوا التنين، وحارب التنين وملائكته...» (الرؤيا 7/12). فمتى شهدت فاران مثل هذه الألوف من الأطهار إلا عند ظهور محمد - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه؟

6- وما جاء في سفر حقوق يؤيد قول المسلمين حيث يقول: «الله جاء من تيمان، والقدوس من جبل فاران. سلاه. جلاله غطى السماوات، والأرض امتلأت من تسيبحة، وكان لمعان كالنور. له من يده شعاع، وهناك استتار قدرته، قدامه ذهب الوباء، وعند رجله خرجت الحمى، وقف وقاس الأرض، نظر فرجف الأمم...» (حقوق 3/3-6).

فالنص شاهد على أنه ثمة نبوءة قاهرة تلمع كالنور، ويملأ الآفاق دوي أذان هذا النبي بالتسيبحة.

و تيمان كما يذكر محررو الكتاب المقدس هي كلمة عبرية معناها:

«الجنوب»، لذا يقول النص الكاتوليكي للتوراة: «الله يأتي من الجنوب، والقدوس من جبل فاران»، ولما كان المخاطبون في فلسطين فإن الوحي المبشر به يأتي من جهة الجنوب؛ أي: من جزيرة العرب، فالقدوس سيبعث في جبل فاران. ومن هذا كله فالقدوس المتلألئ في جبال فاران هو نبي الإسلام، فكل الصفات المذكورة لنبي فاران متحققة فيه، ولا تتحقق في سواه من الأنبياء الكرام» انتهى باختصار⁷⁷.

ومن الكتب في هذا الباب:

1- تباشير الإنجيل والتوراة بالإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم. لنصر الله أبو طالب.

2- يجدونه مكتوبًا عندهم. لفيصل علي الكامل.

3- هل بشر الكتاب المقدس بمحمد صلى الله عليه وسلم؟ لمنقذ السقار.

الباب الرابع شبهات حول التشريع الإسلامي

لا زلنا في النوع الأول من نوعي الشبهات المعاصرة ألا وهو: الشبهات التي يراد بها الطعن في أصل الإسلام، وذكرنا أنها تعود إلى أربعة أبواب، وهذا هو الباب الرابع: شبهات حول التشريع الإسلامي.

وأبرز ما يثار من إشكالات حول هذا الباب ثلاثة أمور:

الأول: ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام.

والثاني: ادعاء أن الدين الإسلامي دين سفك للدماء وإرهاب بسبب شعيرة الجهاد.

والثالث: ادعاء الوحشية في الحدود والعقوبات الشرعية.

الأمر الأول: وهو ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام

فإنهم يستدلون على مظلوميتها بعدد من التشريعات الإسلامية التي لم يفهموا حكماتها، وبغادات خاطئة يمارسها بعض المسلمين، فينسبها الطاعنون إلى الشريعة جهلاً أو تدليساً.

وياب الشبهات حول المرأة في الإسلام قد تناوله الباحثون كثيراً، وأجاب علماء المسلمين عن تلك الإشكالات في مقالات، وبحوث وكتب وندوات، ومحاضرات ومشاريع، وقد امتلأت المكتبة الإسلامية المقروءة والمسموعة والمرئية بالمنتجات في هذا الباب.

ومن أبرز الإشكالات المثارة في هذا - مع أنها أخذت حظها من النقاش والرد، وقد أجيبت عنها في كتاب كامل الصورة 2 وأذكرها هنا لشهرتها في الخطاب الغربي، مع عدم حيي للتكرار - ألا وهي قضية ميراث المرأة، وأن من الظلم لها أن يكون على النصف من ميراث الرجل، والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الميراث له حالات متعددة، منها ما تُعطى فيه المرأة أكثر من نصيب الرجل، ومنها ما تعطى فيه مساوية للرجل، ومنها ما تترك فيه الأنثى ولا يرث الرجل، ومنها ما يكون نصيبها فيه أقل من نصيب الرجل، فلو ماتت امرأة وتركت زوجاً وبناتاً فإن البنت هنا تترك أكثر من الزوج، ولو مات ابن وخلف أبوين وأولاداً فإن نصيب الأب والأم يكون متساوياً لقول الله سبحانه وتعالى: (وَلَأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاٰحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) [النساء:11]، مع العلم أن قول الله: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) [النساء:11] هو في نفس الآية، غير أنهم يجهلون ذلك أو يتجاهلونه، كما أن من الحالات التي يتساوى فيها الذكر بالأنثى ما جاء في قول الله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) [النساء:12] وهذا في حال الإخوة لأم.

الوجه الثاني: أن الذكر وإن أعطي في بعض الحالات مثل حظ الأنثيين إلا أنه مأمورٌ شرعاً بأن يبذل للأنثى مهراً عند زواجه بها، ومأمورٌ كذلك أن ينفق عليها طول حياته حين تكون زوجة له ولو كانت غنية، أفقيستكثر عليه بعد ذلك أن يكون له نصيبٌ من الميراث على الضعف من نصيبها؟

الوجه الثالث: أن منشأ هذا الاستنكار هو مخالفة ما قرره واستحسنه من التساوي المطلق بين الذكر والأنثى في كل شيء، وهذا التساوي يخالف طبيعة تركيب كلاً منهما، وبالتالي فهو مخالف للعدل، بينما تجد الإسلام يجعل التساوي في التشريعات هو الأصل ما لم يكن مخالفاً لطبيعة المرأة أو لما يصلح لها، فنجد بمنحها حق التزين بالذهب لا احتياجها الأنثوي للتزين والتجمل بالخلي، بينما يمنع ذلك على الرجل، كما تجد في القرآن والسنة تشديداً ووعيداً في ترك الجهاد في سبيل الله - إذا وجب - ولكن هذا في حق الرجال لا النساء، فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد، فقال: جهادك الحج»⁸³. قال ابن بطال رحمه الله تعالى: «دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء، ولكن ليس في قوله: «جهادك الحج» أنه ليس لمن أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن عليهن واجباً»⁸⁴ انتهى.

وأما أولئك المنادون بالمساواة المطلقة للمرأة مع الرجل، فإنك إن نظرت إلى واقعهم لا تجد أنه مصدق لدعواهم في كل الجوانب، فعلى كرسي رئاسة الدولة - مثلاً - لا تقارن نسبة النساء بالرجال بل لا تكاد تذكر، فهل هذا لأنهم علموا أن جنس الرجل أقدر على هذا العمل من المرأة؟ أم لأن المبادئ تنهار أمام شهوة الحكم؟ أم لأن أساس دعوى المساواة عندهم زائفة؟

ومن جهة أخرى فإننا إذا تعاملنا مع كلام المدعين مظلومية المرأة في الإسلام بتفكير ناقد ونظرة شمولية فاحصة لنكتشف الثغرات التي تتخلل خطابهم فسنجد أنهم يقومون بعملية تدليس كبيرة في هذا الباب، منها:⁸⁵

أولاً: أنهم يخلطون بين عادات بعض المنتسبين للإسلام التي يظلمون بها المرأة، وبين الحكم الإسلامي.

فمثلاً: حين يقوم وليُّ المرأة بإكراهها على الزواج ممن تكرهه، فإنهم ينسبون ذلك إلى الإسلام؛ لأن الذي قام بذلك شخص مسلم، والصواب: أن هذه العادة مما جاء في الإسلام التهيُّ عنها، فقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تُنكح الأيم حتى تُستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن» قالوا: يا رسول الله! وكيف إذخأ؟ قال: «أن تسكت»⁸⁶.

ثانياً: أنهم لا يدركون جوانب الإكرام والتقدير التي قررها الإسلام للمرأة مما قد لا تحظى به في أي مكان وزمان ونظام آخر! ويظهر ذلك جلياً في حق الأم المعظم، حتى إن قارى القرآن ليدرك أن للأم حقاً في الإسلام ليس أعلى منه إلا حق الله وحق رسوله فقط، فتجد الأمر ببرها معطوفاً على الأمر بالتوحيد (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [الإسراء:23]، وتجد الحث على شكرها مقروناً بالحث على شكر الله (أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) [لقمان:14]، وأخرج الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أهلك»، قال: ثم من؟ قال: «أهلك»، قال: ثم من؟ قال: «أهلك»، قال: ثم من؟ قال: «أهلك»⁸⁷.

ثالثاً: أنهم لا يدركون الأحكام الخاصة بالمرأة التي جعلت تخفيفاً عليها في مقابل التشديد على الرجل فيها بما يناسب الفارق بينهما، فيجوز للمرأة ليس الذهب ويجرم ذلك على الرجل، ويجوز للمرأة لبس الحرير ويجرم على الرجل، ويجب على الرجل بذل المال وجوباً للزوجة كنفقة مستمرة ولو كانت غنية، ولا يجب على المرأة الإنفاق عليه!

ويجب على الرجل حضور صلاة الجماعة في المسجد - على الأقرب من أقوال الفقهاء - ولا يجب ذلك على المرأة.

وتؤخذ الجزية من الرجال غير المسلمين ولا تؤخذ من النساء! قال ابن القيم رحمه الله في كتابه أحكام أهل الذمة: «ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون؛ هذا مذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم». قال ابن المنذر:

ولا أعلم عن غيرهم خلافهم. وقال أبو محمد في المغني: «لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا»⁸⁸. ام.

رابعاً: أنهم يتجاهلون الآثار السيئة الكثيرة المترتبة على الانفلات من تشريعات الله للمرأة.

ومنها على سبيل المثال: إسقاط ملايين الأجنة سنوياً بعمليات الإجهاض التي تسببت بها علاقات غير شرعية؟ أليس لها حق الحياة؟ فيأي ذنب قُبلت؟

الأمر الثاني من الشبهات حول التشريع الإسلامي شبهات حول الجهاد والقتال في الإسلام

وهذا الباب من أكثر الأبواب حساسية عند غير المسلمين، ومن أكثرها تداولاً، ولا يمكن تناول كل شيء فيه في هذا المقام المختصر، إلا أن هناك إشارات منهجية يحسن ذكرها، وهذه الإشارات تتناول جوانب الخطأ أو التدليس في خطاب المشككين في الإسلام عن طريق شعيرة الجهاد، فمن ذلك:

أولاً: أئمة يبنون تصورهم عن شعيرة الجهاد في الإسلام من خلال الجماعات الجهادية أو القتالية المعاصرة التي تنتمي إلى الإسلام، وهذا الحكم ليس منهجياً، ولا علمياً، بل الصواب أن هذه الجماعات تُحاكم إلى الإسلام، وليس العكس، ومعنى قولنا: «تُحاكم إلى الإسلام»؛ أي: تُعرضُ أعمالها على نصوص القرآن وهدى النبي صلى الله عليه وفي القتال وتوجيهاته، فما وافقها فذاك، وما خالفها فإنه لا يُنسب إلا إلى من ابتدعها وعملها.

والسؤال الموجه للمُشككين في المقابل: هل يحكمون على الإلحاد بأنه مذهب إجرامي إرهابي بسبب أفعال الشيوعيين الملحدين الذي ارتكبوا في العصر الحديث أبشع الجرائم؟ أم أن الميزان في الحكم يختل إذا كان الحاكم غير مسلم؟!

ثانياً: أئمة يجهلون أو يتجاهلون جوانب الرحمة والرفق في أحكام الجهاد في الإسلام.

فعلى سبيل المثال: القانون الإسلامي المتمثل في نصوص الوحيين فيه نص واضح بيّن بعدم جواز استهداف النساء والأطفال بالقتل⁸⁹ ، وفيه نص واضح على الكف عن قتال المخربين إذا هم رجعوا عن كفرهم⁹⁰ ، وفيه نص واضح على جواز إبقاء الكفار - أو أهل الكتاب - على كفرهم ودينهم إذا هم دفعوا الجزية⁹¹ ، وفيه نص واضح بيّن على تحريم الغدر مع كل أحد⁹² ، وفيه امتداح إيثار الأسير بالطعام، وفيه نص بيّن في التحريم المؤكد للتمثيل بجنث الأعداء⁹³ ، وفيه نص على تأمين من جاء من المخربين يريد الاستماع للإسلام ثم إيصاله إلى مأمنه وإن لم يُسلم!⁹⁴ .

وهذه كلها من المعاني السامية والأخلاق العالية في الحرب والتي لا تجد عند غير المسلمين مثلها.

ثالثاً: أئمة يتناسون ملايين البشر الذين قتلوا على أيدي غير المسلمين في التاريخ المعاصر والقديم، ولو عاملوا الأديان والدول والتوجهات التي تنتمي إليها الجيوش التي شاركت في تلك الحروب بنفس الطريقة التي يعاملون بها الإسلام لأسكنتهم الحجل من أنفسهم قبل أن يتكلموا ضد المسلمين.

ثم بعد هذه النقاط الثلاثة أقول: شتان بين دوافع القتال في الإسلام وبين دوافعه في غيره، ومن الظلم التسوية بين القتال لأجل دين أنزله الله وأمر بالدفاع عنه، وبين القتال لأجل دين محرف أو مذهب وضعي زائف.

وليس الدافع للقتال في الإسلام اجتناب الكفار، ولا إغنائهم قتلاً، ولا تسلط عليهم بالظلم والطغيان، وإنما الدافع لذلك هو نشر دين الله، وإنقاذ الناس من النار، والتنخلة بينهم وبين الاختيار الحر للدين بإزالة الطغاة المستلطين على رقاب الضعفاء، وأما وجود تماذج إسلامية في التاريخ خالفت هذا المبدأ، فإنه لا يعود عليه بالإبطال وإنما يعود على المخالف بالذم.

وبهذا نكون قد أقمنا الكلام عن أبرز الشبهات التي تثار بقصد الطعن في أصل الإسلام وهي النوع الأول.

النوع الثاني

الشبهات التي يُراد بها التشكيك في الثوابت الشرعية

وقد مرَّ معنا في أول البحث أن المقصود بالثوابت: الأحكام والأخبار الشرعية التي اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على الأخذ بما دون ما اختلفوا فيه.

وتعود «كثير» من الإشكالات العصرية حول الثوابت إلى خمسة أبواب:

وهي إجمالاً: السُّنَّة، والإجماع، ومنهجية فهم النص، والصحابة، والحدود الشرعية.

الباب الأول

شبهات حول السنة النبوية

والإشكالات المثارة حول السنة هي الأكثر حضورًا من بين هذه الأبواب، ويعود غيرها إليها، وتجسد - في الغالب - من عنده إشكالات في باب السنة فإن لديه إشكالات في أبواب كثيرة أخرى؛ كالحلود، وأخبار الغيب، والمعجزات، وعذاب القبر، ونحو ذلك.

ومن ضبط باب حجية السنة وأتقن الرد على الإشكالات المثارة حولها، ثم ضبط باب العلاقة بين العقل والنقل، وبين العلم التجريبي والنقل، فقد أخذ بمجامع الردود على النسبة الكبرى من شبهات المثارة حول الثواب الشرعية.

وترجع الإشكالات المثارة على حجية السنة إلى ستة أمور:

الأمر الأول: أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها:

ويستدل المشككون في السنة على دعواهم في الاستغناء بالقرآن عنها بعدد من الآيات القرآنية، منها:

قول الله سبحانه وتعالى: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام:38].

قالوا: وهل تريدون أوضح دلالة من هذه الآية في أنه لا حاجة إلى السنة بعد القرآن؟

والجواب: أن المراد بالكتاب هنا: اللوح المحفوظ، وليس القرآن، بدليل سياق الآية نفسها: (وَمَا مِنْ ذَاتَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) [الأنعام:38] وهي كقول الله تعالى: (وَمَا مِنْ ذَاتَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [هود:6] فرزق كل دابة ومستقرها ومستودعها إنما هو مكتوب في اللوح المحفوظ وليس في القرآن!

ولو سلمنا - جدلاً - بأن المراد بالكتاب هنا القرآن فإنه لا وجه للاستدلال بالآية على إسقاط حجية السنة، وبيان ذلك في التعليق على دليلهم الثاني.

الدليل الثاني: قول الله سبحانه وتعالى: (وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) [النحل:89]. قالوا: فيما أن القرآن تبيان لكل شيء فما الحاجة إلى السنة؟

والرد على الاستدلال بهذه الآية: أن من تبيان القرآن إرشاده إلى اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم والتحذير من مخالفته، وقد جاء ذلك في القرآن في عشرات المواضع، فيها من صيغ العموم ما لا يمكن حمله على خصوصية ما بلغ من القرآن، وبالتالي؛ فمخالفته صلى الله عليه وسلم إنما هي مخالفة للقرآن الكريم.

قال البيضاوي في تفسيره لهذه الآية التي استدلوها بها: «(لِكُلِّ شَيْءٍ) من أمور الدين على التفصيل أو الإجمال بالإحالة إلى السنة أو القياس» انتهى.⁹⁵

وقال الألوسي في روح المعاني مفسرًا هذه الآية: «وكون (الكتاب تبيانًا) لذلك باعتبار أن فيه نصًا على البعض وإحالة للبعض الآخر على السنة حيث أمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل فيه: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) [النجم:3] وحقًا على الإجماع في قوله سبحانه: (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) [النساء:115]».⁹⁶

وقال الشوكاني في فتح القدير: «و معنى كونه (تبيانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) أن فيه البيان الكثير من الأحكام، والإحالة فيما بقي منها على السنة».⁹⁷

الدليل الثالث: قول الله سبحانه وتعالى: (أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَلْبَتَغِي حَكْمًا) [الأنعام:114] قالوا: فأنتم بتابعكم السنة قد اتخذتم غير الله حكمًا؛ وهذا شرك! ولذلك فإن كثيرًا منهم يسمي أهل السنة مشركين كفرة، بسبب اتباعهم للرسول صلى الله عليه وسلم في سنته! ولا يتحدث هنا عن خيال أو أساطير، بل أتكلّم عن واقع حقيقي من أعجب ما يمكن أن تراه في الناس! وبالمناسبة، فالقرآنيون المنكرون لجميع السنة هم من أعجب الناس، وأضيقهم أفهامًا وأصغرهم عقولًا، ومع أي لا أحب أن أتحدث عن المخالفين بهذه الطريقة إلا أني رأيت منهم العجب!

ولديهم قناعة بباطلهم بصورة غير عادية! حتى إن أحدهم طلب مني المبالغة وهو من أجهل خلق الله! وعلى كل حال فالرد على استدلالهم بهذه الآية من وجوه، منها:

أولاً: الله سبحانه أرشد في القرآن صراحة إلى اتخاذ حكّام يحكمون بين الناس بالعدل، فمن ذلك قوله سبحانه: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَغُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا) [النساء:35] ولو لاحظنا فإن (حكّمًا) جاءت هنا بنفس التركيب واللفظ الذي جاء في الآية التي يستدلون بها!، وأيضًا، فقد جاء الإرشاد باتخاذ الحكّام في قول الله: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) [المائدة:95] وقوله: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء:58] فكيف يوفقون بين هذه الآيات وبين فهمهم لقول الله: (أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَلْبَتَغِي حَكْمًا) [الأنعام:114]؟! وإذا كان الله قد أرشد إلى اتخاذ رجلٍ من أمة محمدٍ (حكّمًا) في الخلاف الأُسري؛ أفيعون اتباع محمد صلى الله عليه وسلم نفسه فيما يأمر به وينهى عنه شركًا؟! ما لكم كيف تحكمون؟

ثانيًا: أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هي طاعة لله سبحانه، كما قال الله سبحانه: (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) [النساء:80]، وقد أمر الله في القرآن صراحةً برد النزاع إلى الرسول وتحكيمه فقال: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [النساء:59] وقال: (فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) [النساء:65].

ثالثًا: أن المراد بهذه الآية ما قاله ابن كثير رحمه الله في تفسيره: «(أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَلْبَتَغِي حَكْمًا) [الأنعام:114]: أي: أي بيني وبينكم».⁹⁸

وقال ابن عاشور: «والمعنى: لا أطلب حكمًا بيني وبينكم غير الله الذي حكم حكمه عليكم بأنكم أعداء مقترفون».⁹⁹ وغيرها من المفسرين كثير قالوا بقولها وتركت النقل عنهم تحفظًا.

وما سبق هو الرد على أبرز أدلتهم، ثم نصب بعد ذلك أدلة حجية السُّنَّة، ليرتفع البناء بعد زوال الإشكال.

ووجوه إثبات حجيتها كثيرة من القرآن، والسُّنَّة، والإجماع، وعمل المسلمين المتواتر المستمر في كل الدهور، وسأشير هنا إلى أهم الدلائل باختصار شديد، وقد بينتها بصورة أوسع في كتاب «أفي السُّنَّة شك؟»..

فمن القرآن: جاءت آيات كثيرة فيها الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتحكيمه عند النزاع، والنهي عن مخالفته، ووجه الدلالة من تلك الآيات: أننا مخاطبون بالقرآن كما خوطب به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ومما خوطبنا به من القرآن آيات طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا سبيل لنا لامتناعها إلا باتباع ما ثبت من الأخبار الصحيحة عنه، كما قال الشافعي رحمه الله في كتابه «جماع العلم»: «فهل تجد السبيل إلى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أحد قبلك أو أحد بعدك، ممن لم يشاهد رسول الله - إلا بالخبر عن رسول الله؟».

وأيضاً: من دلالة القرآن على حجية السُّنَّة: آية سورة النساء: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [النساء: 59]. فقوله سبحانه: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ)، يشمل كل شيء، (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ). المراد بالرد إلى الله: الرد إلى كتابه - وهذا واضح لكل أحد -، وكذلك فإن الرد إلى الرسول: هو الرد إلى شخصه في حياته، وإلى سُنَّته بعد مماته، وهذا ما أجمع عليه أهل العلم.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما هو إلى القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلق، ويتركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنَّة والناس»¹⁰⁰. وقال ابن القيم رحمه الله: «الناس أجمعوا أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سُنَّته بعد وفاته»¹⁰¹.

وأما دلالة حجية السُّنَّة من السنة نفسها - وهذا الاستدلال إنما يفيد من يأخذ ببعض السُّنَّة ويترك بعضها ومن هو متذبذب في موقفه من السُّنَّة، وأما منكرها مطلقاً فلا يفيد هذا الاستدلال إلا في باب الحاجة، إذا استدلل علينا ببعض الآثار، فنقول له: لا تستدل علينا ببعض ما تؤمن به، بل بجميعة - والنصوص الصحيحة في إثبات حجيتها كثيرة، ومنها: ما رواه غير واحد من أصحاب السنن¹⁰²، من طريق عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري؛ مما أمرت به أو نهيته عنه، فيقول: لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»، وهو حديث إسناده صحيح، وهو نص في المسألة دال على وجوب قبول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم له مما زاد على القرآن.

وأخرج الإمام أحمد من وجه آخر في مسنده من حديث المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ ينثني شعباناً على أريكته، يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه»¹⁰³، وإسناده لا بأس به.

وأما دلالة الإجماع على حجية السُّنَّة:

فالإجماعات على ذلك كثيرة، والإجماع العملي بيّن في هذه المسألة، وأعني به توارد العلماء على الاستدلال بالسُّنَّة والعمل بها، وسأكتفي بنقلين هنا فقط:

1- في قول الله سبحانه وتعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [النساء: 59] قال الإمام عبد العزيز الكناني: «هذا ما لا خلاف فيه بين المؤمنين وأهل العلم، إن رددناه إلى الله فهو إلى كتابه، وإن رددناه إلى رسوله بعد وفاته؛ فإنما هو إلى سُنَّته، وإنما يشك في هذا الملحدون»¹⁰⁴. ام.

2- وقال ابن عبد البر القرطبي المالكي - رحمه الله تعالى - في مقدمة التمهيد: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار - فيما علمت - على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به؛ إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع. على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافاً»¹⁰⁵. ام. وهذا إجماع على حجية خبر الواحد فضلاً عن المتواتر.

الأمر الثالث: من الإشكالات المثارة على السُّنَّة: التشكيك في حجية أحاديث الآحاد:

أذكرُ بدايةً بأن أخبار الآحاد - اصطلاحاً - ليست منحصرة في خبر الشخص الواحد، وإنما فيما دون التواتر؛ فخير الواحد والاثنين والثلاثة وأكثر كلها أخبار آحاد، ما لم تصل إلى حد التواتر.

وأبرز الإشكالات المثارة على حجية أخبار الآحاد أمران، بُني ثانيهما على أولها:

الأول: إطلاق القول بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن.

والثاني: ادعاء أن الظن كله مذموم.

وصياغة حجتهم كالتالي: أخبار الآحاد تفيد الظن، وكل ظن فهو مذموم في القرآن؛ إذن: الأخذ بأخبار الآحاد أمر مذموم في القرآن.

والرد على هذه الحجة يكون بإبطال إحدى المقدمتين؛ فإن لم يقنعك ما كتبت من إبطال كلا المقدمتين، فيكفي لعدم صحة النتيجة إبطال إحداهما فقط، وأزعم أن هذا حاصل هنا. فأما المقدمة الأولى (أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن) فهي غير صحيحة شرعاً ولا واقعاً.

فأما شرعاً فلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم الحجّة على الأمم، في أصل دين الإسلام، بآحاد من أصحابه يعتمهم إليهم، ومثل هذا إنما يكون بما يقطع كل احتمال للريب.

وأما واقعاً؛ فالأنا جميعاً (الموافقين والمخالفين) يحصل لنا اليقين في كثير من أحوالنا بناء على أخبار آحاد لم تصل إلى حد التواتر؛ والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، من أخبار الزواج والوفاة والولادة والنجاح والفشل والريح والخسارة... إلخ، فيكون اعترافنا بحصول اليقين بهذه الأخبار الأحادية كافياً في نقض الإطلاق بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن.

وأخبار الآحاد (الصحيحة) المنقول بها السُّنَّة، فيها ما يفيد اليقين، وفيها ما يفيد الظن الراجح، بحسب أحوال الرواة والأسانيد والقرائن لكل رواية بعينها.

وأما المقدمة الثانية، وهي أن (اتباع الظن مذموم في القرآن) فهذا التعميم غير صحيح، فقد جاء في القرآن ذم نوع من الظن وامتداح آخر، ف جاء في الذم قوله تعالى: (إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) [النجم:28] وجاء في المدح (الْحَاشِعِينَ) (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة:46-45]، والظن في هذه الآية معناه: اليقين؛ وإلا فهل يفيد ظنهم شيئاً لو كان لديهم أدنى نسبة من الريب في لقاء ربه؟ قال القرطبي في تفسيره¹⁰⁶: «والظن هنا في قول الجمهور بمعنى اليقين ومنه قوله تعالى: (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ) [الحاقة:20] وقوله: (فَطَنُوا أَنَّهُمْ مُؤَافِقُوهَا) [الكهف:53]» انتهى.

وقال الإمام الشنقيطي بعد أن ذكر عدداً من الآيات القرآنية التي ورد فيها الظن بمعنى اليقين: «فَالظَّنُّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ كُلِّهَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ، وَالْعَرَبُ تُطَلِّقُ الظَّنَّ عَلَى الْيَقِينِ وَعَلَى الشُّكِّ»¹⁰⁷ انتهى.

ومقارنة الظن المستفاد من أخبار الأحاد الصحيحة بظن المشركين المذموم في الآية مقارنة خاطئة لا شك في خطئها، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تفسيره لآية النجم: (إنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) [النجم:28] قال: «والمراد بالظن هنا الوهم الكاذب، وليس المراد بالظن هنا الراجح من أحد الاحتمالين، وانتبه لهذا فالظن يأتي بمعنى النهمة، ويأتي بمعنى رجحان الشيء، ويأتي بمعنى اليقين»¹⁰⁸ انتهى.

وأيضاً فإن الله سبحانه قد شرع في كتابه الأخذ بشهادة الشهود، وهم آحاد، فيما أن يقول المخالفون إن شهادتهم تفيد اليقين فيكون في ذلك نقض للمقدمة الأولى، وإما أن يقولوا بأنها تفيد الظن ومع ذلك شرعت، فيكون في ذلك إبطال للمقدمة الثانية، فما ثبت أنه تشريع من الله لا يكون مذموماً بحال.

قال ابن حزم رحمه الله: «إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة، عن النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد»¹⁰⁹.

وقد ذكرتُ وجوهاً آخر في الرد على المشككين في حجية أحاديث الأحاد في كتابي: «أبي السُّنَّةِ شك».

الإشكال الثالث: حول نَقْلَةِ السُّنَّةِ ورواها:

فيقولون: إن السُّنَّةَ قد نُقلتْ إلينا عن طريق رجال غير موثوقين، ولا مأمونين، ويستدلون على ذلك ببعض ما رُوِيَ عن عدد من رواة السُّنَّةِ من مُخالفات شرعية.

والرد على هذا الإشكال من وجوه:

الوجه الأول: أن علم الجرح والتعديل يعطي كل شيء قدره من جهة الطعون في الرواة، فإن من الطعون ما يؤثر في قبول الرواية ومنها ما لا يؤثر، وأما التعامل السطحي مع الراوي دون تفريق بين ما يؤثر وما لا يؤثر في القبول فهذا غلط.

الوجه الثاني: كثير من القصص التي طعن على الصحابة أو الرواة الثقات بسببها، لا تثبت من جهة الإسناد! وذلك مثل الطعن على أبي هريرة بأنه إنما لزم النبي صلى الله عليه وسلم من أجل الطعام، وأن النبي تضايق من كثرة دخوله عليه لأجل ذلك، فقال له: «يا أبا هر: زُرْ غَبًا تَرَدُّدَ حَبًّا»¹¹⁰، فرُتِطُ حديث (زُرْ غَبًا) بقضية الطعام باطل، بل إن حديث زُرْ غَبًا من أصله لا يثبت. فقد قال البراز: لا يُعلم في «زُرْ غَبًا تَرَدُّدَ حَبًّا» حديث صحيح¹¹¹. وذكر العقيلي أنه ليس في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء يثبت¹¹².

الوجه الثالث: أن علم الجرح والتعديل هو الميزان في هذا الباب، وقد بلغ الغاية في الإلتقان البشري، وكثير ممن يطعن في علم الحديث لا يعرف قدر هذا العلم ولا يعرف دقة الحديث فيه، وقد وضعوا قواعد موضوعية في باب الجرح والتعديل طبقوها على الموافق والمخالف لهم في المذاهب الفقهية والعقدية، ولذلك تجد في كتابي البخاري ومسلم رواة من مختلف المذاهب العقدية، ففيهما الراوي السُّنِّي، والشيعي، والناصي، والقدري، والخارجي، بشرط أن تثبت عدالته وصدقه، وأما من لم تثبت عدالته فإنهم لا يخرجون له، سواء أكان سُنيًّا أم ليس سُنيًّا.

الإشكال الرابع: حول النهي عن كتابتها وما يتعلق بتاريخها وتدوينها:

فأما ما يتعلق بالنهي عن الكتابة، فإن الذين يستدلون بالحديث الوارد في ذلك فإنهم يقعون في الاضطراب والتناقض وسوء الاستدلال من أربعة وجوه:

الوجه الأول: أنهم يستدلون بالسُّنَّةِ التي لا يرونها حُجة على عدم حجيتها.

الوجه الثاني: أن الذي جاء عنه النهي عن كتابة الحديث صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بحفظه وتبليغه ونهى عن رده، والأسانيد في ذلك صحيحة بل أصح من حديث النهي عن الكتابة؛ فلماذا الانتقائية؟ أفؤؤمنون من الحديث بما يوافق أهواءهم، وما لا؛ يردونه؟!.

الوجه الثالث: أنه كما جاء حديث في النهي عن الكتابة، فقد جاءت أحاديث متعددة في الرخصة بما، منها قوله صلى الله عليه وسلم مجيباً طلب أبي شاه في كتابة خطبته: «أكتبوا لأبي شاه»¹¹³، ومنها أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأيده النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بقوله: «أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق، وأشار إلى فيه»¹¹⁴.

فعلى أي أساس يقوم المنكرون للسُّنَّةِ باختيار حديث النهي والغاء أحاديث الرخصة؟

الوجه الرابع: أن هناك فجوة في الاستدلال بالنهي عن الكتابة على عدم الحجية! فالصواب في الاستدلال بالنهي عن الكتابة ألا يتجاوز به مورد النص، وهو الكتابة، لا الحجية؛ إذ النص لا إشارة فيه للحجية من قريب ولا من بعيد، بل جاء في حديث النهي عن الكتابة نفسه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وحدثوا عني»¹¹⁵.

وبعد ذلك، فإن من أهل العلم من قال: إن النهي عن الكتابة لا يصح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الصواب فيه الوقف على أبي سعيد الخدري (أي: أنه من كلام أبي سعيد). وهذا المسلك هو طريقة الإمام البخاري (رحمه الله)، وقد ذكر ذلك ابن حجر (رحمه الله) في (فتح الباري)¹¹⁶، وبعض طرق هذا الموقف ذكرها ابن عبد البر، في جامع بيان العلم وفضله¹¹⁷.

ومن أهل العلم من أثبت الحديث ولكنهم رأوا أنه منسوخ بأحاديث الرخصة، وهناك وجوه أخرى يطول الكلام بسردها. ومن المراجع في هذا الباب للتوسع

1- كتاب تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

2- كتاب تدوين الحديث، للسيد مناظر الكيلاني، مكتوب بالأوردية ومترجم للعربية طبعته دار الغرب.

3- كتاب دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي.

4- كتاب السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب.

هـ. كتاب تدوين السُّنَّة النبوية، محمد مطر الزهراني.

وأما ما يتعلق بتأخر تدوينها: فإن الإشكال الذي يثار في هذه القضية مبني على تصور ناقص لطريقة توثيق السُّنَّة، ولذلك فإن الإجابة الوافية عن هذا الإشكال، تكون بالعرض التفصيلي لتاريخ توثيق السُّنَّة، وطريقة روايتها ونقلها، وما لم يكن عند المرء تصور تفصيلي لذلك فإنه لن يعرف وثاقفة نقل السُّنَّة، وسيظل يتحدث عن تصورات ذهنية لا واقعية.

مع العلم بأنَّ التدوين لم ينقطع من وقت النبي صلى الله عليه وسلم وإلى وقت التدوين الشامل، ومن اعتنى بتتبع الصحف التي كتبت في مرحلة ما قبل التدوين الشامل، الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.

الإشكال الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدثين:

يقول كثير ممن يُنكر السُّنَّة أو يُشكك فيها: «إنه لا يُنكرها من حيث هي سُنَّة، وإنما من جهة عدم الوثوق بطريقة نقلها» وهنا سؤال مهم فُؤلاء؛ ألا وهو: هل يستحيل - علمياً - معرفة صحَّ الأخبار الموقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم: من ضعفها؟ الجواب ب(نعم) أو (لا) لا بد أن يكون مبنياً على تصور تام صحيح لواقع الرواية والرواة والأسانيد، ولا بد أن يُبنى بعد تصور تام ل(العلم) المتعلق بتحقيق صحة الأخبار النبوية، وهو (علم الحديث) كونه الأداة المثق على الاعتماد عليها بين أهل السُّنَّة في معرفة صحة الأخبار، وكونه الأشهر أو الذي لا يكاد يوجد غيره في هذا الباب، وكونه مبنياً على الأمر الأول الذي هو التصور التام الصحيح لواقع الرواية.

وأقول بنمام الثقة: إن أغلب المشككين في السُّنَّة لا يملكون تصوراً واقعياً عن الأمرين كليهما، لا عن واقع الرواية والرواة، ولا عن العلم المتعلق بذلك؛ فكيف يحكمون بأن نقل السُّنَّة غير موثوق؟ وعلى أي شيء يبنون!؟

إذا فالخطوة الأولى للحكم على علم الحديث بعدم الصلاحية والكفاية، هي: تصور هذا العلم تصوراً صحيحاً كما بناه علماءه، وهذا - كما سلف - ما لا يتوفر في جلَّ المشككين فيه.

وأما بيان دقة المحدثين وانضباط منهجهم فيستبين من وجوه كثيرة، وكلما رجعنا إلى كتب المحدثين المتقدمين وطريقتهم كان ذلك أظهر في إدراك عظمة هذا العلم.

ومما يمكن أن يظهر دقة هذا العلم وموضوعيته: الوقوف مع شروط الحديث الصحيح وتفصيلاته، وهي شروط خمسة: العدالة، والضبط، واتصال الإسناد، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة.

ومن يعرف علم الحديث معرفة مُحكمة؛ فإنه يستطيع أن يعرض ما يدخل تحت كل شرط من هذه الشروط الخمسة من دلائل التوثيق ومعالم الضبط، مما لا مزيد عليه في العلوم البشرية الممكنة.

مثال ذلك: إذا تحدثنا عن شرط الضبط، فإن مما يُعرض ضمن هذا الشرط: آلية حكم المحدثين على الراوي بالضبط، وهل حكمهم على راوٍ بالضبط يعني أن كل ما يرويه صحيح؟ أم أنه يمكن أن يُخطئ؟ وإذا كان يُخطئ فكيف يتم اكتشاف خطئه وقد حكمنا عليه بأنه عدل ضابط؟ وهل الرواة الضابطون على درجة واحدة من جهة قبولنا لأخبارهم؟ أم أنهم على مراتب؟

وما الفائدة من هذه المراتب؟ هل نقدم الأكثر ضبطاً منهم على من دونه حال التعارض؟ وما حكم الراوي الصدوق الذي يصيب كثيراً ويخطئ كثيراً؟ متى يقبل المحدثون خبره ومتى يردونه؟ وكيف نعرف أن الراوي الذي حكمنا عليه بالضبط لم يتغير حفظه بعد سنوات من حُكمنا عليه؟ إلى آخر هذه التفاصيل التي تُظهر دقة قوانين علم الحديث.

الأمر السادس: استشكال أحاديث صحيحة معينة بدعوى التعارض:

إن استشكال روايات صحيحة ليس أمراً مُنكرًا إذا كان على سبيل التفهيم وطلب رفع ما تُؤهم من تعارض، فقد استشكلت عائشة وحفصة وغيرهما من الصحابة بعض الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين لهم ما يزيل الإشكال، وإنما المُستنكر هو الفوضى في التعامل مع الروايات المُستشكلة، واستجهاً أئمة المسلمين، وعرضُ الأحاديث المتوهم تعارضها على سبيل الاكتشاف والمفاجأة للناس، مما قد أجاب العلماء عن وجه الإشكال فيه قبل قرون.

فلقد اعتنى علماء المسلمين بمبحث التعارض بين الأدلة، إما بين آيات القرآن، أو بين القرآن والحديث، أو بين الحديث والحديث، أو بين الحديث والعقل أو الحس، وسموا منهجاً للتعامل مع هذه القضية، تجده في مبحث «التعارض بين الأدلة» في كتب الأصول، وفي مبحث «مختلف الحديث» في كتب علوم الحديث.

وقد أُلِّفت كتب كثيرة متخصصة في هذا المجال - قديماً وحديثاً - يطول سردها، أذكر منها على سبيل المثال والإشارة:

اختلاف الحديث للشافعي، شرح مشكل الآثار للطحاوي، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

ومن الكتب المعاصرة: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين لعيسى النعمي، التعارض في الحديث النبوي للطفى الزغير، أحاديث العقيدة المتوهم إشكالاتها في الصحيحين لسليمان الديبخي، وغيرها كثير.

وقد ذُكرتُ في كتاب «أفي السُّنَّة شك؟» قواعد منهجية للتعامل مع الأحاديث التي يتوهم تعارضها مع القرآن، ومع العقل، ومع روايات حديثة أخرى، ومع العلم الحديث،

شبهات حول الإجماع

وصل الحال عند بعض من يُنكر حجية الإجماع إلى تجويز إطباق جميع الأمة على مدى أربعة عشر قرنًا على الخطأ، وهذا الموقف يخالف ما أخبر الله به أن هذه الأمة خير الأمم، وأما أمة وسط لتكون شاهدة على الناس لعدالتها وصدقها، فكيف يجوز مع ذلك أن تنصّر قرونها وهي متفقة على الباطل غير عارفة بالحق ولا قائمة به؟!

وحق في ميزان التقدير العقلي يبعد ذلك جدًّا، فإن مصدر الأحكام الشرعية الكتاب والسنة، والإجماعات المنقولة عن أهل العلم إنما ترجع إلى أصل في الوحيين صريح أو غير صريح، ويُشترك جميع المجتهدين في أصل أدوات الاستنباط من الكتاب والسنة، على تفاوت شخصي في تحقيق الكمال من هذه الأدوات، غير أن مجموع المجتهدين يضم كل هذه المستويات؛ ومن ثم لا بد أن يُجرح بنتيجة صحيحة في الاستنباط إذا اتفقوا عليه، فهل يُعقل أن يقع كل المجتهدين في خطأ فهم النص؟ وأن الصواب لم يُعرف إلا بعد أربعة عشر قرنًا من الهجرة؟ خاصة وأن مستوى تحقيق المجتهدين الأوائل للكمال في أدوات الاستنباط كان أعلى من مستوى المتأخرين، وذلك لصفاء اللسان العربي من الشوائب التي لحقت به بعد ذلك، ولوجود عامل مهم في الصف الأول من المجتهدين خاصة، أعني: صف الصحابة، وهو عامل معاصرة نزول الوحي ومصاحبة من ينزل عليه القرآن، وبالتالي فهم أقدر من غيرهم على فهم النص - مع عدم إغلاق باب الاجتهاد لغيرهم، لكن دون تخطئة مجموعهم - فكيف يتفقون كلهم على الخطأ في الفهم، خاصة وأنه لم تستجد عوامل خارجية مؤثرة على فهم النص في كثير من المسائل التي خولف فيها الإجماع من قبل بعض الباحثين المعاصرين، وإنما هي مسائل شرعية سمعية بحتة؛ كحد الرجم، وعقوبة المرتد، ونحو ذلك؛ فما الأمر الذي تخلف عند المجتهدين الأوائل وتوفر في بعض الباحثين المعاصرين حتى يُخطئوا جميعًا في فهم آيات القرآن وإثبات أحاديث الرسول، ويُصوّب الباحثون المعاصرون؟

أزعم أن هذا السؤال يستدعي التأمل والتفكير بعيدًا عن تأثير عبارة (نحن رجال وهم رجال) وعبارة (كم ترك الأول للآخر)؛ فإني لا أتحدث هنا عن استنباطات جديدة، ولا عن مزيد من الغوص في معاني الآيات، وإنما أتحدث عن تخطئة كل الأولين لا الزيادة عليهم.

ومما يزيد الكلام إثباتًا، أن عددًا من المسائل التي أنكرت، وضُرب بالإجماع الثابت فيها عرض الحائط، إنما ادعى المنكرون في إنكارهم لها أنها مسائل تخالف نصًا صريحًا من القرآن؛ كقولهم: إن عقوبة الردة تصادم بشكل ظاهر قول الله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) [البقرة: 256]؛ فهل تعتقد أن القضية بهذه السطحية؟

وهنا مقام آخر، ألا وهو أن البعض يتجاوز التقرير السابق، ويوافق على أن الأمة لا تتجمع على خطأ، ولكنه ينازع في ثبوت الإجماع، وهذا مبحث أصولي فيه تفصيلات متعددة وأقوال مختلفة في تحديد الإجماع الذي يمكن ضبطه، ولكنه لا يعود على أصل الإجماع بالباطل، فالإجماعات المنقولة على درجات من جهة ثبوتها ومن جهة قطعيتها.

119

ويستدل بعضهم على عدم إمكانية تحقق الإجماع بعبارة الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «من ادعى الإجماع فهو كاذب».

وسأنتقل باختصار وتصرف ما كتبت في (كامل الصورة/ 2) عن هذه العبارة:

«أخذُ عبارة الإمام أحمد هذه وترك عباراته الأخرى في نفس الموضوع انتقائية غير موضوعية، أو جهل مبني على قلة اطلاع، قال الإمام أبو داود في مسأله: «سعت أحمد قبل له: إن فلانًا قال: قراءة فاتحة الكتاب - يعني: خلف الإمام - مخصوص من قوله: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ) [الأعراف: 204] فقال: عمن يقول هذا؟! أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة»¹²⁰ ام.

فهذا نص واضح ثابت عن الإمام أحمد يدعي فيه الإجماع على أمر شرعي، فهل نطبق عليه عبارته: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»¹²¹ أم نحاول فهمها على الوجه الذي يستقيم مع تطبيقاته هو؟!

ولماذا يتم الاعتماد على عبارة واحدة دون العبارات الأخرى؟ إذا كانت القضية انتقائية؛ فقد يقول قائل: إنه يريد أن ينتقي العبارة التي فيها إثبات الإجماع ويُليغي العبارة التي فيها أن دعوى الإجماع كذب!

ولا شك أن المنهج المرصّي عند أهل العلم والذي سلّكوه في التعامل مع عبارة أحمد هو توجيهها وفهمها في ضوء تطبيقاته وأقواله الأخرى، لا الالتكاء عليها لإبطال الإجماع! فمن التوجيهات التي ذكرها أهل العلم لعبارته:

أن الإمام أحمد قال ذلك إنكارًا على فقهاء المعتزلة. قال المرداوي في التحبير: «وقال ابن رجب في آخر شرح الترمذي: وأما ما روي من قول الإمام أحمد: «من ادعى الإجماع فقد كذب فهو إنما قاله إنكارًا على فقهاء المعتزلة، الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه، وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين»¹²² ام.

ومما يؤيد هذا الفهم: تمام عبارة أحمد نفسه، فإنه قال في رواية ابنه عبد الله: «من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس قد اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي والأصم»¹²³ ام. وبشر المريسي والأصم من رؤوس المبتدعة في وقت أحمد. ويزيد الأمر وضوحًا: قول ابن تيمية رحمه الله: «إنما فقهاء المتكلمين كالمريسي والأصم يدعون الإجماع ولا يعرفون إلا قول أبي حنيفة ومالك ونحوهما، ولا يعلمون أقوال الصحابة والتابعين»¹²⁴ ام.

وقريب من ذلك قول ابن القيم رحمه الله: «وليس مراده - أي: الإمام أحمد - بهذا استبعاد وجود الإجماع، ولكن أئمة الحديث ثلّوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فبين الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها»¹²⁵ ام. هذا التوجيه الأول للكلام الإمام أحمد.

والتوجيه الثاني: أنه محمول على جهة الزّوع في الدعوى، بمعنى أن دعوى الإجماع أمر صعب، فعملٌ هناك خلأً لم يبلغ مُدعي الإجماع؛ فلذلك أرشد الإمام أحمد إلى استعمال عبارة: «لا أعلم فيه اختلافًا» ونحوها؛ لأنها أقرب إلى الواقع. وهذا لا ينبغي أن يدعي العالم المطلع على أقوال الناس الإجماع إن تيقن وقوعه، كما فعل أحمد نفسه ذلك، قال القاضي أبو يعلى رحمه الله في العدة: «وظاهر هذا الكلام أن أحمد قد منّح صحة الإجماع، وليس ذلك على ظاهره، وإنما قال هذا على طريق الورع، لجواز أن يكون هناك خلاف لم

يبلغه، أو قال هذا في حقّ مَنْ ليس له معرفة بخلاف السلف»¹²⁶ . أم¹²⁷ .

وهذا التوجيه الثاني وجيه؛ فإن العالم قد يخفى عليه الخلاف، ولكن هذا الاحتمال يضعف جداً إذا توارد العلماء على نقل الإجماع من مختلف المذاهب والبلدان والعصور.

إشكالات حول منهجية فهم النص الشرعي

إن من أبرز الإشكالات المعاصرة حول النصّ الشرعي قضية الفهم، فتجد من يقول: نُؤمن بالقرآن، وبالسنّة، ولكن بفهم من؟ وهل هناك فهم صحيح، وآخر خاطئ؟ ولماذا لا يكون النص مفتوحاً لقراءات متنوعة متعددة، يأخذ كل قارئ له ما يفهمه منه، دون تخطئة لأي قارئ آخر؟

وإذا تأملت في حقيقة هذا القول فستجد أنه ينزع من النص صفة بيان الحق فيما يختلف فيه المسلمون، ويُفقد صفة القطع في قضايا الشريعة، بل ويستطيع الكافر أن يجد من خلال قراءته للنص القرآني مبرراً لكفره إذا أراد أن يفهمه بطريقته الخاصة، وقد شدد الله في كتابه القول على من لم يحكم بما أنزل؛ فكيف يُمكن أن يُحكم بالقرآن إذا كان لكل إنسان فهمه؟ فلو أراد القاضي أن يجلد الزاني مائة جلدة كما جاء في النص القرآني، فقد يكون للزاني قراءة أخرى وفهم مختلف للزني الحرم، فقد يرى أنه الاغتصاب، أو الخيانة الزوجية! مع العلم بأنه يوجد من المعاصرين من يدّعي ذلك، ويقول: إن الزنا الحرم هو الخيانة الزوجية، وأما غير المتزوج إذا تراضى مع امرأة غير متزوجة فإنه لا يكون زانياً، طالما لم يكن أمام الناس! وقد سمعتُ الشيخ الضال محمد شحرور يقول ذلك، وهذا رابط لكلامه بصوته ¹²⁸ فأبي دين يبقى بعد ذلك؟! وأي هداية تبقى للقرآن إذا كان كل نص فيه بهذه الطريقة؟

وعلى كل حال فهذه إشارة سريعة في الباب، وللاستزادة راجع المزلق الأول من مزالق هدر النصوص ضمن كتاب «ينبوع الفواية الفكرية» لعبد الله العجيري.

الباب الرابع

إشكالات حول الحدود الشرعية

أكثر الجدل في باب الحدود الشرعية يعود إلى حد الرجم، وعقوبة الردة:

أولاً: حد الرجم:

يُنكر بعض المسلمين أن يكون في الإسلام عقوبة الرجم بالحجارة للزاني المحسن، ويرون أنه أمر وحشي، والمستند الظاهري لاستنكارهم هو أنها عقوبة لم تُذكر في القرآن، خاصة وأن الجلد للزاني قد جاء في سورة النور دون الرجم، كما يرون أنها عقوبة تعارض بعض الآيات القرآنية.

فأما ما يتعلق بالوحشية فإن الرجم عقوبة وليس مكافأة، ومن شأن العقوبات الزجر، وقد شرع الله في القرآن عقوبة رادعة زاجرة في الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً، وهي قطع اليد والرجل من خلاف، ويقبلها كثير ممن يدعي الوحشية في الرجم.

إن تقدير العقوبات من الله سبحانه وتعالى أمر تابع لحكمته وعلمه، ونحن لم نختَر هذا الحد من عند أنفسنا، وإنما تصديقاً بالأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن المفترض أن يقول المؤمن: ما أبشع الزنا من المتزوج؛ لأن الله شرع فيه حدًا شديدًا وهو الرجم، وهذا يدل على قبح هذا الذنب.

وأما إنكار الرجم لأنه لم يرد في القرآن فغير مستقيم على طريقة المتبعين للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد ثبت عنه في السُّنَّة القطعية أنه رجم عددًا ممن زنى في وقته من المتزوجين، ووجه القطعية في هذه الأخبار أنها قد نقلت من وجوه صحيحة كثيرة تفيد العلم لمن يعرف قوانين الأخبار، وأحوال الرواة، لا من يجهل ذلك.

وقد أجمع أهل السُّنَّة على هذا الحد:

قال ابن عبد البر رحمه الله حيث قال: «وأما أهل البدع من الخوارج والمعتزلة فلا يرون الرجم على أحد من الزناة نبيًا كان أو غير نبي، وإنما حد الزناة عندهم الجلد، الثيب وغير الثيب سواء عندهم. وقوفهم في ذلك خلاف سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخلاف سبيل المؤمنين فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، والخلفاء بعده، وعلماء المسلمين في أقطار الأرض متفقون على ذلك من أهل الرأي، والحديث. وهم أهل الحق»¹²⁹ انتهى.

وقال ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى: «وجوب الرجم على الزاني المحسن... وهذا قول عامة أهل العلم... ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج»¹³⁰.

وقال ابن بطال: «وثبتت الأخبار عن الرسول أنه أمر بالرجم ورجم: ألا ترى قول علي: رجمنا بسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجم عمر بن الخطاب، فالرجم ثابت بسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبفعل الخلفاء الراشدين وبتوافق أئمة أهل العلم، منهم مالك بن أنس في أهل المدينة، والأوزاعي في أهل الشام، والشورى وجماعة أهل العراق، والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور. ودفع الخوارج الرجم والمعتزلة واعتلوا بأن الرجم ليس في كتاب الله تعالى»¹³¹ اهـ.

وأما إنكار العقوبة بدعوى تعارضها مع بعض الآيات القرآنية كقول الله في الإماماء: (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء: 25].

فيقولون إن المحصنات من المتزوجات، وعلى المتزوجات الرجم في قولكم، وهذا يعارض الآية؛ لأن الرجم لا يُنصف.

والرد على هذه الدعوى يكون بيان خطأ تفسير المحصنات في الآية بالمتزوجات، بل المراد بمن: الحرائر، وهذا في غاية الجلاء لمن قرأ أول الآية؛ إذ فيها الحث على نكاح المحصنات؛ أي: الحرائر.

وعقوبة الحرائر إن زنين وكُنَّ متزوجات: الرجم، وهو لا ينصف، وعقوبتهن إن كن غير متزوجات: مائة جلدة، وهي مما ينصف؛ فيكون حد الأمة الزانية إذا نصف ذلك، وهو: خمسين جلدة.

وختامًا فإن الكلام عن الإشكالات المثارة حول هذا الحد أكبر من هذا العرض المختصر، وقد أُجِبت في كتاب كامل الصورة/1 عن بعض ما أثير عليه، وأحيل من يرغب التوسع في هذا الموضوع إلى كتاب «شبهات حول أحاديث الرجم وردّها» للدكتور سعد المرصفي. وهو متوفر على الشبكة. مع العلم بأن عقوبة الرجم لا تكاد تتحقق إلا بالاعتراف؛ لأن شروط ثبوت الحد في غاية الصعوبة، والذي يجيء معترفًا فإنما هو مختار لذلك ليس مُكرهًا عليه، والمستحب هو السترة على النفس لا المبادرة بالاعتراف بالذنب، وحتى من رأى شخصًا آخر على زنا؛ فإن الأفضل أن يستره، ولا يبلغ الحاكم عنه، إلا أن يكون مجاهرًا بسوء فقد يكون هذا من باب الردع والزجر.

ثانيًا: عقوبة الردة:

أبرز اعتراض على هذه العقوبة هو أنها تعارض قول الله سبحانه وتعالى: (لَا إِجْرَاءَ فِي الْبَيْنِ) [البقرة: 256]، وفي الحقيقة فإن هذه الآية لم تكن تخفى على أي عالم من علماء المسلمين، الذين أجمعوا على القول بأن للردة عقوبة القتل، قال ابن قدامة المقدسي: «وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتدين»¹³².

وها هنا لدينا ثلاثة احتمالات حيال موقفهم من الآية:

إما أنهم جميعًا لم يفهموا المراد منها.

وإما أنهم فهموه وعلموه ولكنهم كتموه وتعمدوا مخالفته.

وإما أنهم علموا من تفسيرها ما لا يتعارض مع حديث قتل المرتد.

ولا شك أن الاحتمال الثالث هو الصواب، وهو الذي يرضاه كل مسلم لنفسه، فكيف بحق علماء الأمة كلهم.

فإنهم لم يكونوا غافلين عن هذه القضية، فقد قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله: «المسلمون جميعاً قد نقلوا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم: أنه أكره على الإسلام قوماً، فأبى أن يقبل منهم إلا الإسلام، وحكم بقتلهم إن امتنعوا منه، وذلك كعبدة الأوثان من مشركي العرب، وكالمرتد عن دينه دين الحق إلى الكفر ومن أشبههم، وأنه ترك إكراه آخرين على الإسلام بقبوله الجزية منه، وإقراره على دينه الباطل، وذلك كأهل الكتابين ومن أشبههم؛ كان بيننا بذلك أن معنى قوله: (لا إكراه في الدين) [البقرة: 256] إنما هو لا إكراه في الدين لأحد من حل قبول الجزية منه بأدائه الجزية ورضاه بحكم الإسلام»¹³³.

وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه محمولة على أهل الكتاب»¹³⁴.

وقضية عقوبة الردة من أكبر ما يُثار اعتراضاً على الإسلام من جهة الملحدين، واللاذبيين، كما أنها تُثار من كثير المسلمين بقصد الدفاع عن الإسلام، حيث يرون أنها تخالف مبادئ التسامح الإسلامية، كما أنهم يستدلون ببعض الأحداث في السيرة النبوية، وهم في ذلك كله يتجاوزون النصَّ الصحيح الصريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل المرتد، وإن كانوا لا يتعمدون مخالفة هديه عليه الصلاة والسلام، - أعني المسلمين لمدافعين منهم - وفي رأيي أن هؤلاء الذين أشكلت عليهم هذه العقوبة من المسلمين يجب أن يُعامل معهم دون تشنج، وإنما بكشف الإشكالات، وتبيين ما يلتبس في هذا الباب. فإنه باب كثر فيه الكلام، وفيه من الآثار والأخبار ما يحتاج إلى ناظر عادل يجمع بين الفهم والتقوى ليصل إلى الصواب في هذه القضية.

كما أن التشبث بكلمة (حد) في هذا الباب قد تورث بعض الالتباس في الفهم.

ومنشأ الإشكال الأصلي في باب عقوبة الردة هو نابع من ثقافة مركزية الإنسان المسيطرة على هذا العصر، فإن هذه العقوبة لم تكن محل إشكال في التراث الإسلامي ولم يقع فيها هذا القدر من الإشكال إلا في العصر الحديث، مع أن المنكرين لهذه العقوبة لا يصرحون بقضية مركزية الإنسان وإنما يتشبهون ببعض النصوص التي توصل إلى إنكار هذه العقوبة في رأيهم، ويحاولون توهين النصوص الأخرى لأسباب متكلفة جداً، تشعر الناظر بأن هذا الحرص والتشبث إنما ينبع من دافع باطن آخر قد لا يشعرون به، وهو ضغط ثقافة مركزية الإنسان، وأما حين كان سائداً في كل القرون السابقة ما يُعارض هذه الثقافة وما يُقدم مركزية الرحمن على مركزية الإنسان لم تكن تُستشكل هذه العقوبة التي هي تابعة لدنوّ منزلة المرتد.

وعلى كل حال فليس من مرادي هنا استقصاء مستمسكاتهم في هذا الإنكار، وقد ذكرتُ في كتاب (كامل الصورة/1) عشرَ اعتراضات على عقوبة الردة والإجابة عنها، كما أن من الكتب المفيدة جداً في هذا الباب كتاب فضاءات الحرية لسلطان العميري، وكتاب الردة بين الحد والحرية لصالح العميري.

شبهات حول الصحابة رضي الله عنهم

اتفق أهل السُّنَّة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم، واستدلوا على ذلك بدلائل من الكتاب، ومن السُّنَّة، ومن واقع الصحابة وسيرتهم. وهذا الباب من أكثر الأبواب الشرعية التي نُقل فيه إجماع أهل السُّنَّة، وطول المقام جدًا بتتبع الإجماعات فيه، غير أنني أنقل طائفة يسيرة منها:

قال ابن عبد البر رحمه الله: «ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السُّنَّة والجماعة على أنهم كلهم عدول»¹³⁵.

وقال الجويني في البرهان في أصول الفقه: «فإن الأمة مجمعة على أنه لا يسوغ الامتناع عن تعديل جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.. ولعل السبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله أن الصحابة هم نقلة الشريعة ولو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ولما استرسلت على سائر الأعصار»¹³⁶.

وقال الغزالي رحمه الله في المستصفى: «و الذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم...» ثم قال: «فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب - سبحانه - وتعديل رسوله صلى الله عليه وسلم كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة، والجهاد، وبذل المحج، والأموال، وقتل الآباء والأهل، في موالاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصرته، كفاية في القطع بعدالتهم»¹³⁷. وقال العلائي: «وهذا هو الأمر المستقر الذي أطبق عليه أهل السُّنَّة؛ أعني: القول بعدالة جميع الصحابة ولا اعتبار بقول أهل البدع والأهواء»¹³⁸. وقال ابن تيمية رحمه الله: «أهل السُّنَّة متفقون على عدالة الصحابة»¹³⁹. والإجماعات كما تقدم كثيرة جدًا.

والشبهات المثارة في هذا الباب كثير منها يعود إلى الاستدلال ببعض ما وقع من الصحابة من أخطاء للطعن فيهم، وخاصة ما حصل في الجمل وصفين.

والرد على هذه الإشكالية يكون بما يلي:

أولاً: نحن لا نقول بعصمة الصحابة، وإنما نقول بعدالتهم وأفضليتهم، فالخطأ منهم وارد، فلا جديد إذن في نقل خبر عن أحدهم يدل على وقوعه في خطأ أو ذنب، وهذا الأمر يحل كثيراً من الإشكالات التي يطرحونها.

ثانياً: أن كثيراً مما ينقله المشككون في الصحابة من أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذم بعض الصحابة، أو من أخبار ما جرى بين الصحابة في الجمل وصفين وغيرهما غير ثابت إسناداً، وبالتالي فالمطلوب من الناقل إثبات الصحة - كما تقدم في قواعد التعامل مع الشبهات - قبل أن نكون نحن مطالبين بالرد والتوضيح، وهذه قاعدة مهمة، والمتتبع لكلام مثيري الشبهات حول الصحابة يجد أن كثيراً مما اعتمدوا عليه للطعن فيهم لا يصمد أمام شروط المحدثين، ومن المفارقات غير المستغربة على أهل الأهواء، أن كثيراً من هؤلاء الطاعنين في الصحابة بناء على أخبار غير ثابتة، يُشككون في نفس الوقت فيما هو ثابت من الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: أن ما وقع من بعض الصحابة من المعاصي كان كثير منه فيه دليل على فضلهم؛ فمبادرتهم للتوبة والندم والاعتراف بل المبالغة في الطلب لإقامة الحد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لأكثر دليل على تعظيمهم لله وخشيتهم.

حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في حق الجهنمية التي زنت: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟»¹⁴⁰.

رابعاً: أن أهل السُّنَّة قد أجمعوا على عدالتهم وفضلهم وقبول أخبارهم وروايتهم، وقد تقدم ذكر شيء من الإجماعات على ذلك، وهو من الإجماعات الثابتة المتحقة المبنية على نصوص القرآن والسُّنَّة وما تواتر من فضلهم وتقدمهم، وليس بعد إجماع أهل السُّنَّة إلا تفرق أهل البدعة!

خلاصات في أبواب فكرية مهمة

الخلاصة الأولى: في العقل والشرع

أولاً: الذي يقول: إن العقل يقدم على الشرع بسبب أن الشرع عُرف بدلالة العقل؛ فيكون حاكمًا عليه.

نقول له: إن العقل حين دلنا على الشرع، فإنه دلنا عليه بصفة لازمة فيه، ألا وهي: (العصمة من الخطأ والنقص)، وفي ذات الوقت فإن العقل لا يعترف لنفسه بهذه العصمة؛ فكيف نقدم المصدر غير المعصوم على المصدر المعصوم؟

فلو دلنا جاهل على عالم، فليس معنى ذلك أن قول الجاهل مقدم على قول العالم احتجاجاً بدلالته عليه، وإنما يكفي أنه دل وأرشد إلى أنه عالم، ثم بعد ذلك يكون الاتباع للعالم لا للجاهل.

ثانيًا: الأفهام تتفاوت، ومعايير استيعاب الناس وقبولهم للأخبار تختلف من شخص لآخر، بحسب طريقة تربية أحدهم وظروف نشأته ومحيطه ومجتمعه، فما قد يراه الشخص الذي يعيش في أدغال أفريقيا مخالفاً للعقل، يراه غيره ممن نشأ وتقلب في المدينة الحديثة من مقبولات العقول. بل وربما من مُسلماتنا!

فعلى ذلك فمن يستنكر نصا من نصوص الشرع من باب الفهم فلا يستعجل في نسبة هذا الاستشكال إلى صريح العقل. بل يراجع نظره ونظر غيره من العقلاء، فقد يكتشف أن الإشكال هو في طريقة فهمه واستيعابه النابعة من مسلمته التي تكونت من نشأته وبيئته وظروفه التي احاطت بتكوينه وحياته.

ويبين على ذلك: أنه إذا اختلف أصحاب العقول الحرة المفكرة في قبول حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم - مثلاً - ورّده، فَمَنْ الحكم في ذلك؟ ومن الأولى بأن يكون عقله مقدماً على عقل غيره؟ فنقول: هنا لا بد من عامل آخر خارجي، وهو وسيلة الإثبات إلى الشرع، بمعنى أن هذا الخبر المختلف فيه عقلاً، يحتاج معه ما يُثبت لنا هل قاله الرسول صلى الله عليه وسلم: أم لم يقله، فإذا ثبت أنه قاله فإنه لن يخالف العقل قطعاً.

ثالثاً: ضرورة إدراك حدود العقل:

قال الإمام الشاطبي (رحمه الله تعالى): «إن الله جعل للعقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب»¹⁴¹ انتهى.

والاعتراف بحدود العقل ليس استنقاصاً من شأنه، بل هو تنزيل له في المكان الذي يستحقه، ومن هنا ننتقل في الإجابة عن بعض أسئلة الغيبيات التي قد تحير العقول.

رابعاً: أهمية التفريق بين مهارات العقول، وبين محالاتها؛ أي: التفريق بين ما يُستبعد عقلاً وبينما يستحيل عقلاً:

فالشريعة قد تأتي بالأمر الذي يحير العقل، أو يكون مستغرباً، ولكن لا تأتي بما هو محال في العقل ولا بما يناقضه!

قال ابن تيمية رحمه الله في الجواب الصحيح: «يجب التفريق بين ما يعلم العقل بطلانه وامتناعه وبين ما يعجز العقل عن تصوره ومعرفته، فالأول من محالات العقول، والثاني من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني»¹⁴².

وقال أيضاً في نفس الكتاب:

«الأنبياء عليهم السلام غير قد يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، لا بما يعلم العقل بطلانه، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول»¹⁴³.

وسأذكر ثلاثة مراجع في هذا الباب:

1- ينبوع الغواية الفكرية في حديثه عن إهدار النص بسبب العقل.

2- مختصر الصواعق المرسله لابن القيم.

3- الموسوعة الضخمة: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، ولكنها لا تصلح للمبتدئ ولا للمتوسط، وهي موسوعة ضخمة وفيها صعوبة ولكنها شاملة في هذا الباب.

الخلاصة الثانية:

في التعارض بين العلم الطبيعي والدين

ترددت في إدراج هذا الموضوع تحت بند (الخلاصات) نظرًا لأنه موضوع كثير الفروع؛ يصعب تقريب أهم أبعاده في أسطر معدودة، كما أنه لم يحظ بما حظي به صنوه: (العقل والنقل) من الكتابة والبحث، وحسي أن أشير إلى بعض ما أراه مهمًا في الباب ثم أحيل إلى بعض المراجع فيه.

أولاً: إن إصاية النظر في هذا الباب لا تتأتى دون معرفة طبيعة الظروف التي مر بها العلم الطبيعي في العصر الحديث، وطبيعة الصراعات التي نشأت في المجتمع الأوروبي على أثر ذلك، سواء ما كان منها يتعلق بالكنيسة أو ببعض رجائها، وهذا التاريخ وطبيعة ما وقع من ظروف محيطة بنشأة العلم الطبيعي جعلت أكثر المنتسبين لهذا العلم ينحون منحاً بعيداً عن كل ما هو ديني أو غيبي، وصار مرتبطاً في أذهان أكثرهم أن العلم لم ينطلق أو أن البشرية لم تنطلق في مجال الاكتشافات العلمية إلا بعد أن عنتت من ريقه الدين وسلطة الكنيسة، ولذا صارت المعطيات العلمية عندهم - وإن لم تكن قطعية - مقدمة على أي معطى آخر، بل إنهم يقبون العلوم الدينية والفلسفية بالعلوم الزائفة، فإذا جاء شيء متعلق بالأمر الديني أو العقلي الفلسفي فإنهم لا يضعونه في مصاف معطيات العلم التجريبي، ونحن لدينا منظومة دينية مؤسسة على معطيات عقلية ودلائل برهانية متكاملة، وهذه المنظومة نعتقد أنها لا تتعارض مع أي معطى تجريبي صحيح ثابت قطعي، واعتقادنا هذا مبني على أصول متعددة يطول المقام بذكرها، غير أن الذي أريد أن ألفت النظر إليه هو أنه لا بد من استحضار تاريخ نشأة العلم الطبيعي والظروف التي مر بها المجتمع الأوروبي في هذه النشأة؛ لأنها هي التي شكلت الموقف الرفض من الأديان ومن الأمور الغيبية.

ثانياً: ينظر البعض إلى المجتمع العلمي التجريبي بأنه مجتمع محايد، لا يتأثر بأي اعتقادات مسبقة، فكل ما يصدر عما له علاقة به فهو مبرأ من كل ميل، منزه عن كل أغراض فاسدة، وهذا الكلام ليس دقيقاً، فإن هناك نزعة مادية إلحادية شكلت ذهنية معينة، تبحث عن تفسير مادي لكل شيء، وحال انعدامه فإنها تبحث عن افتراضات مادية كاحتمالات للتفسير، وحين تصدر هذه الافتراضات عن علماء لهم وزن في البيئة العلمية فإن تأثيرها يكون كبيراً.

بل إن هناك ثقة عند كثير من علماء الطبيعة، وفلاسفة الإلحاد بأن منهجية العلم الطبيعي في الاستدلال هي المنهجية الوحيدة التي يوتق بها، ولا يلتفتون إلى غيرها، وأن العلم الطبيعي قد أضحى عن كل مصدر آخر لتفسير الكون وفهمه، بل وصل الحال إلى ادعاء أن الكون مستغن بنفسه بسبب القوانين الرياضية والفيزيائية التي تحكمه، وأنه لا حاجة له إلى وجود الخالق كما يقول ستيفن هوكينج. فهل يُمكن والحال كذلك أن تعتمد على كل ما يصدر ممن ينتسب إلى العلم التجريبي لمجرد أنه دكتور في الفيزياء أو بروفيسور في الأحياء؟ السادجون وحدهم من يعتمدون ذلك.

ثالثاً: العلم الطبيعي تتجدد فيه المعطيات، وتُحدَّث التجارب، وتبدل النظريات، بخلاف المصدر الإلهي، ولذلك فإن من الخطأ التعامل مع النظريات العلمية بالنظرة اليقينية لمجرد أنها تنتسب للمجتمع العلمي التجريبي، وهناك أمثلة وشواهد على نظريات علمية قبلت بالقبول، وشاعت وذاعت واشتهرت، حتى لا يكاد يُعرف غيرها، إلى أن اكتشف خطأها وحلّت نظرية أخرى بدلاً عنها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: نظرية نيوتن في (الأثير) وبعض مفاهيم الفيزياء الكلاسيكية التي اعتضت عنها بمفاهيم الفيزياء الحديثة. فقد كان لنظريات نيوتن أثر في الفكر والفلسفة والموقف من الدين حتى «أصبح المقبول في باب الحقائق هو ما تقبله الصورة النيوتنية للعلم سواء قال ذلك نيوتن أو مما بني على نظرياته، والمرفوض هو ما لا تقبله... حتى شيدت على تلك الفرضيات العلمية مذاهب فكرية ينزع أغلبها نحو الإلحاد والمادية وإقصاء الأصول الدينية، وبلغت ذروتها في النزعة العلموية والمذهب الوضعي في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر... وفي ذروة تحمس العلوم لتقليد الفيزياء، وذروة الغلو الوضعي تأتي ضربة موجعة لمجموعة من الحقائق المطلقة وبعض المفاهيم الصلبة في الفيزياء الكلاسيكية، وجاءت الضربة من داخل الفيزياء ذاتها.. وهما أمران وقعا في النشاط الفيزيائي فقلب أمورها بشكل عجيب، زلزل الفيزياء اليقينية لتتحول إلى اللابتيين أو النسبية، وهما:

الأول: تجربة مايكلسون ومورلي عام 1887م التي قضت على مفهوم الأثير.

الثاني: اكتشاف عالم الذرة المدهش الذي لا يخضع لقوانين الفيزياء الممهودة»¹⁴⁴ وقد أحدثت تجربة مايكلسون ومورلي ضجة كبيرة في الوسط العلمي، ويات العلماء في حيرة وتردد وذهول من نتيجتها ما بين البقاء على القول بالأثير وإن أدى إلى القول بأن الأرض ثابتة لا تتحرك، أو عدم إثباته مع أن له متعلقات متعددة، وبنيت عليه نظريات أخرى، قال مصطفى محمود في كتابه «أينشتاين والنسبية» بعد أن ذكر تجربة مايكلسون ومورلي: «وكان معنى هذا أن يسلم العلماء بأن نظرية الأثير كلام فارغ ولا وجود لشيء اسمه الأثير أو يعتبروا أن الأرض ساكنة في الفضاء، وكانت نظرية الأثير عزيزة عند العلماء لدرجة أن بعضهم شكك في حركة الأرض واعتبرها ساكنة فعلاً»¹⁴⁵ فبعد أن أثبتت التجربة خطأ نظرية الأثير بحثوا عن البديل الذي يمكن أن تقاس حركة الأشياء بالاستناد إليه، حتى جاء أينشتاين ففسر المعضلة، وكان جوابه أنه لا يوجد مقياس وأن حركة الأشياء نسبية، فكل حركة إنما تقارن بغيرها حسب مكان الملاحظ¹⁴⁶.

رابعاً: كما أسلفت فإن هذا الموضوع متشعب، ولا بد فيه من قراءة تاريخ العلم الحديث وشيء من فلسفته ونقده، وللإستزادة في هذا الباب:

1- كتاب النظريات العلمية الحديثة، مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر الغربي في التعامل معها، للدكتور حسن الأسمرى.

2- كتاب العلموية. د: سامي عامري.

3- مبحث: النزعة العلموية من رسالة الدكتوراه، لسلطان العميري.

4- فصل «درء تعارض العلم التجريبي والنقل» من كتاب ميليشيا الإلحاد، لعبد الله العجيري¹⁴⁷.

5- محاضرة للدكتور سامي عامري على موقع يوتيوب بعنوان «العلموية عرض ونقد».

الخلاصة الثالثة:

في قضية الحرية في الإسلام

أولاً: معرفة مفهوم الحرية في الإسلام هل هو باب عقلي أم باب شرعي؟

الصواب: أنه باب شرعي؛ إذ لا يمكننا بمجرد العقل أن نعرف كثيراً من الأحكام الإسلامية المرتبطة بباب الحرية؛ كأحكام الجزية وأهل الذمة، وما يجب فيه الحد وما لا يجب، وغير ذلك مما له تعلق بباب الحرية من أحكام الشرع؛ فالباب إذاً سمعي شرعي، وينبغي على ذلك أن سبيل معرفة الصواب فيه إنما يكون بتتبع ما ورد فيه من النصوص الشرعية والتأليف، بينها وعدم الاجتزاء بأخذ بعضها دون الآخر.

وجمَّع النصوص يعطينا فائدة أخرى، ألا وهي إحسان فهمها على ضوء مجموعها لا على نظر محدود لنص واحد منها، فنفهم قول الله: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) [البقرة:256] في ضوء قول الله - أيضاً - : (وَإِذْ نَادَى إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْبُقَنَّهُ فِي الْمَيْمِ نَسْفًا) [طه:97] وفي ضوء قوله سبحانه دائماً بني إسرائيل: (كَأَنَّا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [المائدة:79]. وفي ضوء آية النور (الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) [النور:2].

فمن الخطأ فهم أحد هذه النصوص بمعزل عن سائرهما.

ثانياً: من المهم للوصول إلى نظر شرعي صحيح في باب الحرية في الإسلام أن ندرك أن هناك عاملاً خارجياً مؤثراً له دور كبير في تشكيل مفاهيم معينة عن الحرية تخالف المفهوم الإسلامي، ألا وهو عامل ضغط الثقافة الليبرالية الغربية، والذي بدوره أثر على بعض الأطروحات الإسلامية في باب الحرية مما شكّل تصوراً مشوشاً في هذا الباب.

فمن الضروري للباحث أن يميز بين معالم الحرية الغربية وبين معالمها الإسلامية، وليس معنى ذلك رفض كل شيء في باب الحرية إن كان مصدره غريباً؛ كلا، وإنما المراد إدراك المعالم الشرعية، وتصورها من مصادرها الأصلية بعيداً عن المؤثرات الخارجية، ثم إدراك المفهوم المخالف، ثم إعمال الفقه في التعامل مع الواقع بملاساته.

ثالثاً: من المفاهيم الأساسية في باب الحرية الإسلامية والتي لا تكاد تجدها في غير الإسلام: تحرير الإنسان من أن يكون عبداً للمال أو للشهوة؛ فقد صح عن رسولنا صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّيَانِ، وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الحَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطَ، تَعَسَّ وَأُنْتَكَسَ، وَإِذَا شِيبَكَ فَلَا تُنْقَشْ»¹⁴⁸.

رابعاً: لا بد من التفريق في مساحة الحرية في الإسلام بين ما يعتقد الشخص في نفسه وبين ما يعلن به بين الناس، فالإسلام يقبل بوجود الكفار في أرضه بشروط منها عدم إعلان الطعن في الدين وعدم المجاهرة بالكفر.

وبحصول اللبس - أو التلبس - في هذه النقطة حين لا يتم التفريق بين المقامين، فنجد من يستدل بتعايش الكفار مع المسلمين في التاريخ الإسلامي على تشريع قوانين تجعلهم كالمسلمين في باب الدعوة إلى دينهم، والتشكيك في الإسلام، وهذا غلط؛ إذ إن اعتقادهم في أنفسهم وفي بيئتهم المغلقة شيء، وإعلانهم ونشرهم لما يعتقدون - مما أنكره الإسلام - شيء آخر.

وقريب من هذا: الخلط بين الحرية التي يتيحها الإسلام في السؤال عما يُشكل على الإنسان من قضايا الدين، وبين بث هذه الإشكالات في الناس وإفساد صفاء عقيدتهم وبقينهم. فالصورة الأولى فيها مساحة كبيرة للحرية (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أُنزِلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الدِّينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) [يونس:94] فالواجب ألا يُؤصد باب السؤال والنقاش والحوار أمام المستشكيلين ومن عندهم شك أو ريب، وأما أن ينتقل هذا الشك والريب إلى صورة الإعلان والتشكيك، فهذا من المنكر الذي يجب إنكاره شرعاً.

والنقاط السابقة إنما هي إضاءات في هذا الباب، ولذلك فإني أحيل إلى هذه المراجع المعاصرة للاستزادة:

- 1- كتاب فضاءات الحرية في الإسلام، لسلطان العميري. إصدار المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- 2- كتاب الحريات السياسية المعاصرة في ضوء فقه الصحابة، لفهد العجلان. إصدار المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- 3- كتاب آفاق الحرية، لعلي حمزة العمري. إصدار دار الأمة.
- 4- كتاب الاستدلال الحاطي بالقرآن والسنة على قضايا الحرية، لإبراهيم بن محمد الحقييل. إصدار مركز البيان للبحوث والدراسات.
- 5- كتاب مفاهيم الحرية وتطبيقاتها في الدين والنفس والمال، لعبد العزيز الحميدي.

خاتمة

الإسلام قادم..

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على رسول الله محمد.

المراجع

- الإجماع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، صغير بن أحمد بن محمد حنيف أبو حماد.
- أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، يوسف بن أحمد البكري أبو براء، أحمد بن توفيق العاروري أبو أحمد، رمادي للنشر - الدمام 1418هـ - 1997م.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط 1983 - 1303، 2.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف عبد الله محمد عبد البر أبو عمر، محمد علي البجاوي، دار الجيل، ط 1412، 1 هـ - 1992م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مجمع الفقه الإسلامي بمكة.
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان - السعودية، ط 1418، 1 هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، مشهور بن حسن آل سلمان أبو عبيدة، دار ابن الجوزي، ط 1423 هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط 2002، 15م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1418، 1 هـ.
- اينشتاين والنسبية، مصطفى محمود.
- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي إمام الحرمين، عبد العظيم الديب، دولة قطر، ط 1399، 1 هـ.
- النظريات العلمية الحديثة مسرتها الفكرية وأسلوب التفكير التجريبي في التعامل معها دراسة نقدية، حسن الأسمر، طبعة تأصيل.
- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرادوي الحنبلي علاء الدين أبو الحسن، مكتبة الرشد، ط 1421، 1 هـ - 2000م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- تفسير الجلالين الميسر، جلال الدين الخلي، جلال الدين السيوطي - فخر الدين قباوة، ط 2003، 1م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، الهيثمي، العسقلاني، أحمد شاكر، الألباني، الأرنؤوط، المكتبة العصرية.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين، سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط 1420، 2 هـ - 1999م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط 1421، 1 هـ - 2000م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري، عبد الله بن عبد الحسنى التركي، دار هجر للطباعة والنشر.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العالبي، حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، ط 1407، 2 هـ - 1986م.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، ط 1414 هـ - 1994م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، عبد الله بن عبد الحسنى التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1427، 1 هـ - 2006م.
- جماع العلم، محمد بن إدريس الشافعي المظلي، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة - السعودية، ط 1419، 2 هـ - 1999م.
- الحاشية على شرح آداب العضد، الشيخ الصبان، (مخطوط).
- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني المكي الكناني، علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

- الداء والدواء (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي)، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، محمد أجمال الإصلاحي، زائد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الإسلامي بمكة، ط1، 1429 م.
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني الدمشقي، محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1411، 2 هـ - 1991 م.
- رحلة عقل، عمرو شريف، مكتبة الشرق الدولية - مصر، ط1433، 4 هـ - 2011 م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، إحياء التراث - بيروت، ط2.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني أبو عبد الله، شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، محمد ناصر الدين الألباني - مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1.
- سنن الترمذي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط1400، 20 هـ - 1980 م.
- شرح العقيدة الأصفهانية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي، محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية - بيروت، ط1425، 1 هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1411، 2 هـ - 1990 م.
- شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، ياسر بن إبراهيم - إبراهيم الصبيحي، مكتبة الرشد.
- الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1418، 1 هـ - 1997 م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، دار ابن كثير - دمشق بيروت، ط1423، 1 هـ - 2002 م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى الباني الحلبي وشركاه.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط1968، 1 م.
- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، أحمد بن علي بن سير المبارك، ط1410، 3 هـ - 1990 م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ابن باز، دار الحديث - القاهرة، ط1434 هـ - 2004 م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تفسير الشوكاني)، محمد بن علي الشوكاني، وزارة الأوقاف السعودية، دار المعرفة - بيروت، ط1431، 4 هـ - 2010 م.
- الله ليس كذلك، زيجريدهونكه، غريب محمد غريب، دار الشروق، ط1417، 2 هـ - 1996 م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تیمیة، أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، عامر الجزار - أنور الباز، دار الوفاء.
- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود، طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ، مكتبة ابن تیمیة، ط1420، 1 هـ - 1999 م.
- المستصفي من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط1419، 1 هـ - 1999 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1421، 1 هـ - 2001 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، ط1429 هـ - 2008 م.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1988، 1 م - 2009 م.
- المسؤدة في أصول الفقه، آل تیمیة: مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الحضرة.
- مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعائي أبو بكر، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - جنوب أفريقيا، ط1390، 1 هـ - 1970 م.
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر -

بيروت، 1406هـ - 1986م.

- المغني، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض، ط1417، 3هـ - 1997م.
- المغني، موفق الدين ابن قدامة، عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، ط1417، 3هـ - 1997م.
- مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، فخر الدين الرازي، دار الفكر، ط1401، 1هـ - 1981م.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ط1425، 1هـ - 2004م.
- هل بشر الكتاب المقدس بمحمد صلى الله عليه وسلم؟، منقذ بن محمود السقار، دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط1428، 1هـ - 2007م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
- ينبوع الغواية الفكرية (غلبة المزاج الليبرالي.. وأثره في تشكيل الفكر والتصورات)، عبد الله بن صالح العجيري، مركز البحث والدراسات، مجلة البيان - الرياض، ط1434، 1هـ.

رقم الإيداع: 1252/ 1437

ردمك: 603 - 01 - 9940 - 2
- 978

Notes

[← 1]

على هذا الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=qk8Jmtjnz8I>

[←2]

يوجد روابط كثيرة لهذا الكلام منها: <https://www.youtube.com/watch?v=EMEZLEOCO08>

[←3]

يوجد روابط كثيرة للقاءه، منها هذا: <https://www.youtube.com/watch?v=deM1zfy0y0g>

[← 4]

وبعد سنة من كتابة هذه الأسطر في طبعة الكتاب الأولى ثم الثانية، أسجل في طبعته الثالثة، أنني لم أزد إلا بصيرة فيما كتبت، فقد وقفت على حالات كثيرة كان سبب إلحاد أصحابها متابعة عدنان إبراهيم في أول أمرهم، وأكتبُ هذا من باب الشهادة لا من باب الرأي والتحليل.

[←6]

على الأقل إلى وقت كتابة هذه الأسطر مع إمكانية تغير الحالة بحسب تغير الظروف والمعطيات والمؤثرات.

في دورة كيفية التعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة أقدم تسعة مؤثرات داخلية، ولكنني أثرت الإختصار هنا بُعدًا عن الإملال

[← 22]

www.youtube.com/watch?v=cfUwIQqJ3eA

[← 23]

<https://www.youtube.com/watch?v=cfUwIQqJ3eA>

(وللاستزادة يُنظر: كتاب «سل السنان في الذب عن معاوية بن أبي سفيان» لمؤلفه: سعد بن ضيدان السبيعي(3839) (286/9مستند البزار).

[←31]

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (4003) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج» باختصار.

[← 37]

هذا التصور ليس شاملاً لكل الشبهات المتداولة، وإنما يتناول أكثر ما هو منتشر، كما أن التقسيم الذي ترونه هو تقسيم اجتهادي قابل للتصحيح، وقد أُجِبْتُ في هذا الكتاب عن (جُل) هذه الشبهات المذكورة في الخارطة الإجمالية هنا.

ذكر ذلك في مقابلة مع جاسم المطوع في برنامج (حديث الذكريات) وهو مرفوع على الشبكة

[← 42]

(2713)

[← 46]

أصل الأنواع، طبعة هارفارد p189.

[← 48]

وهو حوار مشهور, مرفوع على اليوتيوب بروابط كثيرة منها هذا الرابط, وفيه جزء من اللقاء مترجمًا <https://www.youtube.com/watch?v=deM1zfyQv0g>

[← 49]

<https://youtu.be/wiZLCu3QPM>

[← 50]

<https://youtu.be/HHs--gVsvmc>

[← 51]

<https://youtu.be/12dEpSb23f8>

[← 52]

ما بين القوسين هو من كلام الشيخ عبد الله بن سعيد الشهري في منشور له على صفحته في الفيس بوك بتاريخ 7 نوفمبر 2014

[←57]

شرح ابن عقيل مع منحة الجليل (1/ 57-58)

[← 60]

(5/511)

[← 74]

ذكره د. منقذ السقار في مقطع مرئي له في اليوتيوب بعنوان: بشاره النبي محمد في التوراة والانجيل.
على هذا الرابط وغيره:

<https://www.youtube.com/watch?t=347&v=KSdXkfGHRAI>

[← 75]

مستفاد من مقطع للمهندس فاضل سليمان على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=TNMR5la19Fo>

وذلك في حلقة في قناة الناس مع خالد عبدالله

[← 76]

انظر: دائرة المعارف الكتابية (187 /2)، نقلاً عن كتاب: هل بشر الكتاب المقدس بمحمد صلى الله عليه وسلم لمنقذ بن محمود السقار (ص 55)، الناشر: دار الإسلام.

هل بشر الكتاب المقدس بمحمد صلى الله عليه وسلم. منقذ السقار (ص78-84).

أحكام أهل الذمة لابن القيم (149/1)، المغني لأبي محمد ابن قدامة (338/9)، الإجماع لابن المنذر (ص62)

ينظر: البخاري (25), وأيضًا: (6872) قصة أسامة بن زيد رضي الله عنه

[← 110]

مسند الطيالسي (4/286) (6285)

[← 111]

كشف الأستار للهينمي (2/390)

[← 128]

<https://www.youtube.com/watch?v=Xf8CAx0d6aQ>

